Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابو بكر بلقايد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم
تخصص: مالية دولية
بعنوان:

هل يستحب لدول مجلس التعاون الخليجي إقامة منطقة عملة موحدة

دراسة تحليلية إحصائية وقياسية من خلال استعمال معاملات الارتباط الجزئي ونماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

من إعداد الطالب : قاسم محمد فؤاد

لجنة المناقشة:

أ.د.بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.بطاهر سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
الدكتور مناقر نورالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور مختاري فيصل	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	ممتحنا
الدكتور بقدور علي	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	ممتحنا
الدكتور جديدن لحسن	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية 2014-2015

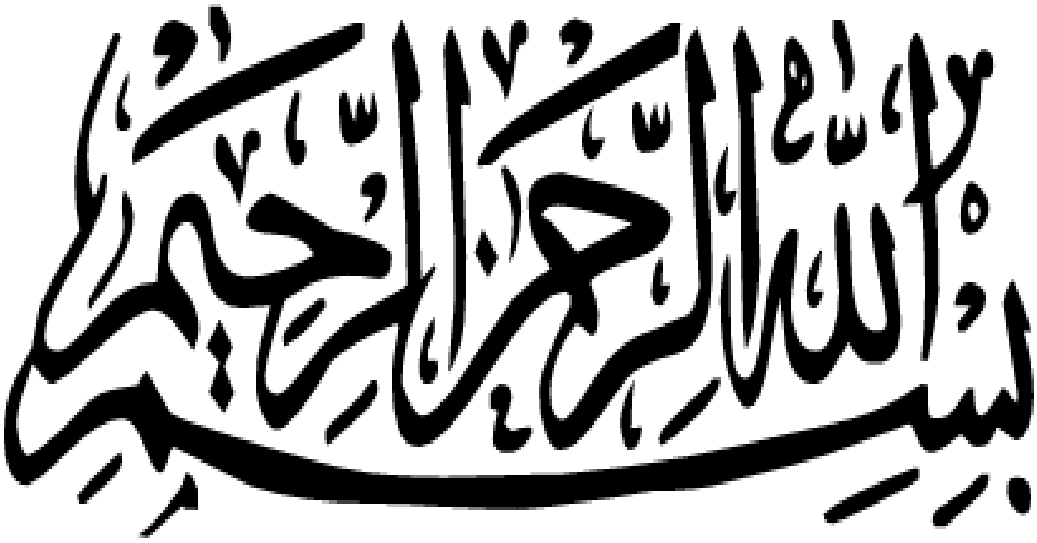
بسم الله الرحمن الرحيم

امتنان و عرفان

إلى الدكتور "**بطاهر سمير**" أهدي كامل شكري و عرفاني و تقديري لإشرافه على هذا البحث و على توجيهاته ونصائحه القيمة .

و لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان على عطائهم المتميّز فلهم منّى كامل التقدير والعرفان.

تشكرات

أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين ساعدوني في انجاز هذه المذكرة أخص بالذكر الأستاذ "بن عمر عبد الحق"، د"بن بوزيان محمد"

والبروفيسور"بن حبيب عبد الرزاق".

و إلى "عمال المكتبة" .

و لا يفوتني أن أشكر "رفقائي" في الدراسة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم:

(فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

الآية: 19من سورة النمل

الحمد لله وكفى و الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما في الوجود،

إلى رمز العطف والحنان أمي،

إلى أبي الفاضل أكرمهما الله و أطال في عمرهما بالخير و البركات .

إلى أختي وأخي

إلى كل الأهل والأصدقاء وأخص بالذكر :

سعيد،محمد، كريم،

سيد أحمد

إلى دفعة مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات

2010-2008

الفهرس

الفهرس :	
مقدمة عامة	
الفصل الأول :الإطار النظري لمنطقة العملة المثالية :	
مقدمة	1
1.I تعريف منطقة العملة المثالية....	3
2.I المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثالية.....	5
1.2.I حرية تنقل العمالة labor mobility	5
2.2.I درجة الانفتاح Degree of Openess.....	8
3.2.I تنوع الإنتاج Product diversification.....	11
4.2.I مرونة الأسعار والأجور Price and wage flexibility	13
5.2.I تشابه هياكل الإنتاج Similarity of Production Structure.....	15
6.2.I تشابه معدلات التضخم Similarity of Inflation Rates	16
7.2.I اندماج الأسواق المالية Financial Market integration	20
8.2.I الاندماج الضريبي Fiscal Integration	23
9.2.I الاندماج السياسي Political integration.....	28
3.I النظرية الجديدة لمنطقة العملة المثالية.....	29
1.3.I عدم فعالية السياسة النقدية.....	30
2.3.I مشاكل التناقض والمصداقية	30
3.3.I فعالية تعديلات سعر الصرف	32
4.3.I المعايير الداخلية لمنطقة العملة المثالية.....	33
4.I تكاليف وفوائد الاتحاد النقدي والمنطقة المثالية.....	35
1.4.I محاسن وفوائد الانضمام إلى منطقة العملة المثالية.....	37
2.4.I تكاليف الانضمام إلى منطقة العملة المثالية.....	40

5.I هل العملة الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي ثابتة أم مرنة ؟	43
خاتمة	47
الفصل الثاني :تقييم مختلف معايير المنطقة العملة المثالية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي :	
مقدمة	48
1.II عامل حرية التنقل	49
1.1.II حرية التنقل للعمالة.....	49
2.1.II حرية تنقل رأس المال	57
2.II درجة الإنفتاح.....	67
3.II التنوع في الإنتاج.....	78
4.II مرونة الأسعار والأجور.....	88
5.II تشابه هياكل الإنتاج	90
6.II تشابه معدلات التضخم.....	91
7.II تكامل الأسواق المالية.....	92
8.II التكامل الضريبي.....	99
9.II الاندماج السياسي.....	107
خاتمة	112
الفصل الثالث :دراسة تشابه كل من الهياكل و التقارب الإقتصادي لدولGCC من خلال طريقة معاملات الإرتباط الجزئي :	
مقدمة	113
1.IIIتمهيد	115
2.III . الإطار النظري لظاهرة الارتباط الذاتي	118

III .1.2 تعريف الارتباط الذاتي	119
III .2.2 أشكال الارتباط الذاتي	119
III .3.2 أسباب الارتباط الذاتي	121
III.3. اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي وعلاجه	122
III.3. 1 اختبار الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى	122
III .2.3 . إختبار الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الأولى	126
III .3.3 علاج آثار مشكلة الارتباط الذاتي	129
III.4 تطبيق نظرية العملة الموحدة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي	132
III.5تشابه هياكل الإنتاج	132
III .6إختبارات الإرتباط الحقيقي	138
III .1.6نمو الناتج المحلي الحقيقي	139
III .2.6اختبارات مستويات التضخم	149
خاتمة	161
الفصل الرابع : دراسة كل من مدى التقارب و التكامل الإقتصادي ،كيفية الاستجابة للصدمات لدول GCCمن خلال طريقة شعاع الانحدار الذاتي VAR.	
مقدمة	162
IV.1 . منهج الدراسة.....	164
IV. 1 .1 . الإطار النظري للدراسة	165
IV. 1 .2 تعريف السلسلة الزمنية ومركباتها	165
IV. 1 .3 السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة	171

IV. 1. 4 اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي	175
IV. 1. 5 أهم اختبارات الجذور الأحادية Unit Root tests	179
IV. 2. نماذج الانحدار الذاتي المتعدد	188
IV. 2. 1 الصياغة العامة لنموذج VAR	188
IV. 2. 2 تحديد وتقدير نموذجVAR	191
IV. 2. 3 التحليل الهيكلي	194
IV. 2. 4 السببية Causality.....	194
IV. 2. 5 تحليل الصدمات ودوال الاستجابة	197
IV. 2. 6 تحليل التباين	201
IV. 3. الإطار القياسي التطبيقي للدراسة	203
IV. 3. 1 .معطيات الدراسة.....	203
IV. 4 .الاختبارات الخاصة بمستويات الناتج المحلي الحقيقي.....	204
IV.4.1اختبارات الجذور الأحادية.....	204
IV .4.2اختبار إتجاه العلاقة السببية.....	206
IV.4.3.اختبارات شعاع الانحدار الذاتي VAR	206
IV.4.4.اختبارات تقسيم التباين.....	208
IV.4.5.اختبارات دوال الاستجابة.....	209
IV.5.الاختيارات الخاصة بمستويات التضخم.....	210
IV.5.1.اختبارات الجذور الأحادية.....	210
IV.5.2.اختبارات التكامل المتزامن.....	212
IV.5.3.اختبارات تقسيم التباين.....	216

4.5.IV.اختبارات دوال الاستجابة.....	217
6. IV.اختبارات الاستجابة للصدمات الخارجية	218
1.6.IV.اختيارات الجذور الأحادية	218
2.6.IV.اختبارات دوال الاستجابة.....	219
الخاتمة	225
المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	تطور نسبة السكان واليد العاملة لدول GCC(1975)	51
02-02	تطور نسبة السكان واليد العاملة لدول gcc لسنة 2001.	51
03-02	تطور نسبة السكان واليد العاملة لدول GCC لسنة 2008.	52
04-02	نسبة السكان واليد العاملة لدولGCC لسنة 2010.	52
05-02	تمثيل اليد العاملة الأجنبية في كل من القطاع الخاص والعام لمجموع دول GCC	53
06-02	تشكيل هيكل القطاع المصرفي لدولGCC:	61
07-02	أحدث البيانات المتاحة لسنة 2008 للتدابير الاحترازية لدول GCC	62
08-02	الودائع والقروض لدى بنوك دول GCC % 2008	63
09-02	الممتلكات والمسؤوليات الأجنبية لدول GCC (%) 2008	63
10-02	جدول القيود المفروضة على المقيمين وغير المقيمين فيما يخص الحسابات والودائع لمجموع دول GCC 2007.	64
11-02	عمليات الاندماج والاستحواذ داخل دول GCC (ملايين الدولارات$).	65
12-02	الجدول (محفظة الأصول الاستثمارية لدول GCC (حصة الأوراق المالية من إجمالي الأصول المبلغ عنها).	66
13-02	محفظة الأصول الاستثمارية لسندات الدين طويلة الأجل لدولGCC (حصة الأوراق المالية من أجمالي الأصول المبلغ عنها).	66
14-02	تطور درجة الانفتاح لدولGCC للفترة (1980 – 2007)	68
15-02	السلع التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي 2004 (ملايين $)	69
16-02	بنية التجارة للدول GCC من حيث المصدر والوجهة (%)	70
17-02	حصة التجارة البينية لدول gcc للفترة (2003-2007):	72
18-02	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي (مع قطاع المحروقات، خارج قطاع المحروقات)	79
19-02	تطور قطاع الصادرات النفطية لـ 13 - 05) GCC)	81
20-02	مداخيل الدول من صادرات النفط للفترة (05 -13)	82
21-02	نسبة عناصر الانفاق من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول GCC للفترة (1990-2005)	91
22-02	مؤشرات السلامة المالية الخليجي	96

فهرس الجداول

23-02	حساسيات الصادرات النفطية لدول gcc(2010):	101
01-03	معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1981-2008	140
02-03	معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1981-1984	142
03-03	معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1985-1988	143
04-03	معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1989-1992	143
05-03	معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1993-1996	144
06-03	معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1997-2000	144
07-03	معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي2001-2004	145
08-03	معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي2005-2008	145
09-03	تطور معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 1981-2008	147
10-03	معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1981-2008	153
11-03	معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1981-1984	154
12-03	معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1985-1988	154
13-03	معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1989-1992	155
14-03	امعاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1993-1996	155
15-03	معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1997-2000	156
16-03	معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي2001-2004	156
17-03	معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي2005-2008	157
18-03	جدول يوضح تطور معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1981-2008	159
01-04	نتائج الاستقرارية للنمو الحقيقي:	205
02-04	نتائج إختبارات الاستقرارية للتضخم (CPI).	211
03-04	اختبارات التكامل المتزامن للمجموعة (الكويت، السعودية ،الإمارات)	212
04-04	اختبارات التكامل المتزامن للمجموعة (البحرين، عمان، قطر)	212
05-04	نتائج الاستقرارية لكل من World Real GDP وOil price	218

فهرس الأشكال والمنحنيات

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	تشكيل رأس مال النظام المصرفي لدول GCC:	61
02-02	تشكل ودائع النظام المصرفي لدول GCC :	62
03-02	حصة القيود الرائدة للشركات الموجهة للتصدير نحو دول GCC	75
04-02	مؤشرات الدعامة لتصنيفات التنافسية العالمية لدول GCC.	75
05-02	تطور الصادرات غير النفطية للفترة (1980–2004–2013) لدولGCC (%)	80
06-02	نسبة مساهمة القطاع الخاص في pibخارج المحروقات.	84
07-02	متوسط المساهمات في نمو قطاع خارج المحروقات%	86
08-02	PIB حسب النشاط الاقتصادي من مجموع PIB الإجمالي للدول 2010 (%)	87
09-02	إتجاه انتشار العجز عند سداد الائتمان لدول gcc	94
10-02	تطورات أسعار الصرف الإسمية ومعدلات الفائدة بين بنكية لدول GCC	95
11-02	مؤشرات الأسهم للأسواق الخليجية للفترة 2001 2009 :	96
12-02	روابط دول مجلس التعاون الخليجي مع البنوك الأجنبية	98
13-02	أسعار النفط للفترة)1970 2010 (	100
14-02	مداخيل الدول من قطاع النفط والعجز الأولي غير النفطي (1980 – 2010)	102
15-02	عائدات الدول النفطية ومجموع الانفاق (1980-2010)	103
16-02	تطاير كل من حول GCCعائدات النفطية والعجز الاولي الغير النفطي (1980-2010	105
17-02	الاندفاع الضريبي ونمو الناتج المحلي غير النفطي (1980-2010)	106
01-03	حصة الزراعة في النتائج المحلي الاجمالي لدول GCC.	133
02-03	حصة الصناعة في النتائج المحلي الاجمالي لدول GCC.	134

03-03	حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول GCC .	134
04-03	تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي .	139
05-03	تطورمعدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة(1981- 2008) :	151
01-04	منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة اتجاه عام:	166
02-04	منحنى معياري لسلسة زمنية تتضمن مركبة موسمية	167
03-04	منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة دورية.	168
04-04	منحنى يبين التغيرات العشوائية في السلسلة الزمنية	169

المقدمة العامة

لقد شهدت الاقتصاديات الدولية الحديثة تغيرات جذرية خلال العشريات الأخيرة خصوصا بتأثير العولمة .هذه الأخيرة جلبت معها الاندماج المتواصل و المتوالي للاقتصاديات بحيث أصبحت تصوت على عدد هائل من الاتفاقيات و التعهدات،شراكات تجارية و أبعد من ذلك إلى حد تطبيق مناطق لعملات مثالية موحدة.هذه الأخيرة تمثل فكرة كلاسيكية لتحديد مجال تداول عملة وآخر لتطبيق السلطات لسياستها النقدية بتزامن مع مجال جغرافي محدد.

يعتبر Robert Mundell 1961 الأب الروحي لهذه النظرية و التي شهدت تطورا فيما بعد من قبل كل من Mc kinnon 1963 و Kenen 1969 حيث أنشأ كل واحد من هؤلاء معيارا لإنشاء و تطوير المنطقة المثالية:حرية تنقل عوامل الإنتاج، درجة الانفتاح التجاري و درجة التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء مع تماثل الصدمات. بعد ذلك أنشأ معيار قياس محاسن ومساوئ العملة لتقييم المنطقة المثالية،لم يتوقف الأمر عند ذلك بل جاءت نظريات جديدة مفسرة للمنطقة الموحدة مقدمة أسس و نماذجا رياضية أكثر دقة و تعقيدا كبديل لتلك المعايير و الأساليب التقليدية.

لقد غذى كل من الاهتمام الكبير و المتواصل للباحثين و السياسيين على حد سواء بالتكامل النقدي و ذلك الحاصل في الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة بأهمية قبول فكرة وجود عملة عالمية.حاليا يوجد في العالم خمسة مناطق للعملة الموحدة:ثلاثة منها في إفريقيا ، واحدة بالنسبة للمجموعة الكاريبية و أخرى بالاتحاد الأوروبي في حين يوجد إقتراح إنشاء اثني عشرة اتحادا نقديا آخر من طرف الاقتصاديين وواضعي السياسات تضم حوالي ما مجموعه واحد وثمانون بلدا يضم دولا متقدمة و أخرى نامية .من بين هذه الدول الطامحة إلى إنشاء منطقة عملة مثالية ما يعرف بمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي GCC و التي تضم ستة دول أعضاء للخليج العربي وهي:
البحرين،الكويت،سلطنة عمان،قطر،المملكة العربية السعودية ،و الإمارات العربية المتحدة.كان كل من التكامل النقدي و الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية المسطرة لهاته الدول حيث تم الإعلان عن ذلك رسميا بعد وقت قصير من إبرام اتفاقيات التعاون لدول المجلس الخليجي سنة 1981. واعتبر

خبراء البنك المركزي الأوروبي (ECB) أن دولGCC ستشكل بذلك ثاني اكبر و أهم تجمع نقدي في العالم من ناحية الناتج المحلي الإجمالي بعد منطقة الاتحاد الأوروبي.

الشيء الملفت للنظر هو انه على الرغم من الدرجة العالية للتقارب الاقتصادي و التشابه الثقافي المحقق في الآونة الأخيرة بين الدول الأعضاء إلا أن هذا الموضوع لم يلقى ذاك الاهتمام الواسع دوليا . ربما يرجع هذا إلي التوقعات بأن المكاسب من إنشاء منطقة العملة الموحدة لدول مجلس التعاون ستكون ضعيفة نسبيا بالنسبة للدول الأعضاء كتلك المتعلقة برفع مستوى التجارة البينية بسبب درجة المماثلة العالية بينها ،لكن الأدبيات الاقتصادية فيما يخص هذا المجال تضع مكاسب أخرى مباشرة وغير مباشرة لإقامة هذه المنطقة GMU تمثلت في الإصلاحات الهيكلية و السياسية ،شفافية الأسعار،اندماج و تطور الأسواق المالية لدول GCC ، القضاء على التكاليف الصرف فيما يخص العملات البينية زيادة على تعزيز تدفقات الاستثمار الإقليمية و الدولية داخل المنطقة . فيما يعتقد أن تكاليف إنشاء عملة موحدة داخل المنطقة محدودة باعتبار أن الدول الأعضاء قد تمت بتنسيق عال لمختلف سياساتها الاقتصادية كتلك النقدية و المالية.في حين ظلت أسعار صرف عملاتها دون تغيير تقريبا لفترة طويلة من الزمن في ظل أنظمة أسعار صرف مربوطة متماثلة.

سواء كانت نتائج هذا التحليل لفوائد/التكاليف المحفزة لإقامة منطقة موحدة لدول GCC أم لا فهذا خارج نطاق مذكرتنا لان القرار السياسي ضمن هذه الدول الأعضاء ربما هو ماض لإقامة منطقة موحدة.

فأهداف دراستنا بدل ذلك ستتمحور حول مدى جدوى القرار السياسي لعرض اتحاد نقدي بين جميع أو بعض بلدان لمجلس التعاون الخليجي ،فحسبRutledge 2004 الحوافز السياسة

لتحقيق منطقة عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي تكمن في زيادة الأمن القومي ،تعزيز التضامن العربي و تقدم بشبه عملة احتياطية إسلامية .فالعملة الموحدة يمكن النظر إليها على أنها بيان للوحدة النقدية .فملك السعودية الشيخ "عبد الله "صرح في القمة السابعة و العشرون لدول

مجلس التعاون الخليجي المنعقد في ديسمبر 2006 بالرياض أن:" فكرة أو حلم إقامة الاتحاد الاقتصادي يجب أن تبقى حية في عقولنا،لأنه بدون وحدة سنظل في نظر الآخرين كيانات صغيرة و بدون أي أثر لكن بتأثر من طرف الآخرين ،على خلاف ذلك في ظل الوحدة سينظر إلينا على أننا قوة لا يمكن تجاهلها". هذه الأجندة السياسية حضيت بالدعم من طرف عموم المنظمات العالمية على رأسها هيأة صندوق النقد الدولي حيث صرح المدير العام السابق للصندوق FMI

Rodrigo de Ratoبأن"صندوق النقد الدولي يدعم بشكل كامل هدف دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء اتحاد نقدي ونعتقد أن هذا الأخير من شأنه تعزيز التكامل الإقليمي ،زيادة كفاءة تخصص الموارد وتعزيز الفوائد التي ستعود على مجلس التعاون الخليجي كزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي".

1- الإشكالية:

من أجل الفهم الجيد لسيرورة عملية تكوين منطقة عملة مثالية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي ،رأينا معالجة الإشكالية الآتية:

هل من المستحب لدول مجلس التعاون الخليجي تكوين منطقة عملة مثالية موحدة؟ بمعنى آخر هل ستكون فوائد الانضمام إلى منطقة موحدة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي أكبر من تكاليفها؟

ولإحاطة أمثل بإشكاليتنا الرئيسية إرتأينا تقسيم هذه الأخيرة إلى إشكاليات فرعية:

- متى يمكن انشاء منطقة عملة مثالية ؟ وهل من الضروري تلبية جميع الشروط اللازمة لإنشاء عملة موحدة من طرف جميع الدول لإقامة هذه الأخيرة ؟
- كيف هي كل من درجة التشابه الهيكلي و التقارب الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؟ وما هو شكل طريقة إستجابة دول مجلس التعاون الخليجي للصدمات؟

- ماهي الفرص و التهديدات التي تمثلها تشكيل منطقة عملة مثالية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي؟

2- فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على عموم الأسئلة المطروحة سابقا، ارتأينا طرح وتقديم بعض الفرضيات النظرية التي تمت معالجتها بطرق تحليلية و إحصائية ثم قياسية.

الفرضية الأولى : الدراسات النظرية تجعلنا نفترض انه ليس هناك حد معين لاستيفاء عدد من الشروط قصد تكوين منطقة عملة مثالية.

الفرضية الثانية: تلك الدراسات النظرية أيضا توحي بأنه لا يوجد حد أو درجة معينة يجب الوصول إليها لاستيفاء شرط معين واحد من بين الشروط العديدة الموضوعية لتشكيل عملة مثالية.

الفرضية الثالثة : لكن كل من التشابه الهيكلي،درجة التقارب الاقتصادي و تماثل الاستجابة للصدمات يعتبر ضروريا لدول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منطقة عملة موحدة مثالية .باعتبار أن تشكيل هذه الأخيرة سيفقد الدول تطبيق سياسات فردية لإعادة توازن الاختلالات ومن تم فان استيفاء الشروط المسبقة يسمح للسياسة الجديدة الموحدة بمس أكبر عدد من الدول.

3- أهمية الدراسة:

يتميز موضوع دراستنا بأهمية عالية خصوصا بعد التغيرات الجذرية التي شهدتها الاقتصاديات الدولية خلال العشريات الأخيرة خصوصا بتأثير العولمة.والتي جلبت معها اندماجا متواصلا للاقتصاديات .على الرغم من أن أول من تطرق لموضوعنا كان Mundell 1961 وباعتبار أن هذا يعكس زمن طويلا إلا أن مؤثرات العولمة سارعت في تحديث معايير و مواضع هذا الأخير بالإضافة إلى أنها أعطية صبغة أكثر أهمية وتعقيدا لما كان عليه .حيث أصبح الأمر يأخذ أبعادا سياسية أكثر مما هي عليه لما كانت تمثله في أول الأبحاث الخاصة بهذا الموضوع كما اشرنا إلي ذلك في

مقولة الملك السعودي "عبد الله" في افتتاح قمة الرياض 2006 إضافة إلى هذا فالموضوع هو محل اهتمام أكثر من 81 دولة (بين متقدمة و نامية) قصد فكرة إنشاء اثني عشر اتحادا نقديا بين من هم طامحون و يعملون لذلك و بين فئة أخرى هي حالمة خصوصا لما تدريه تشكيل هذه الأخيرة على الدول من فوائد و أرباح كالقضاء على تكاليف الصرف فيما يخص العملات البينية،زيادة تدفق الاستثمارات الإقليمية و الدولية داخل المنطقة،اندماج و تطور الأسواق المالية و شفافية الأسعار ...الخ،خصوصا في ظل التطورات الراهنة للدول التي تبحث جليا على تعظيم الأرباح في ظل تقلص التكاليف لنشاطاتها.

4- أهداف الدراسة:

الغرض من هذه الدراسة هو تقديم لاقتصاديات الاتحاد النقدي مع الإشارة بوجه الخصوص إلى فرع من النظرية الاقتصادية والتي أصبحت تعرف باسم منطقة العملة المثالية ،ومن تم تطبيق هذه النتائج النظرية على دول مجلس التعاون الخليجي و معرفة هل سيكون بإمكان إنشاء منطقة عملة ناجحة.حيث سيتم تحليل شامل لمعايير التقارب ،أنماط من الصدمات الاسمية و الحقيقية لدول المجلس و التي ستكشف لنا عما إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي في النهاية قادرة على إدخال عملة مشتركة .إضافة إلي تحسين النصائح فيما يخص السياسات الاقتصادية.

5- دوافع الدراسة:

لقد كانت دوافع اختيارنا لهذا الموضوع عديدة و متشعبة نظرا لأهميته خصوصا في الأوضاع الراهنة و سنسرد فيما يلي بعض أهم تلك الأسباب :

بعد بحث عميق وواسع في مجال الدراسات النظرية و التطبيقية الخاصة بمناطق العملة المثالية لوحظ أنها لم تضع حدا معينا من الشروط الواجب استيفاؤها لإقامة منطقة موحدة لكنها شددت كلها إلى حد ما على ضرورة توافر المعايير المدروسة في مذكرتنا(ضرورة التقارب الاقتصادي، و مماثلة الاستجابة

للصدمات). لدى ارتأينا في دراستنا إلى التأكد من مدى تطبيق دول مجلس التعاون الخليجي لهذين الشرطين .

إضافة إلي ذلك من خلال تكريس المعايير النظرية لمنطقة العملة المثالية أردنا تحليل واقع دول المنطقة من خلال آخر البيانات و الإحصائيات المتوفرة من مخلف الهيئات الاقتصادية الدولية و الإقليمية.

معرفة ما توصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي من انجازات منذ إصدارها للقرار الأول سنة 1981 إلي يومنا هذا و ما مدى نجاعة سياساتها الاقتصادية بين المطبقة في التقليل من درجة التباعد و الاختلافات الموجودة بين عموم الدول و التي من شأنها تعطيل أو تأخير مشروع إقامة المنطقة المثالية المنشودة.

الطموح و الرغبة في دراسة موضوعنا بصفة شاملة من خلال دراسة المعايير النظرية ثم فحصها و إجراء اختبارات إحصائية، تحليلية و أخرى قياسية.

6- نموذج الدراسة:

بغرض دراسة موضوعنا من عدة أبعاد ارتأينا تطبيق المنهجية التالية: في البداية قمنا باستعمال الطريقة الوصفية من خلال سرد كل المعايير و المقاييس النظرية المتعلقة بموضوعنا ثم بعد ذلك التحليلية قصد التطرق إلي كل التطورات التي شهدتها دول المنطقة من خلال استيفاءها للمعايير أو محاولتها ذلك . بعد هذا استعملت الطرق الكمية من خلال دراستين الأولى باستعمال طرق الإحصاء الوصفي (من خلال معاملات الارتباط الجزئي)،و الثانية باستخدام تقنيات الإحصاء القياسي لدراسة كل من مدى التقارب الاقتصادي و مماثلة الاستجابة للصدمات ضمن دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال إختبارات شعاع الإنحدار الذاتي VAR.

7- الدراسات السابقة:

من خلال موضوعنا توقفنا عند عديد من الدراسات السابقة التي قامت باختيار مدى إمكانية دول مجلس التعاون لإقامتها منطقة عملة مثالية حيث سنذكر على سبيل التلميح و التذكير لا على سبيل السرد أهم الدراسات التي اهتمت في هذا الميدان:

- (Laabs and Limam 2002) : فيما يخص هذين الأخيرين و لتحديد ما إذا كانت منطقة التعاون الخليجي توفي بخصائص كافية لتشكيل منطقة مثالية قاما باختبارات مبنية على أساس نظرية القدرة الشرائية و توصلوا إلي أن أسعار الصرف مرتبطة بشكل وثيق في الاشتراك في نفس الاتجاه،ثم قاما بعد ذلك بدراسة مختلف المعايير المؤهلة لإقامة منطقة مثالية بما في ذلك :درجة الانفتاح ،عامل التنقل،درجة التنوع ،تشابه هياكل الإنتاج ،مرونة الأسعار و الأجور ،تشابه معدلات التضخم ،درجة تكامل السياسات الضريبية ،إضافة إلي العوامل السياسية ،وخلصوا إلى أنه كل هذه الشروط المسبقة مواتية ومهمة لإقامة منطقة عملة مثالية.من ناحية أخرى اعتبرا أن عدم تلبية شرط أو شروط مسبقة لا يعني بالضرورة أن تلك المنطقة ليست مستعدة لتشكيل الوحدة النقدية ،ففي حالة الاتحاد الأوروبي لم تستوفى كل الشروط قبل إقامة الوحدة لكن تشكيل هذه الأخيرة زادت من درجة التقارب في الهياكل و السياسات الاقتصادية إضافة إلى ملاحظة حدوث دورات اقتصادية أكثر تزامنا.
- (Khalfan Mohammed al Barwani2006): اعتمد في دراسته على اختيار إمكانية تحقيق ومدى استعداد دول مجلس التعاون الخليجي لإقامة منطقة عملة مثالية .فقام بدراسة مدى تزامن الدورات الاقتصادية و التقارب الضريبي داخل الدول الأعضاء ،فاستنتج من جهة نظر تقليدية لمنطقة العملة المثالية أن دول مجلس التعاون تتسم بنوع من الشذوذ في حين استطاعت بنجاح في الحفاظ على تعادل أسعار صرفها فيما بينها طيلة العقدين الماضيين على الرغم من بيئة يتميز بحركة عالية لرأس المال نسبيا،في الوقت نفسه تفشل في تلبية عدد من المعايير أهمها التجارة البينية حيث لم ترتفع حجمها طيلة العقدين بل أبعد من

ذلك أصبحت مهملة .علاوة على ذلك واجهت جميع الدول الأعضاء درجات عدم استقرار كبيرة في حين لا تزال معدلات الصرف الحقيقي لها على ارتباط بشكل و ثيق.

- (Davide Furceri, Geogics Karras 2007) :حيث قاما في دراستهما باختيار كل من منافع و مساوئ الانضمام لمنطقة عملة مثالية على مستوى الاقتصاد الكلي فلاحظا أنه عموما توجد تارة بعد الاختلافات وتارة أخرى مقاربات لكنه خلال العشرية الأخيرة لاحظا درجة عالية من التقارب فيما يخص كل من تزامن الدورات الاقتصادية و مستويات التضخم.
- (Alturki Fahd Mohammed 2007): قام هذا الأخير بدراسة المعايير التسعة التي وضعتها النظرية التقليدية لمنطقة العملة المثالية على دول مجلس التعاون الخليجي فكانت النتيجة أن هذه الدول استوفت ستة شروط من أصل تسعة وهي:درجة الانفتاح ،تشابه هياكل الإنتاج، تشابه معدلات التضخم،تكامل الأسواق المالية،اندماج السياسات الضريبية، إضافة إلي الاندماج السياسي.بينما كانت كل من حرية التنقل،تنويع الإنتاج ومرونة الأسعار و الأجور العوامل الثلاثة التي لم يتم استيفاؤها و التي تعتبر معوقات في طريق تحقيق اتحاد نقدي ناجح.
- (Bacha Obiyathulla Ismath2008) :أوضحت دراسته عن وجود روابط نقدية قوية بين عموم دول مجلس التعاون الخليجي و التي تشير إلى وجود اندماج كبير في القطاع النقدي بينما تميل هذه الأخيرة (درجة الارتباط) إلى الانخفاض عندما نتوجه إلي القطاع الحقيقي.إضافة إلى ذلك أظهرت اختبارات كل من تقسيم التباين و دوال الاستجابة للصدمات أنه ليس هناك تأشير ذو معنى بين المتغيرات الاقتصادية فيما بينها داخل المجموعة ،و بالتالي عدم وجود تكامل للقطاع الحقيقي داخل المجموعة،و عليه خلص فإن دول مجلس التعاون الخليجي إنما تشكل شبه كتلة نقدية مع القليل من التكامل في القطاع الحقيقي.

- (Abu- Qarn .A ,Abu Bader .S 2008) :استنتجنا من خلال دراستهما انه لا توجد نتائج معنوية توحي بإرادة الدول الأعضاء على إقامة منطقة عملة موحدة دائمة و فعالة .بل أبعد من ذلك استغربا لمجرى النتائج نظرا للتشابه الهيكلي الواضح بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي(لنظرا لاعتمادها على النفط و هيمنة القطاع العام)
- (Wissam Harake2010) :في هذه الدراسة قام بفحص قابلية أن يكون خيار المنطقة المثالية هو الأمثل لعموم دول مجلس التعاون الخليجي.حيث تم إستخدم طريقة شعاع الانحدار الذاتي كمعيار لاستخراج كيفية الاستجابة لصدمات كل من العرض و الطلب . النتيجة المتحصل عليها كانت أن جميع الدول عموما تستجيب بنفس الطريقة نسبيا لكل من لصدمات(العرض/ الطلب)بينما كانت نتيجة سلطنة عمان مخالفة لعموم أعضاء المجموعة.

8- حدود الدراسة:

بالنظر إلي حجم الموضوع الذي هو محل دراستنا و الكم الهائل للمعلومات التي يتضمنها ارتأينا توجيه دراستنا حول تحديد مدى التشابه الهيكلي لدول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين، الكويت، سلطنة عمان،قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) إضافة إلى كل من مدى درجة التقارب الاقتصادي وكيفية الاستجابة للصدمات من طرف عموم الدول و ذلك في حدود المعلومات المتوفرة بحوزتنا.

9- هيكل الدراسة:

في الأخير للإجابة عن الإشكالية السابقة طرحها احتوت الدراسة المقترحة من طرفنا على أربعة فصول مسبوقة بمقدمة عامة تتضمن التساؤلات فيما يخص مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على إنشاء منطقة عملة مثالية إضافة إلي تحديد كل ما يهم بموضوع الدراسة من أهداف و أهمية مع تطرق لمختلف الدراسات السابقة،تلتهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا للبحث و نتائجه مع توصيات مقترحة .حيث تم التطرق في الفصل الأول: إلى الإطار النظري للدراسة وكل ما يتعلق بنظرية العملة

المثالية من نشأتها وتطورها و ضروریاتها إضافة تحديد محاسن و مساوئ هذه الأخيرة .في الفصل الثاني: تم تحليل كل المعايير التقليدية للمنطقة المثالية لدول مجلس التعاون الخليجي مع تحديد ما تم استيفاؤها مما لم يتم بعد.أما في الفصل الثالث:فقمنا بدراسة كل من مدى التشابه الهيكلي لدول مجلس التعاون إضافة إلى مدى التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء و ذلك باستخدام طريقة معاملات الارتباط الجزئي .

في الفصل الرابع و الأخير : قمنا بدراسة مدى التكامل الاقتصادي الحقيقي والنقدي بين الدول الأعضاء إضافة إلي كيفية استجابة هذه الأخيرة لكل من صدمات العرض و الطلب و ذلك باستخدام طريقة شعاع الانحدار الذاتي(VAR) .

الفصل الأول

مقدمة :

لقد ارتفع عدد المعايير المحدّدة لمنطقة العملة المثالية بشكل واضح منذ الستينات والتدخلات الأولى لمندل والآن هناك تطبيقات جديدة لهذه المعايير بحيث يوضع البعض منها على أساس أنها معايير تقليدية والأخرى غير تقليدية (معاصرة) .في هذا الفصل سنتطرق لشرح مدقق لمختلف المعايير المشكلة لنظرية المنطقة المثالية بما في ذلك التقليدية والنظرة المعاصرة.

كما أشار إلى ذلك Willett 2001 فإن الفائدة من نظرية العملة المثالية أنها تطورت بعد الدراسات الأولية لكل من Mundell 1961 و Mc kinnon 1963 و Kenen 1969 بعد ذلك جاءت أعمال أخرى عديدة حول معايير العملة المثالية على رأسها أعمال كل من Grubel 1970، Cordon 1972، Ishiyama 1975 وكل من Willett و Tower التي أولت أهمية كبيرة في تحليلها لتحديد وتقييم كل من تكاليف ومنافع الانضمام إلى منطقة العملة المثالية.

ارتفاع الأزمات النقدية وزيادة عدد الاختلالات المالية إضافة إلى تكوين منطقة الإتحاد الأوروبي زاد من أهمية هذا الموضوع وأحيا النقاش والجدل النظري والقياسي حول العوامل المؤثرة على خلق ، استقرار واستمرار هذه الأخيرة في البقاء قصد تحقيق الأهداف المنشودة للمجموعة ككل (المنطقة المثالية الموحدة) .والتي يصعب انجازها فرديا أو تكون تكاليف هذه الأخيرة جد عالية باعتبار أن فعالية و نجاعة السياسات النقدية والمالية لتحقيق الأهداف الوطنية مربوط بشكل وثيق مع اختيار نظام سعر الصرف لذي يجدر بنا السؤال و البحث عن مزيج من السياسات المثلى ذات الصلة فيما بينها قصد الوصول لسعر صرف هو الأمثل لتحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي .

حددت النظرية التقليدية لمنطقة العملة المثالية عدة معايير يجب استيفاؤها لتحقيق هذه الأخيرة كعامل حرية التنقل للعمالة ، درجة الانفتاح التجاري ، مرونة الأسعار والأجور ، التنوع في الإنتاج ، التشابه في معدلات التضخم ، تشابه هياكل الإنتاج ، تكامل الأسواق المالية و الإندماج السياسي ....إلخ ، هناك بعض المعايير الأخرى الإضافية لمنطقة العملة المثالية كالاندماج المالي ونموذج أنماط الصدمات . بينما تعرف كل من الذاتية لمناطق العملة الموحدة ، التحكم في المعروض من النقود ، التضارب والمصداقية ، استبدال العملة ، الدولرة المسؤولة وعدم الاستقرار المالي على أنها معايير جديدة وحديثة بدأت تأخذ شكلا من النقاش والجدل النظري الذي لا يزال يصاحب التطورات الحديثة و السريعة لمنطقة العملة المثالية والتي تعتبر بدورها ناجمة عن تلك الإختلالات ،التطورات

،الأزمات والصراعات الدولية الحادثة في العالم خصوصا في عصر العولمة السريعة و المفروضة التي نعيشها . حيث سيتم التطرق لذلك وتوضيحه بشكل واسع ومبسط في فصلنا هذا .

1.I تعريف منطقة العملة المثالية:

إن نظرية منطقة العملة المثالية المقترحة من طرف Mundell (1961) هي فكرة كلاسيكية والتي تسمح بمعرفة ما إذا كان بلد ما محدد جغرافيا ونقديا، بمعنى أخر إذا كان كل من مجال تداول العملة ومجال تطبيق السلطات لسياستها النقدية يتزامن مع المجال الجغرافي المحدد. وبالتالي معرفة ما إذا كان ينبغي عليها تبني نظام سعر صرف ثابت أو مرن[1] .في إطار الاتحاد النقدي طرح مندل Mundell هذا الشكل موضحا عن وجود حالات مهمة للمثالية لما يكون هناك تحديد دقيق للحدود والذي يسمح بتوحيد كل المناطق لمختلف الدول في ظل فضاء موحد جديد. إن المقاربات في تفسير مناطق العملة المثالية أدمجت كل من إطار عدم التناظر، طرق التعديل فيما يخص الاستجابة للصدمات الخارجية والحفاظ على الاستقرار الداخلي. من هذا كله اتضح أن التنقل الحر والمثالي للعمالة يأتي كأداة فعالة من شأنها تقليل التكاليف المرتبطة بخصوص حدوث الصدمات الغير متناظرة حيث تتجلى نتائج هذه الأخيرة في ميادين البطالة والإنتاج تحت إطار نظام سعر صرف ثابت.

من وجهة نظر أخرى اقترح Mc Kinnon (1963) أن مثالية منطقة عملة موحدة تأتي عموما من خلال درجة انفتاح اقتصادياتها .والتي يعرفها على أنها نسبة السلع القابلة للاتجار بالنسبة لتلك الغير قابلة للاتجار. في هذا الفكر أو الوجهة فإن الكفاءات المكتسبة ضعيفة بالنسبة لدولة تتصف بقلة تجارتها الخارجية مقارنة بتلك التعديلات المرتقبة الناتجة عن الصدمات المحتمل وقوعها[2]، إضافة إلى ذلك فإن Mc Kinnon يعتقد أيضا أنه في ظل عملة موحدة، مع وجود سياسات نقدية وضريبية إضافة إلى سعر صرف خارجي مرن من شأنه تعزيز ثلاثة أهداف رئيسية عادة ما

[1]- Quynh-Van Tran, « La Théorie Des Zones Monétaires Optimales Et Les Composantes Dans La Stabilisation Du Taux de Change : Une Application a l'union Européenne. », p :10, Département de Science Economiques, Université De Montréal Mars 2001.

[2] - Ronald, Mc Kinnon, « Optimum Currency Areas »,the American Economic Review, vol 53, N° 4(1963) .p717.

تكون متنازعة فيما بينها وهي: الحفاظ على العمالة التامة، توازن ميزان المدفوعات، إضافة إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي للأسعار.

مؤخرا George Talvas (1993) أعاد تصنيف منطقة العملة المثالية حيث قام بالتمييز بين أربعة أشكال من مناطق العملة ألا وهي: اتحاد أسعار الصرف، اتحاد أسعار الصرف الزائف، الاندماج النقدي وأخيرا الاتحاد النقدي[1]. فيما يخص اتحاد أسعار الصرف فهي تعتمد على نظام ثابت غير قابل للتغيير إضافة إلى ذلك فلا يسمح بوجود هامش للتقلب (Marge de fluctuation). في هذا النظام لا تكون السياسات النقدية بين الدول الأعضاء مربوطة فيما بينها على النقيض من ذلك يفرض هذا النظام الرقابة على حركة رؤوس الأموال. ثم يليه اتحاد أسعار الصرف الزائف يتم تعريفه على أنه نظام صرف ثابت أين تكون الرقابة على حركة رؤوس الأموال والارتباط بين السياسات النقدية المشتركة تمارس بصفة ضئيلة. أما فيما يخص الاندماج النقدي فيتمثل في نظام صرف ثابت غير قابل للنقاش وهامش التقلب أو التغيير معدوم. هذا النظام يتضمن قابلية للصرف لا رجعة فيها (Convertibilité irréversible) للعملة، تحرير حركة رؤوس الأموال إضافة إلى سياسة نقدية موحدة.

في الأخير الاتحاد النقدي وهو تحقيق وتجسيد للاندماج النقدي الكامل من خلال عملة موحدة وبنك مركزي موحد.

إن هذه الأشكال من المناطق ناتج عن رغبة الدول في الحفاظ على الاستقرار لأسعار الصرف، حركة رؤوس الأموال والاستقلالية النقدية. لكن في ظل نظام صرف ثابت وحركة تامة لرؤوس الأموال فإن مواصلة سياسة نقدية مستقلة من شأنه الإخلال بتوازن لميزان المدفوعات، إضافة إلى المضاربة على رؤوس الأموال.

[1] - George S.Talvas, « The New Theory of Optimum Currency Areas », the word Economy , Vol 16 (1993).p 665.

إن هذه الأشكال الأربعة للاندماج تفسر على العموم مناطق العملة لكن يبقى على العموم النموذجين الأخيرين ألا وهما الاندماج النقدي والوحدة النقدية الممثلين الوحيدين لمناطق العملة المثالية.

2.I المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثالية:

1.2.I حرية تنقل العمالة labor mobility :

يعتبر أول من تقدم بهذا المعيار Robert Mundell(1961)، حيث اعتبر ببساطة أن عملية توحيد العملة من شأنها أن تكون ناجحة بشكل كبير في المنطقة التي تتميز بدرجة عالية من الحرية للتنقل سواء كانت العمالة أو رأس المال . عنصر آخر مهم في تعريف منطقة العملة الإقليمية اقترحه Mundell هو المجال الإقليمي أين تكون أسعار الصرف ثابتة بين الأعضاء على أن تكون هذه الأخيرة مرنة اتجاه باقي دول العالم[1]. وعلق Mundell على ذلك قاءلا أن درجة حرية تنقل العمالة بين مجموعة من الدول الأعضاء داخل منطقة معينة هو المفتاح الرئيسي لتشكيل الاتحاد النقدي وأنه بدون استوفاء هذا الشرط لا يمكن إقامة منطقة موحدة مثالة وناجحة .وإلا كانت تكاليف هذه الأخيرة جد باهضة، باعتبار أن حرية حركة العمالة من المفترض أن تقوم بتخفيف ضغوطات البطالة الناجمة عن الصدمات من خلال تجنب التغيرات في أسعار عناصر الإنتاج الحقيقية[2] هذه النظرة المبكرة لوجهة نظر Mundell حول منطقة العملة المثالية يعني أنه حتى تكون وحدة نقدية فعالة يجب أن تكون صغيرة إقليميا وتقتصر على المناطق التي يكون فيها عامل حرية العمالة يتصف بحد أدنى من القيود. وقدم Mundell هذه الحجة تحت افتراضات لجمود الأسعار والأجور حيث شكلت هذه الملاحظة حساسية في الأدب الاقتصادي تم الطعن فيها لاحقا.

[1] - Mundell. Robert A , « A Theory of Optimum Currency », The American Economic Review, vol 51, N° 4, sept 1961.

[2] - Khalfan Mohamed El- Barwani, «An Inquiry Into The Gulf Cooperation Council Feasibility and readiress to Form A Union ». university clarement California 2006, p 14.

Ronald Mc kinnon(2003) يرى أن التحليل التوافقي المبني على أساس حجج ماندل لسنة (1961) لا تنال كثير من الاستحقاقات في هذه الأيام، حيث أنه اعتبر أن احتواء الصدمات الاقتصادية الكلية يكون فقط في المناطق الصغيرة حجما والتي تتسم بخاصية تجانس العملة باعتبارها أنها ستكون أكثر نجاحا من تلك المناطق الكبيرة و الأكثر تنوعا. ويضيف Mc kinnon قائلا أن هذا التناقض نابع من حقيقة أن Mundell في الواقع يقر بمزايا أسعار الصرف المرنة. بالنظر إلى الاتجاهات الحديثة يرى دائما Mc kinnon إلى أنه بدلا من ذلك يجب على هذه المناطق التي تطمح إلى تشكيل اتحاد نقدي قوي التصالح مع حتمية هيمنة الدولار ومن تم العمل على ترشيد قواعد اللعبة القياسية مع هذا الأخير(دولار)[1]. وإن كان هذان الرأيان متشابهان إلى حد ما إلا أنهما يختلفان في مدى إمكانية تحقيق العملة المثالية. بينما يدعي Mundell على أن تحقيق منطقة مثالية يكون مرغوبا فيه ضمن سياق منطقة صغيرة التي تتصف بدرجة عالية من حرية التنقل يدعو

Mc kinnon الى العالمية في تحقيق المنطقة المثالية للاستفادة من درجة التنوع للمنطقة الكبيرة . لكن من المهم أن نلمح أن وجهة النظر التي تبناها Mundell سنة 1961 والمبنية على أساس معيار واحد لمنطقة العملة المثالية تطورت مع مرور الوقت في تحليله للنظرية النقدية نحو مزيد من العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض التحذيرات المرتقبة. حيث يعتبر هذا الأخير في مقالة (2003) أن الدولرة ستكون الطريق الأسرع و الأكثر فعالية لإنتاج العملة الموحدة العالمية، لكنه يعترف بوجود صعوبات كبيرة نحو هذا الاتجاه بسبب القيود السياسية، وهو ما يفسر على أن دولرة عملة العالم أمر من المستحيل التفاوض عليه لأن هذا من شأنه الزيادة الكبيرة في قوة الدولة الموحدة (الو.م.أ) وترك بقية العالم تحت رحمة "احتمالية العدوانية الأحادية" .وعليه اعتبر أن ظهور اليورو

[1] - Khalfan Mohamed El- Barwani, p15.op.cit.

جلب آفاقا جديدة بقدر الحاجة إلى هذه العملات. واستنتج Mundell (2003) إلى أن تحقيق اتحاد نقدي ناجع بعملة واحدة ليس واقعيا في ضوء الاتجاهات العالمية الحالية. وانه لا يمكن التفاوض دون زيادة التكامل السياسي. زيادة على ذلك اقترح نهجا يراه أكثر تواضعا حيث يتلخص في تحقيق اتحاد نقدي متعدد العملات (من اثنتين أو ثلاث عملات) لتحقيق جزء من الاستقرار عبر ربوع قارات العالم والتي من شأنها أن تشمل مناطق الدولار الأمريكي، اليورو، والين[1] .ومن ثم النظر في كيفية تعميم هذا النوع من الاتحاد قصد مراعاة مصالح بقية العالم. هذه النظرة النقدية العالمية التي تبناها كل من (Robert Mundell وRonald Mc Kinnon) شهدت بعض الانتقادات.

يعلق (2003 Willet) على أن آراء كل من Mundell وMc Kinnon والتي تبناها Arthur فينا بعد بأن وصول درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي إلى نقطة تجميع بين عموم دول العالم (العالمية) بغض النظر عن أحجامها ،باعتبار أنها تعمل الآن على شكل اقتصاديات مفتوحة .أمر مثير للجدل للغاية وأن هذه الفكرة فشلت في تسويق نفسها بشكل جيد للغاية .

و يوضح 2003 Willet عكس ذلك من خلال ملاحظاته حول التجربة الناجحة نسبيا لكل من لاتفيا وسلوفينيا باعتبار هذه الأخيرة اقتصاديات صغيرة جدا مع استخدامها نظام تقويم مدار إلى اقتراح أن "الأحجام القابلة للحياة على العموم يجب أن تكون صغيرة جدا "[2]. بالرغم من أن نظرية Mundell المطروحة استشهد بها إلى غاية السنوات الماضية إلا أنه وجهت إليها عدة انتقادات ساعدت وساهمت في تطوير هذه الأخيرة ف 1963 Mc Kinnon على عكس Mundell (1961) يميز بين عامل التنقل ويقسمه إلى قسمين عامل التنقل بين المناطق الجغرافية (كما تصوره

[1] - للاطلاع أكثر انظر: Ronald Mc Kinnon, « Optimum Currency Area and Key Currencies :Mundell/ Versus Mundell 2 » Stamford University , November 2003.(Revised).

[2] - Willet Tomas, « OCA and Political Economy Approach to XR Regimes :Toward and Analytical Synthesis. » Clarermont Graduate University, Aug 2004.

مندل في تفكيره) وعامل التنقل بين الصناعات إن صح القول، حيث يعتبر Mc Kinnon وجود حالة من عامل الجمود بين المناطق(باعتبار أن لكل منطقة صناعة خاصة متميزة بها) أين يكون من الصعب التمييز بين التنقل الجغرافي الحر والجمود الصناعي. في حالة وجود صدمة طلب سلبي تضرب المنطقة " B" ثم يتهاوى الطلب على المنتوج " B" . إذا كان بإمكان المنطقة " B" تطوير منتوج المنطقة " A" الذي أصبح عليه طلب كبير، فان الحاجة إلى حرية التنقل بين المناطق لن تكون كبيرة. أما في حالة ما إذا لم يمكن للمنطقة " B" تطوير المنتوج للمنطقة " A"فان عامل التنقل من المنطقة " B" إلى المنطقة " A" يمكنه أن يستخدم كأداة للتعديل لتجنب انخفاض مستوى الدخل للمنطقة " B" .على الرغم من توافق كل من Mundell وMc Kinnon على ضرورة حرية التنقل كعامل أساسي لقيام منطقة العملة الموحدة إلا أنهما اختلفا في وجهات النظر إضافة إلى الزيادات والإضافات التي جاء بها Mc Kinnon لتطوير وإثراء بعد ذلك كعامل درجة الانفتاح.[1]

2.2.I درجة الانفتاح (Degree of Openess):

المساهم الثاني المهم في نظرية العملة المثالية هو Mc Kinnon(1963)، الذي أكد على درجة الانفتاح كمعيار حاسم في تشكيل هذه الأخيرة وتعرف على أنها نسبة السلع التجارية بالنسبة لتلك الغير القابلة للاتجار[2] حيث اعتبر أنه كلما كانت الاقتصاديات مفتوحة كلما كان لصالحها وجود سعر صرف مرن باعتبار أنه الأكثر فائدة في هذه الحالة . السبب في ذلك هو أنه عندما يكون هناك درجة عالية من الانفتاح في الاقتصاد فإن احتمالية أن أسعار السلع الخارجية القابلة للاتجار أن تحال إلى تكلفة المحلية للمعيشة هي عالية ، وهذا من شأنه أن يتسبب في التأثير في الحد من الوهم المالي

[1] - Tanja Broz, « The Theory of Optimum Currency Areas : A Literature Review », The Institute of Economics, Zagreb, Ekonomiska Revue, pp56. (104/2005).

[2]- لا يعتبرMc Kinnon الوحيد الذي أكد على معيار الانفتاح، اقترحه كذلك رواد آخرون Whitman (1967) و Giersch 1970 إلا أن Mc Kinnon يعتبر الأب الروحي لهذا المعيار.

(Illusion money) ،وبالتالي فإن عقود الأجور والأسعار ستتأثر بشدة بسعر الصرف[1]. وعليه فإن التغيرات في سعر الصرف ستسبب التعديلات في هذه المتغيرات مما يعني أن التغيرات في أسعار الصرف هو أقل كفاءة في تغيير معدلات التبادل التجاري وأقل فائدة باعتبارها آلية للتسوية و بالتالي فإنه من المفيد لاقتصاد صغير مفتوح الانضمام إلى مساحة أكبر لعملة مشتركة[2]. أما فيما يخص حل مشاكل ميزان المدفوعات في الاقتصاديات التي تتميز بنسب عالية من السلع التجارية إلى تلك غير القابلة للاتجار يقترح Mc Kinnon(1963) إلى أن الاقتصاديات يجب أن تعتمد أكثر على أدوات بديلة على سبيل المثال السياسة المالية. حيث يعتبر أنه إذا كان التغيير في سعر الصرف الاسمي هو كاف لتغيير سعر الصرف الحقيقي فإن القضاء على فائض العرض أو الطلب يعتمد بدرجة معينة على الانفتاح الاقتصادي. ولقد فسر ذلك من خلال إعطاء مثال لبلد ما يواجه عجزا في حسابه الجاري فمن أجل تصحيح هذا العجز، يجب أن تزيد أسعار السلع المتداولة مقارنة بأسعار تلك السلع الغير متداولة. هذا كله من شأنه أن يحدث التحويلات في إنتاج السلع المتداولة والاستهلاك المحلي قصد الخروج من هذا العجز.

حسب Mongnelli 2002 لدرجة الانفتاح مجموعة من الأبعاد التي تشمل درجة التكامل التجاري (حصة الواردات والصادرات المتبادلة من الناتج المحلي الإجمالي) بين الدول الأعضاء، حصة السلع والخدمات القابلة للاتجار مقابل تلك الغير قابلة للاتجار المتداولة في الانتاج والاستهلاك ، الميل الحدي للاستيراد و الحركة الدولية لرؤوس الأموال ويبرز ذلك بقوله أنه يكن لاقتصاد معين أن يحمل بالفعل حصة كبيرة من السلع التجارية في حين يلاحظ انخفاض نسبة الواردات والصادرات. هذا المثال الذي أعطاه Mc Kinnon يوضح حقيقة أن قياساته لدرجة الانفتاح التجاري ليست عالمية

[1]- المرجع السابق نفسه، ص 59.

[2]- غالبا ما يكون غير فعال بالنسبة لاقتصاد صغير ومفتوح إنتاج كل ما يحتاج إليه لذلك فهو أكثر فائدة الانخراط في التجارة الخارجية وإنتاج تلك السلع التي يتميز فيها بميزة تنافسية نسبيا . من جهة أخرى عموما الاقتصاديات الكبيرة عادة ما تكون مكتفية ذاتيا ويتم توجيه جزء صغير من ناتجها المحلي الإجمالي في التجارة الخارجية وبالتالي فإن التغيرات في سعر الصرف سوف لن تؤثر إلا بجزء صغير في اقتصادياتها.

وعلى هذا النحو فهو لا يعطي دائما نتائج حاسمة حقا من حيث مدى انفتاحية اقتصاد معين. زيادة عن ذلك يعتبر أنه في الكثير من الأحيان في ظل اقتصاد مفتوح فإن التعديلات في سعر الصرف لا تغير النسبة بين السلع القابلة للاتجار وتلك الغير القابلة. زيادة على هذا كله يعتبر Mc Kinnon (1963) أن الزيادة في ارتفاع أسعار السلع المتداولة سيغذي الزيادة السريعة للمستوى العام لأسعار المستهلكين و أنه عندما يتم ملاحظة هذا كله من طرف العمالة تميل هذه الأخيرة للمساومة في الصفقات بدلا من الأجور الاسمية. وبالتالي فإن أسعار السلع الغير متداولة ترتفع جنبا إلى جنب مع أسعار السلع المتداولة.

من خلال إعطائه لهذه الحجة استخلص Mc Kinnon انه في ظل اقتصاد مفتوح يمكن تثبيت سعر الصرف و من ثم فهو يفتح الطريق نحو مثالية اختيار نظام سعر الصرف الثابت لاقتصاد مفتوح.[1]

يمكن القول أنه ليس كل الاقتصاديات مفتوحة تماما، أو على الأقل أن مدى الانفتاح يختلف من بلد إلى أخر. لدى فإن كل من Mac Donald و Hallwood (2000)[2].يعتبران أنه على عكس الاقتصاديات المفتوحة أين يكون من المفترض أن يشرح العمل ظاهرة التضخم والمفاوضة على الأجور فإنه في الاقتصاديات المغلوقة نسبيا فإن الفرضية الزائفة نسبيا التي تعتبر أن العمل لا يشرح الأثر التضخمي لتخفيض العملة يمكن شرحها من خلال الأسباب التالية:

1- إن قطاع السلع القابلة للاتجار يساهم بشكل ضعيف في المستوى العام للأسعار بالنسبة للاقتصاديات المغلوقة بالإضافة إلى أن أثر تخفيض العملة على التضخم يمكن أن يكون مهملا، وقد يكون بإمكان قطاع السلع الغير متداولة المهيمن القدرة على استيعاب التحول في الطلب من دون زيادة واضحة في الأسعار.

[1] -Khalfan Mohamed El- Barwani, op cit, p 18.

[2] - Paul Hallwood and Ronald Mac Donald, « International Money and Finance », p 29-32, Economic working papers, University of Connecticut. (January 2008).

2- حاول Mc Kinnon(1963) إثبات أن فقط تلك الاقتصاديات المغلقة نسبيا بإمكانها استخدام بشكل فعال لأداة سعر صرفها. لكن هذه الوجهة في النظر يجب أن تقارن مع اقتراحاته الجديدة و التي يتبناها دعاة المدرسة النقدية العالمية. حيث أشار في اقتراحه الأخير أن جل الدول في العالم بغض النظر عن حجمها تعتبر اقتصادياتها مفتوحة حاليا، في حين اعتبر آخرون أنه على الرغم من وجود اقتصاديات مفتوحة بدرجة جيدة لا يمثل معيارا كافيا للانضمام إلى وحدة نقدية مثالية وإنما يجب استفتاء شروط أخرى ملتزمة مع توفر هذه الأخيرة.

3- في الأخير يمكن استخلاص ما قاله (2008 Benbouziane and all) يمكن لبلد يتسم بنسب عالية من السلع المتداولة في الناتج المحلي الإجمالي أن تكون مشاركتة مربحة في المنطقة المثالية في حين يجدر به الاعتماد على سعر صرف مرن في حالة العكس.[1]

3.2.I تنوع الإنتاج (Kenen 1969 Product diversification):

يعتبر (Kenen 1969)ثالث أهم المساهمين في نظرية المنطقة المثالية وهو الذي قدم تنوع الإنتاج كمعيار هام لتحقيق هذه الأخيرة حيث اقترح أن المناطق التي تتصف بتنوع كبير على مستوى الإنتاج تكون أكثر قدرة للحفاظ على الوحدة النقدية من تلك التي تتميز بدرجة تنوع منخفضة باعتبار أن هذه الأخيرة ستخضع لدرجة عالية من الاضطرابات فيما بعد[2] حيث كان يعتقد أن تحقيق شرط انتقال العمالة بصفة مثالية هو أمر نادر الوجود و قام بتحديد شرط جديد وضعه كمعيار لتحديد ما إذا توجب على اقتصاد ما إتباع نظام صرف ثابت (كالانضمام إلى وحدة نقدية مثالية) أو تطبيق نظام صرف مرن. حيث أكد Mc Kinnon على أن درجة التنوع في الإنتاج بالنسبة لبلد معين أو ضمن مجموعة من الدول ستشكل اتحاد نقدي موحد تكون أكثر نفعا أو أكثر صلة في تعديل الصدمات من حرية تنقل العمالة و أعطى مثالا عن ذلك من خلال إيضاح كيفية

[1] - Benbouziane, M, Benhabib, A Benamar, A , « Could GCC Countries achieve an optimum currency Area ? ».
[2] - Benbouziane, M, Benhabib, A Benamar, A , « Could GCC Countries a chiève an optimum currency Area ? ».

عمل عامل تنوع الإنتاج في ضمان الاستقرار [1]: "إذا كان هناك بلد لا يتصف بتنوع الإنتاج و ينتج منتوجا واحدا على سبيل المثال و يقوم بتصديره أيضا، إذا حدثت صدمة طلب سلبية على مستوى صادرات هذا الأخير ستميل عائدات الصادرات في هذا البلد إلى الانخفاض.هذا الانخفاض في رقم الأعمال لهذه الدولة يمكن تعديله من خلال سعر صرف مرن لأن ضعف الطلب على صادرات هذا البلد من شأنه التقليل على طلب عملة هذا الأخير ومن ثم حدوث انخفاض في قيمة هذه العملة. هذا الانخفاض في قيمة العملة سوف يؤدي بدوره إلى زيادة في قيمة الصادرات باعتبار أن كل وحدة من عملة أجنبية سوف يتم تصديرها سيتلاقى المصدر قيمة أعلى مما كان يتلقاه من قيمة العملة المحلية قبل انخفاض قيمة العملة. أما إذا كان الاقتصاد يتميز بنظام سعر صرف ثابت لا يمكن استخدام هذا الميكانيزم في التعديل ولكي يحصل هذا الأخير (تعديل) لابد من حدوث انخفاض في الأسعار أو الأجور أو في حالة ارتفاع معدلات البطالة."

من اجل تدعيم فكرته اقترح Kenen 1969 أن اقتصاد متنوع بشكل جيد معناه صادرات متنوعة. وبالتالي فإن كل قطاع منها أي الصادرات هو معرض لصدمة و باعتبار عدم كون هذه الصدمات غير مرتبطة فيما بينها فإن صدمة موجبة في قطاع صناعي ما يمكن تعويضها بصدمة أخرى مسالبة في قطاع أخر ومن ثم احتمالية إلغاء هذا التأشير على إجمالي الصادرات قصد تحقيق الاستقرار الكلي (مع ضرورة وجود حراك مهني كافي لاستيعاب اليد العاملة العاطلة و رؤوس الأموال). بطبيعة الحال إذا ما ضرب الاقتصاد ككل من خلال بعض الاضطرابات للاقتصاد الكلي سيتأثر قطاع التصدير كله و سوف لن يساعد التنويع في هذه الحالة على امتصاص الصدمة[2]حيث لخص ذلك كله و قال:" اقتصاد وطني منوع بصفة جيدة لا يتأثر كثيرا بالتغيرات الطارئة على التجارة ككل مقارنة

[1] -Kenen, P, « The theory of optimum currency Areas : An Electric view ». in Mundell and Swobada, P 49. Monetary in the international Economy, University of Chicago Press. 1969

[2] -Tauja Broz, P :06. Op. cit.

باقتصاد وطني أحادي الإنتاج و بالتالي فإن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من التنوع يمكن لها تحمل الخسارة الطفيفة المحتملة من تخليها عن عملتها المحلية وانضمامها إلى عملة موحدة.[1]

عادة ما تكون الاقتصاديات المتنوعة اقتصاديات كبيرة على العموم و التي تتميز بالاكتفاء الذاتي على عكس الاقتصاديات الصغيرة ومن ثم تتميز بقطاع تصديري ضعيف نوعا ما باعتبارها مكتفية ذاتيا. انطلاقا من هذه الفكرة أو الملاحظة فإن تغيرات في سعر الصرف لها تأثير على جزء صغير فقط من الاقتصاد والذي سرعان ما يتلاشى عبر الزمن. وبالتالي يمكن استنتاج من هذا كله أن الاقتصاديات الصغيرة التي هي أقل تنوعا يجب أن تكون أكثر انفتاحا قصد استيراد احتياجاتها من السلع والتجارة مع العالم الخارجي قصد الحصول على عملة صعبة لتسديد فاتورة صادراتها.

في الأخير يمكن القول أن معيارKenen للتنوع الاقتصادي تحول إلى معيار Mc Kinnon للانفتاح التجاري في هذه الحالة.

في الأخير يجدر بنا الذكر هنا إلى وجهة نظر هامة لمح إليها (Kenen 1969) في هذا المجال ألا وهي في حالة تعرض منطقة عملة موحدة لصدمات متنوعة ، فإن الاندماج الضريبي بين دول المنطقة يمكنه التخفيف من درجة الصدمة على المدى المتوسط من خلال تعديل التحويلات المالية والضريبية بين أعضاء المنطقة.

4.2.I مرونة الأسعار والأجور Price and wage flexibility :

حسب(Mongelli 2002) عندما تكون الأسعار والأجور مرنة بين وداخل الدول الراغبة في تشكيل منطقة عملة موحدة يكون الاتجاه نحو تعديل الصدمات المرتقبة أقل عرضة بأن يرتبط ببطالة

[1] - Kenen, P, . P50. Op. cit

طويلة الأمد في بلد ما (أو/مع) معدلات تضخم في بلد آخر[1] . هذا بدوره سيقلل من الحاجة إلى اللجوء إلى معدلات سعر الصرف الاسمية كأداة للتعديل(Friedman 1953) .

على خلاف ذلك إذا كانت الأسعار و الأجور تتمتع بنوع من الجمود فإن الاقتصاد سيلجئ إلى أداة التعديل عن طريق سعر الصرف لاكتساب نوع من المرونة الحقيقية اللازمة لامتصاص الصدمات بأقل التكاليف المحتملة. وبالتالي في هذه الحالة فإن فقدان التحكم في أداة سعر الصرف الاسمي يمثل تكلفة لهذه الدول حسب (Kawai 1987).[2]

تعتبر مرونة الأسعار و الأجور أمرا مهما جدا على المدى القصير في مسار تعديل الصدمات لما في ذلك من فوائد في قلة تكاليف تعديل هذه الأخيرة و الحفاظ على أداة سعر الصرف. بدورها الصدمات الدائمة تستلزم تغيرات في الأسعار الحقيقية و الأجور.

يعتبر Willet 1976 و Tour أي تعديلات لسعر الصرف ماهي إلا بديل جزئي لتعديلات مرونة الأسعار و الأجور في قطاعات اقتصاد معين.[3]

فهما يؤكدان على أن مساهمة مرونة الأسعار و الأجور تكون كبيرة تحت نظام صرف ثابت عن تلك تحت نظام صرف مرن باعتبار أن الحاجة المطلقة لمرونة الأسعار و الأجور ستكون أبكر في ظل نظام صرف ثابت.

في حين يرى (Corden 1972) أن مرونة الأسعار و الأجور تعتبر من أهم المعايير في تشكيل منطقة عملة موحدة لأنها يمكن أن تستجيب بشكل أسرع للصدمات الغير متماثلة. وأضاف أيضا انه

[1] - Francesco Paolo Mongnelli, « New views on The Optimum Currency Area Theory : What is EMU telling us ? » p.09, Working paper series European Central Bank. N 138, April 2002.

[2] -Francesco Paolo Mongnelli, « New views on the optimum currency area theory : What is EMU telling us ? » p.09, Working paper series European Central Bank. N 138, April 2002.

[3]- للاطلاع أكثر يتضح بالنظر Tour et Willet (1976) في تحديدهم لمختلف أنواع الأجور و المرونة في الأسعار حيث يعتبران أن الحالة الأكثر شيوعا هي أن يكون منحى Phillips عموديا والذي يعتبر واحد من بين ثلاثة جوانب مختلفة تعديل مرونة الأسعار و الأجور حتى تصبح أداة تكيف بسرعة مع آلية تعديل الصدمات.

في حالة ما إذا كانت البلدان الراغبة في إنشاء منطقة عملة موحدة تفصيلات لمعدلات تضخم مختلفة فإن تشكيل هذه الأخيرة سيكون مكلفا[1].

يجدر بنا الذكر هنا على سبيل المثال أنه حتى في مناطق العملة المثالية المنشأة و الناجحة كمنطقة الأورو يصعب تطبيق هذا المعيار بصفة مثالية حيث يلاحظ كل من (Tyrvainem و Abberola 1998) وجود فوارق تضخم تصل إلى حد 2% بين مجموع الدول الأوروبية المتطورة و تلك الأرقام تتواصل لفترات طويلة إضافة إلى كون الأجور الحقيقية تتميز بنوع من الجمود بالنسبة لعموم دول الاتحاد الأوروبي، أضف إلى ذلك كون سرعة تعديل هذه الأخيرة (الأجور الحقيقية) بطيئة نوعا ما بالنسبة للصدمات. فعلى الرغم من معدلات البطالة المرتفعة سوف لن يتم تخفيض معدلات الأجور الحقيقية بصفة ملحوظة قصد الموازنة و إعادة الاستقرار لسوق العمل. مما يساعد على بقاء معدلات البطالة مرتفعة في منطقة الاتحاد الأوروبي (يجدر بنا هنا الإشارة إلى أن كل من Maurel 2001 و Guichard يركزان على وجود اختلاف ملحوظ في مرونة سوق العمل بين الدول الأعضاء للاتحاد).

5.2.I تشابه هياكل الإنتاج Similarity of Production Structure :

إن مدى فعالية السياسة النقدية المشتركة في هذا الأخير سواء كان ذلك من جانب القطاع الفردي أو كيفية استجابة الأعضاء الاقتصاديين للصدمات النقدية .فعدم وجود هذا التشابه أو ردة الفعل الغير متناسقة فيما يخص أدوات السياسة النقدية يمكن أن يكون حجة كبيرة ضد التخلي عن الاستقلال ضمن منطقة العملة الموحدة.

واحدة من السمات التأسيسية للاتحاد النقدي إلى جانب أسعار الصرف الثابتة و التدفق الحر لرأس المال هو السياسة النقدية الموحدة .ففقدان الحكم الذاتي في هذا الصدد هو نتيجة الثالوث

[1] -Kwaugsuk Han ? « Is East asia optimum CURRENCY Area ?Evidence From The Application of Various OCA Criteria", P104, University of Claremont, California 2009. Proquest LLC.

المستحيل حسب (Wilk وBorowiec 1997) [1] حيث يتم تحقيق أهداف السياسة النقدية الموحدة في حالة وجود بنك مركزي وطني من خلال التأثير على القطاعات الثلاثة: البنوك التجارية، الشركات والأسر(عائلات).حيث تهدف البنوك اللامركزية إلى التحكم و توجيه تصرفات هذه القطاعات من خلال كمية النقود المطروحة و إدارتها لمعدلات الفوائد قصد بلوغ الأهداف المنشودة. المشكلة التي تكمل هنا في أن هذا السلوك المرتقب لجميع هذه القطاعات الثلاثة هو مشتق من عوامل عديدة طبيعية واجتماعية واقتصادية وربما تختلف هذه الأخيرة كثيرا من بلد إلى آخر. وهذا يعني بصفة واضحة أنه من الممكن جدا أن نفس الأدوات السياسية النقدية يمكن أن تؤدي إلى ردة فعل مختلفة عبر البلدان حيث تكون الخبرة و الحوافز الماضية متميزة بين الدول. فعدم التماثل في ردة الفعل بالنسبة للقطاع الخاص قد تكون عائقا كبيرا للسياسة النقدية المشتركة في الاتحاد النقدي المستقبلي وبالتالي يمكن ملاحظة احتمالية عدم تطابق فعالية السياسات النقدية المتبعة عبر البلدان الأعضاء .

نظريا من الممكن أن السلوك الناجم عن السياسة النقدية المشتركة سوف يكون مختلفا تماما في البلدان المختلفة وهو ما يعني أن استجابة بعض البلدان لتغيرات أسعار الفائدة ستكون غير مرغوب فيها وغير متوقعة. لاستكمال تطور نظرية العملة المثالية في هذا الباب يجدر بنا الذكر ما تطرق إليه (Kawai 1987) أنه إذا كانت الدول تتصف بدرجة عالية من التعاملات المالية ومن ثم تدفقات المال يمكنها تليين (تسهيل) الصدمات التناظرية المؤقتة. إضافة إلى هذا يمكن حدوث اختلال في الميزان التجاري البيني للدول الأعضاء حيث سيكون هناك فائض في بعض البلدان وعجز في المجموعة الأخرى[2]. أما فيما يخص المدى البعيد سيحدث هناك تأثير الثروة نتيجة تدفقات رأس المال:

[1] - Maria Sierpinska, Pawet Mtodkowski, «Similarity in Economy-Wide Reaction for Monetary, Impulses as another OCA Criterion. Monetary Policy and Trade Credit ". P 07, Banks and bank systems, volume 3, issue 2,2008.

[2] - Roman Howath, Lubos Komarek, « Optimum Currency Area Theory: an Approach for Thinking about Monetary integration." P12, Warwick Economic Research papers, The University of Warwick August 2002.

" إن منطقة الفائض المتراكم سوف ترفع من النفقات على عكس منطقة العجز سوف تخفض من النفقات وهذا كله من شأنه المساهمة في التعديل الحقيقي". Kawai 1997.

6.2.I تشابه معدلات التضخم Similarity of Inflation Rates :

عندما يتحدث الاقتصاديون عموما عن التضخم باعتباره مشكلة اقتصادية فهم يعنون عموما الحركة الصعودية المستمرة في المستوى العام للأسعار على مدى فترة من الوقت مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لأمة ما. فعادة ما تسعى هذه الأخيرة للحد منه يسبب الآثار المشوهة التي يحدثها فيجعل من عملية التخطيط أمرا جد صعب. فالتضخم أيضا بطبعه يغير من توزيع الدخل على المجتمع لصالح الفئة التي تملك كمية كبيرة من رأس المال ضد تلك الفئة الغالبة التي تتميز بأجور اسمية ثابتة نسبيا. أضف إلى ذلك كله العامل البسيكولوجي، فالأفراد لا يحبون عموما التضخم بكل بساطة فهم لا يحبذون ذلك الارتفاع الحاد في الأسعار. وعليه باعتبار أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة جد مكلفة فالدول بدورها تسعى إلى الحد من هذه الأخيرة قصد الحفاظ على الاستقرار الداخلي.[1]

وعليه فإن كثير من الدول تواجه اختيارا صعبا في إستراتيجية استهداف ظاهرة التضخم سواء كان ذلك الخيار بشكل مستقل أو من خلال الدخول في وحدة نقدية تستهدف ظاهرة التضخم . حسب كل من Roisland Towik 1999 استنتجا من خلال دراستهما لخصاءص استقرار استهداف التضخم بشكل مستقل ضمن إتحاد نقدي أن وجود صدمات للعرض غير مماثلة هو في الواقع حجة لصالح الإتحاد النقدي. أما فيما يتعلق بالصدمات الغير متماثلة للطلب فإنه في هذه الحال الحجة تكون ضد الاندماج لمنطقة عملة مشتركة[2] وأنه من أجل الانضمام لابد من معالجة هذا الأخير. و بالتالي فإن الدول التي تتميز بمعدلات تضخم متماثلة أو متقاربة هي الأولى أن تكون تلك

[1] -Belaid Rettab, Abdulaziz Istaitieh, «GCC Economic Integration In Focus With Special Reference to the UAE", p33, Data Management and business Research Department, 2007.
[2] -Oisten Roislaud, Ranger Tovirk : « Optimum currency areas under inflation targeting "p 03, Norwrgain university of science and technology and central Bank of norway, 1999.

المستوفية لشرط الانضمام لمنطقة عملة موحدة ناجحة. Mongnelli 2002 يقول أنه عندما تتلاقى معدلات التضخم لمجموع البلدان الراغبة في إنشاء منطقة عملة موحدة فإن معدلات التبادل التجاري هي بدورها سوف تتلاقى أيضا. وبالتالي التقليل من الحاجة لتعديل سعر الصرف نتيجة معاملات الحساب الجاري المتوازنة.[1]

يمكن القول عموما أنه هناك عدة فرضيات تم تقديمها من طرف مختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم عبر القرنين الماضيين و المتعلقة بسبب نشوء هذه الأخيرة وتطورها (التضخم). هذا الكم الهائل من الجانب النظري يعكس مدى أهمية دراسة هذه الظاهرة من طرف الاقتصاد الكلي (المنظرين). بالرغم من هذا الثراء النظري إلا أن المحددات الرئيسية لظاهرة التضخم لا تزال محل صراع بين مختلف النظريات المفسرة لها[2] .والهدف هنا من التطرق لأسباب التضخم وطريقة تطوره هو معرفة كيفية تحصيله و استيعابه قصد إمكانية تقارب الدول الأعضاء فيما يخص معدلات تضخمها ومن ثم القضاء على هذا الهاجس المانع لتحقق المنطقة المثالية . حيث يتم تقسيم الأسباب النظرية لحدوث الظاهرة إلى أربعة أجزاء: عامل الطلب، عامل العرض، عوامل القصور الذاتي، والعوامل السياسية. حيث أن المصادر الثلاثة الأولى هي قريبة من نظرية Gordon 1997 "نموذج مثلث التضخم" باعتبار وجود هذه العوامل الثلاثة المختلفة في تفسير عملية التضخم يزيد من دعم تلك الدراسات التي تنظر إلى هذا الأخير(التضخم) على أنه ظاهرة تمس الاقتصاد الكلي ومؤسساته.

حيث يمكن أن تشمل مصادر الطلب من التضخم العوامل الاسمية مثل عرض الزائد للنقود أو عوامل حقيقية في شكل ارتفاع الطلب على السلع ومعدلات البطالة المنخفضة. هذين المصدرين من مصادر التضخم من عامل الطلب تمثل عموما عن وجهة نظر المجموعتين السائدتين من خبراء

[1] - Marjan Petreski, « Is The Euro Zone an Optimal Currency Areas ? », p 05, Lecturer In International Finance, Monetary Policy And Banking, March 2007, Electronic Copy avaible at: RHP: // SSRN. Com/abstnack= 986483.

[2] - للاطلاع أكثر أنظر إلى: Al Yahyaci, Qais Issa, « The Relevancy of the US Dollar Peg to the economies of the Gulf cooperation Council Countries GCC. », pp 33 to 53, University of Glasgow (2011). http : // theses.gla.ac.uk/2643/.

الاقتصاد، وهما النقديين وأتباع كينز. علاوة على ذلك اعتبر كل من الاقتصاديون النقديون والنيوكلاسيك أن استمرار العجز الحكومي المتواصل الملاحظ في هذه الحالة سببه الرئيسي هو جانب الطلب على التضخم. حيث أن هذا الرأي المالي من التضخم هو أكثر شيوعا في سياق البلدان النامية حيث تكون الأنظمة الضريبية أقل كفاءة وعدم الاستقرار السياسي أضف إلى ذلك محدودية فرص الحصول على الاقتراض الخارجي كلها أمور تجعل من السهل على الحكومة الاعتماد على ضريبة التضخم Cukierman و آخرون 1992)

على عكس ذلك عوامل جانب العرض من التضخم يمكن أن تشتمل في جملة أمور كالزيادة المفاجئة في أسعار النفط، تلف المحاصيل، التغيرات المناخية الغير العادية، تحركات أسعار الصرف، والتغيرات في تكلفة الاستيراد إضافة إلى الصدمات السلبية الإنتاجية. هذه العوامل كلها تمثل عموما دوافع التكلفة لنظرية الاقتصاد الغير تقليدية .لكن تجدر بنا هنا الإشارة إلى أنه كل من كينز وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك يحافظون عموما على نفس آلية الانتشار(بصفة مماثلة) مما يعني أن تغيرات في مستويات الأسعار النسبية هي بدورها تحفز لزيادات المستمرة في مستوى الأسعار الإجمالية.

القسم الثالث من مصادر التضخم ما يعرف بالقصور الذاتي والناجم عن عناصر عدة كالتوقعات، حساسية الأجور، المؤشرات وغالبا ما تربط هذه العوامل إلى دوامة (سعر الأجور) والتي تنطوي على المحاولات المستمرة من قبل العمالة للحفاظ على دخلهم الحقيقي تليها بعد ذلك تمريرات أرباب العمل للزيادات في الأجور إلى المستهلكين عن طريق ارتفاع الأسعار لنخلص في الأخير إلى حلقة مفرغة.

في الأخير يمكن القول أن السياسة يمكنها أن تكون مسؤولة على الأقل جزئيا عن الآثار التضخمية لاسيما تلك البلدان التي تمنح للمؤسسات السياسية سلطة تقديرية أكبر مما يليق في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي. حيث تتجلى طبيعة هذه العملية التضخمية في عديد من البلدان النامية إلى

حد كبير حيث الظروف الغير الملائمة كعدم المساواة في توزيع الدخل، عدم الاستقرار السياسي، العجز الحكومي المستمر، السياسة الحزبية إضافة إلى عدم وجود بنك مركزي مستقل بصفة رسمية.

في الأخير يمكن استنتاج أن في حالة وجود معدلات تضخم مختلفة سيكون هناك اختلاف ملموس من حيث التجارة ونحو ذلك، بقدر ما تؤثر هذه التدفقات من السلع ستؤدي إلى عدم التوازن في الحساب الجاري، والتي قد تفرض من وضع تقلبات في سعر الصرف. بينما لن يحدث هذا كله في حالة وجود معدلات تضخم متطابقة أو متشابهة.[1]

7.2.I اندماج الأسواق المالية Financial Market integration :

إن عملية التكامل المالي تسمح بشكل كبير في تقاسم المخاطر بين مجموعة من الدول التي ترغب في تشكيل اتحاد نقدي فعال هذا يعني أنه حتى في حالة ما إذا كانت مجموعة من الدول تتميز بمراحل مختلفة للدورات الاقتصادية فإنها سوف تعمل من خلال التكامل المالي على قيام تحوطات طبيعية لبعضها البعض ومن ثم توفير وسيلة لتقاسم هذه المخاطر المحتملة . حيث يمكن أن يتم ذلك عن طريق الاستثمار عبر الحدود والذي سيمكن المستثمرين من تنويع المخاطر بعيدا عن بلادهم وهو أمر لا يمكن تحقيقه في أسواق رأس المال المحلية. ومن ثم يمكن القول أن مصدري الأصول سيصلون إلى مجموعة أكبر من المستثمرين أين تتوافق مخاطر طموحاتهم مع تلك المصدرة من طرف مصدري الأصول بمعنى أخر أنه في حالة ما إذا تم دمج الأسواق المالية بشكل جيد و فعال بمعنى أن التباين في المعلومات منخفض(Low Asymmetry information) إضافة إلى تخفيض كل من الضوابط والقيود على رأس المال إلى أدنى حد ممكن. فإن هذه الإجراءات الأخيرة ستسمح للمستثمرين بتنويع وتقسيم مخاطرهم على النحو الفعال.

[1] - Benbouziane And all, pp 04. Op cit.

m

[1]

Euler

1999 Kletzer

Deardorff

[1] - Orawan Permpoon : « Essays in OCA Analysis au OCA in East Asia », University of Claremont, California 2009, p :39-40, proqouest LC.

[1]

[2] 2004 Hordahl Ferraudo

1-

2-

3-

[1] -http:// www.personal.umich.edu/alaudear/glossary/F.html.

[2] - Lieven Baele, Annalisa Ferrando, Peter Hordahl, Elizaveta Krylova and Cyril Mornet : « Measuring Financial integration in Euro Area »,pp06, Ocasional Paper Series , N°14 / April 2004.

m

[1]

Fiscal Integration S Â 8.Ô ó ¦ « ¢

droit de Seignorage

Mundell 1999 Barro

[2]

[1] - Marco Pagano, « Measuring Financial integration », PP 03, op.cit.
[2] - Conzoneri and Rogers1990.

m

[1] 1975 Ishiyama

Supranational

Corden 1972

Corden

[1] - Ishiyama,y, « The theory of optimal Currency Areas : A survey . » IMF staff papers 22, pp 363 (1975).

1969 kene

Hovarth et Komarek 2002

[1]

[2]

[1] - Horvath, R and L. Komarek, « Optimum Currency Area theory : An Approach for thinking about Monetary Integration, « Warwick Economic Research papers, N°47 ; the university of Warwick . Seignorage revenues. (2002)

[2] - Corden.w, « Monetary integration, Essays in International Finance », International Finance Section N°93, Princeton University ,p 141 (1972).

[1] Ricci 1997

Absence d'instruments de politique Conjoncturelle

Arroyo 2002

[1] -Ricci.L, « A Model of an Optimum Currency Area", IMF Working paper 1997. P 09.

[2] - Arroyo, H , « Latin America's integration Processes in the Right of the EU'S experience with EMU, "Economic papers, N 173, p 06, European Economy.2002.

Kenen 1969

Masson Patillo 2001)

.[1]

Diva 1992 2000

2002 Kletzer, Hogem

%30 %25

[1] - Masson,P and C. Patillo, « Monetary Union In West Africa : An Agency of restraint for Fiscal Policies? ” IMF working paper, WP/01/34.2001.p11.

Bayoumi, Masson 1995, Sala-Martin and

[1] Sachs 1992

Political integration **9.2.I**

[2] Cohen 1993

1966 EACB

[3] Tower ,willet 1976

[1] - Kwangsuk Han, pp 136. Op cit.
[2] -Cohen.B « Beyond EMU : the problem of sustainability » ,pp 194 Economic and politics,volume 5.1993
[3] - Tower, E and T. Willet « The theory of optimum Currency Areas and exchange rate flexibility »,pp 411 Special Papers in Intentional Economics, N°11 Princeton University 1976.

[1] Wyplosz2006

[2] Torres 2007

Maloney Mcmillen[3]

[1] Wyplosz,c « Deep Economic Integration : Is Europe a Blueprint ? " pp 266. Asian economic policy review , vol 1.2006.(pp259-279).

[2] - k.han.opcit.pp140.

[3] John Maloney, Malcolm Macmillen , « do currency unions growth too large for their own good ? " ,economic journal, vol 109 ,N 458 (oct 1999), pp 572- 578 .

1.3.I

phillips

2.3.I

[1] .572 John Maloney ,

[1]Barro , Robert , Gordon and David, « A positive theory of monetay policy in natural rate model », journal of political economy,1983,91(4),pp597

598 [2]

[3]Tamim Bayoumi, p538 ,op.cit.

3.3.I

[1]Talvas, George. s, « the theory of monetary integration », Open Economic Review 1994, 5(2). pp 219 – 220.
[2]Talvas, George. S, pp220, op cit.

m

4.3.I m m m

[1]2000

[2]

[1]De grawwe, Paul. « Economics of mentary union », Oxford and New York. Oxford university press ; 2000, (pp109). www.books.google.dz .
[2]De grawwe , Paul.pp 111.Op.cit.

[1] (LFKHQJUHHQ

Rose

Rose

Rose[2]

[3]

[1] De grawwe, Paul.op.cit. pp : 112.

[2]Frankel ,Jeffrey A and Rose,Andrew k, « The Endogeneity of optimum cunency area " , the economic journal, 2006, pp1.

[3]Frankel and rose, pp02, op, cit.

m 4.I

oca

[1]

2002

[1] Ahmed Alkholifey and Ali Alreshan, « GCC monetary union » , IFC bulletin n 32, pp 18.

philiips

Rose

2001

[1]Alyahyawi, Qais Issa, « the relevancy of the us dollar peg to the economies of the gulf cooperation council (GCC) », phd theisis university of Glasgow 2011, pp 50.

[2]Kwangsuk, han, « Is Asia an optimum currency area ? Evidence from the application of various criteria » a dissertation clarement University, California 2009, pp 18.

[1]Gwanksuk han, pp 19 op cit.

[2]Tanja Broz, « The Theory of Optimum Currency Areas :A literature review », the Institute of Economics, Zagreb, pp 60.

[3]M .Benbouziane, A. benhabib, A .benameur , « Could GCC coutries achieve An Optimal Currency Area ? » , pp 04.

(2

À ¦ ¾ ô ¦ ó ¦ [¥ ¨ ¥ ° ¢ Ô m(3 ¦ » ¾

¢ ïÂ Ì ó ¦

© ¢ × ¢ ¬ · ó ¨ ³ ¢ ^ ¾ à «

¨ ì Ø ü m ¦ ò » ¦

[1]Kwangsuk, Han, pp23.

[2]Beubonziane, benhabib, ben amar ; pp04 ; op cit.

[1]Elinda fishman kiss, « Optimum currency area :Euro as a practical paradigm ? », Rutgers, The State University of New Jersey, pp : 07.

[2]Khalfan Mohamed Al-Barwani , « An Inquiry into the Gulf Cooperation council feasibility and readiness to form a monetary union : OCA analysis and the petroluem effects « , Clarement University, California, 2006 . pp 58.

m

2.4.I

m

(1

[1]Benbouziane and Ben Amar, pp : 05 op. cit.
[2]Kwangsuk, Han ; pp20, op. cit.

phillips

[1]

Phillips

2001

[2]

[3]

¨ è à Ó ö« ¼ Ô ì« Ø ü© ÷ ¾À à¢ ` µÄ¦ W

¢ Ô ß ¦ ô ß ú ø m ¦ ¶ ¦

• ¨ ó ¢ ø à ó ¦ Ò è » D ¤ Ä ® š

ò Ô ¢è ·¥ úî Èõ · ¢Â ¾ ô ¥ ò ï ¶ ¦ Ð

ì ì k ¦ ò ð Ì m ¦ ¶ ¦ Ð ¶

¨ Z ¦ ï ¨ è ô ð « ½ ¢ ü ÿ Z Ð ì ó ¦

* D X G R O I¾RÂ ¾ ó ¦

þ ³ ¦ « ¨ ü à ÷ © ¢ ß ¢ ü Ï

[1]Ben bouziane and all , pp05. Op cit.

[1]

¿ ¢ ¨ ¬ ¥ ¬ ´ 5.

2002 Alesuia, Barro and Tenreyo

° ¢ à Ç ¦ © ® ¬ È ÷ © ¢ ¦ À ¢

¨ ® ¢ Ð ¬ ë ¦ ¨ ô ¬ ð ó ¦ Â ¢

¨ ¦ · ¢

¨ 3 ° ¢ | ¦ ¨ ° ¢ ´ ¬ ó ¦

[1]Tamsir Cham, « Benefits and costs of currency union : a case study of the west African monetary zone (WAMZ) ", Howard University pp 132. Washington, D .C may 2007. http://these.gla. ac.uk/26631.

08 [1] " © £ í ã ß • -[2] " ó Ÿ ó à §

Ö ¥ Â ó ¦ © ø ß ¨ – ¦ · ¢ Ï A

2001

2003

2010

2003

Fasano,Filho,schaechter

¨ Ç ¢ È ó ¦ ¨ ° ¦ Æ ø ú ß – Ä ïÂÂš ÷ È

´ ô l ¦ À Â ¢ à ¬ ó ¦

ö Ç ¢ Â © ¦ ¾ ü Ç ¼ ¦ Ç ¢

¨ ó ¢ m ¦ – © ¢ ÷ ±

© ¢ · Ï ¦ ¾ – » ú ÷

¨ ø Ÿ ÷ ¾ ¢ ø ß ¢ ¶ Ÿ« ¦ ó Â

¶ ä Ô ô ó Ä ¾ Ð ¬ ó ¦ Â – ´ ô l

¨ ó ø ä ø ¦Ÿ Â ÷ ° ¨ ³ Ç

Ì ¢ n • Â ¢ ü · ?- ô ð

GCC

Abed 2003

Jadresic 2002

15 ¹ ì á ¹ ³ Ž Ø à ‘

m

m

¨ ï W –1 ÷ ¨

¾ · ¦ Æë ò ¢ Ä÷ Ä ï Â ô÷ øº–½ò ó¤ ¦¥ ý

–3

ò ç Ž œ ß •

1.II

1.1.II

OCA

[1]

GCC

[1] Anna Ralman, « Expatirate workforce in the gulf cooperative council GCC countries : a short perspective » International journal of human resources management (IJHRM), ISSN 2319- 4936 - may 2013, pp01.

2001

32

1975 26

1975 45 65

40 2008

15 49

% 70

2010 – 1975

[1]Duha al- kuwari, « Mission Impossible ?genuine economic development in the gulf cooperation council countries » Kuwait programme and development, governance and globalization in the gulf states, September 2014 , n° 33, pp : 04.

[2] pp : 05.

(1975 GCC 1

(2013 (2006

1975				
%50		%22		
%71		%54		
%54		%16		
%83		%71		
%34		%19		
%58		%61		
%45		%26		

2001				
86		38		
80		62		
79		26		
85		70		
50		26		
91		78		
65		34		

2001 gcc 2

2008				
75		51		
84		60		
75		31		
94		90		
54		27		
93		89		
70		49		

2008 GCC

2010				
76		54		
83	NA	60		
75		29		
94		85		
55		31		
96	NA	89		
62	NA	46		

2010 GCC

82	13	
NA	27	
84	14	
99	56	
78	5	
NA	NA	

GCC

2013 2010 2010

79 86

2010 76 75 2011

2008 2030

HVIDT1013

2006 1 (Tamkeen

GCC

[1]Duha- al kuwali, pp : 06, op. cit.

[1]Parsons 2010

integred highly

11

(Hoekmam Ozden 2010

GCC

[1] Bernard Hoekiman, Khalid Sekkat, « Arab Economic Integration : the missing links », Group Economic Mondial ,working paper, april 2010, pp14-15.

[1]Michael sturn ,Jan Starsky, Petra Adolf and Dominik Peshel, « The Gulf Cooperation council countries Economic Structures, recent Development and role in the global economy " European Central Bank ,Occasional paper series n° 92 /july2008 ; pp18.

[1]

[2]

GCC

m

[1] Pp19

[2] Ahmed Al Kholifey and ali Alreshan , « GCC monetary union » international finance corporation, bulletin n 32, pp 29.

1981

Espinoza

2002 limam laabs [2](2010

2000 OCDE

GCC

[1]

[2]Raphael Espinoza, Anatha krishmam, paskal and Oral Williams , « Regional financial integration in the GCC » IMF working paper wp /10/90 ;april 2010.pp 03 .

 GCC [1](2005 Siegfried Trumk

GCC

2003 11

[2]%29 31 23

1981[3]

(CET 2003 5

2008

[1]Khalfan Mohamed Al-Barwani , « An inquiry into the gulf cooperation courcil feasibility and readiness to form a monetay union : oca analysis and the petroleum effects » Clarement California 2006, pp 93.

[2] .94

[3]Raphael Espinoza and All . op cit. pp 04 .

[1]

GCC

^{2}y ^{2}x

2007

%30 %21 58

38 11

2007 100

[1]Raphael Epinoza and all, pp 05, op.cit .

[2] . www.info.org

GCC 6

GD	GDP				
304	6	55	45	30	
90	13	10	90	17	
68	3	10	90	17	
110	10	10	90	16	
72	32	2	98	17	
151	36	22	78	52	

GCC 1 2

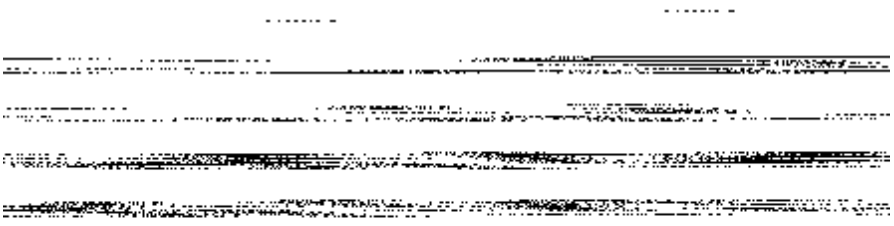

UAE

2008

UAE

2008 GCC

GCC 2008 7

		17				
					–	

2013 (GFSR

83,9			

UAE	SAU	QAT	OMA	KUW	BAH	
	Na	Na		Na		

2007

1-

2-

GCC

(NTIC

GCC 11

(Coordinated Porfolio Invetment Survey

GCC 12

2007	2006	2005	2004	2003	
0,3 0,58	0,12 0,54	0,11 0,48	0,05 0,40	na 0,37	

58 37 30 5 2007

%8 2007-2003

15

GCC 13

2007	2006	2005	2004	2003	
0,15 0,15	0,15 0,19	0,07 na	0,08 na	na na	

GCC

[1] Raphael Espinoza and all ; pp10, op.cit .

GCC

2008

(NTIC)

2.II

[1]

[2]

[1] Lacramioara Dominté, « Determinant effects of economic openness »,Faculty of Economic and Business Administration, Alexandru Ioan Cuza University, IASI pp 01.

[2] Laabs and limam, « Are gcc countries ready for currency union ? » Arab Planning Institute ,April 2002,Kuwait,pp09 .

GCC 1

2

o

GCC 3

[1]

(2007 – 1980 GCC 14

46,35	89,54	48,41	52,05	50,63	184,54	1980
43,62	56,15	68,86	51,96	52,89	160,07	1985
72,24	59,83	70,98	66,90	48,35	155,90	1990
85,40	62,08	71,88	74,83	69,17	135,18	1995
Na	49,11	77,09	76,74	64,65	126,33	1999
120,25	57,06	Na	82,33	72,11	135,93	2000
127,20	53,67	Na	83,86	71,68	123,15	2001
133,84	55,15	77,06	83,69	70,83	125,82	2002
145,19	60,58	80,30	83,30	87,32	126,60	2003
152,0	69,3	77,1	89,4	69,4	133,0	2004
145,2	76,1	83,4	89,5	75,1	145,9	2005
140,7	78,8	88,9	91,3	70,5	150,7	2006
164,3	84,3	90,1	101	76,6	136,2	2007

2007 – 200 2003

[1]Ali Alreshan and A.Alkholifey, « GCC monetary union » ,International Fiancial corporation, Bulletin N°32, pp09.

GCC

($ 2004 15

%	GCC							
100	154615	13383	73403	16146	6632	11365	33669	
0,9	1401	15	393	44	43	300	606	h
0,5	815	1	20	10	20	229	536	
0,5	737	17	175	45	260	51	189	h
82,9	128201	12180	65208	14931	4681	9050	22152	H h
4,9	7546	620	5203	803	198	123	600	h
3,9	6004	291	1163	118	1028	343	3061	h
4,3	6674	149	955	134	156	934	4346	
2,1	3236	110	284	81	245	335	2180	
	100	9	47	10	4	7	22	
100	85531	4897	31233	7869	4425	6572	30544	
11,2	9615	413	4226	1103	442	749	2681	h
1,7	1417	45	334	64	442	306	224	
2,4	2079	151	630	164	442	292	399	h
1,2	1010	28	67	38	442	216	218	H h
8,3	7059	312	3070	598	442	459	2177	h
17,7	15144	1041	5192	1363	442	1015	6091	h
38,6	32982	2322	13111	2888	442	2827	11391	
19	16225	585	4594	1649	1326	708	7362	
	100	6	37	9	5	8	36	

h comtrade h

GCC 16

		EU	USA		GCC	
55,56	20,73	8,74	9,38	1,46	4,12	2007-93
55,84	14,51	12,30	11,66	1,38	4,32	1997-93
58,69	23,83	5,71	6,22	1,43	4,12	2001-98
52,16	23,86	8,22	10,26	1,58	3,91	2007-03
33,60	18,16	7,32	6,21	8,09	26,62	2007-93
19,69	27,17	8,10	6,12	8,26	30,65	1997-93
32,54	15,00	8,17	7,25	9,35	27,52	2002-98
48,57	12,31	5,69	5,24	6,68	21,52	2007-03
16,19	25,75	31,11	14,64	2,57	9,74	2007-93
15,72	23,04	32,30	17,54	2,64	8,76	1997-93
14,52	27,48	30,94	13,87	2,35	10,83	2002-98
18,34	26,73	39,09	12,51	2,72	9,61	2007-03
13,18	28,75	31,79	14,92	2,63	8,73	2007-93
11,49	28,00	32,85	17,79	2,70	7,17	1997-93
12,92	29,56	31.28	13,98	2,30	9,90	2002-98
15,13	28,70	31,25	12,98	2,83	9,12	2007-03

comtrade

1963Mc kinnon [1]

[1] Alkholifey ,A. pp 25. op cit.

Intrazone

2007-2003 10

GCC (GMA

GCC

(Alsharaq, march 200

2007 comtrade

2004

gcc

2010 2008

[1] Alkholifey ,A. pp 26. op cit.

(2007-2003 gcc (17

9,2	5,5	4,8	7,5	17,5	4,8	15,5	2003
9,2	4,4	4,9	8,4	16,3	4,6	16,6	2004
9,3	4,5	4,1	10,0	16,4	4,4	18,5	2005
9,7	4,7	4,8	0 10	15,2	4,6	28,6	2006
9,6	4,7	5,1	8,6	15,0	4,7	19,2	2007

(2007-2003 10

gcc

GCC

16,04 17,66

40 74

[1]2013 76,5 2004 80

37 47

[1]

[1] 37 22 UAE
39 j
GCC 11 17
MENA
gcc
mena GCC
34 GCC comtrade data
(2008-1989 20
17
-2004 3 2 [2](2008-1998
9,74 GCC 4,12 1993
[3]1997 Kusnel Havry lyshy
26,7 2004-199

[1] GCC 21 GCC

[2]

[3]Houcine, Boughanmi, « the trade potential of the Arab gulf corporation countries (GCC) : a gravity model approach », journal of economic Integration» (1), march 2008,42-56 ,pp 450 .

2007-1993 [1]

21,5 30,6

gcc

8,625 2013-2005

[2]2013 GCC 23,5

GCC

GCC

GCC

.46 [1]

[2]

GCC 3

(%)

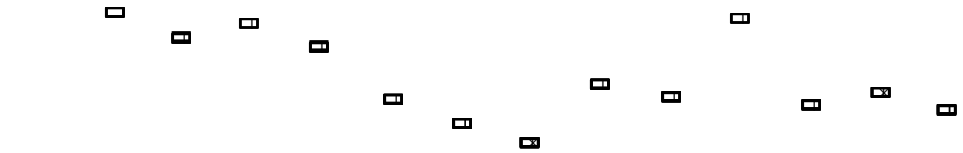

2010

GCC 4

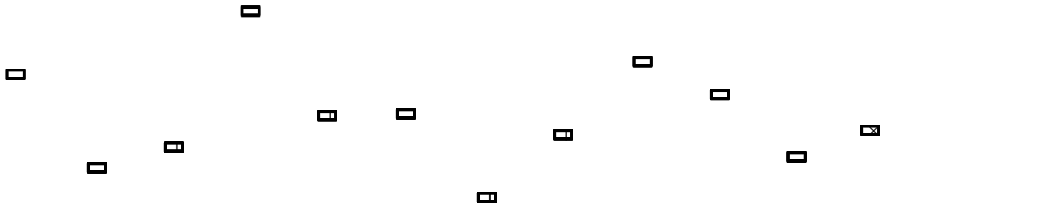

GCC HIC EAP

2010

1

(GCC

[1]Elena Ianchovichina, JulienCourdon and Hiaonhaoikee, « Anatomy of non-oil export growth in the middle east and north Africa region » world bank rapport, 2010, pp 40.

[2] Elena Ianchovichina, pp43 ,op.cit.

GCC

EAS HICS

20

GCC

50

*(

GCC

GCC

ð à Ë © Ž ã — Ë û • ý0 ü § å ã Ý ã Ì ß • Ñ • © ë ƒ • *ã ³ — • ©
á Ž Ì ß • É Ž Á Ø à ß å ó ç Á • í ã ß • • ç •Ž íŸÔ ßåŽã‘ ñá í³ ×— —Ý ó

gcc 3.II

GCC

80

2013–2005

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
4,6	3,4	1,9	4,5	3,1	6,3	8,4	6,7	7,9	
2,6	6,0	6,3	-6,4	-7,1	2,5	6,0	7,5		
4,6	5,7	4,3	5,6	3,7	12,7	6,7	4,6	4,9	
5,4	6,2	13,0	16,7	12,0	17,7	18,0	26,2		
3,9	5,1	8,5	7,4	1,8	8,4	6,0	5,6	7,3	
4,7	4,4	3,9	3,0	3,4-	4,5	5,8	13,5		
12,5	-8,5	3,6	1,8	-0,8	0,4	1,1	-1,0	-8,8	
1,9	11,7	16,0	1,3	-14,7	3,4	-2,8	1,8	12,1	
3,5	4,8	2,6	4,2	7,1	8,6	-5,0	-4,4	0,9	
0,7	1,7	15,7	28,9	4,5	13,2	13,8	11,7	5,5	
-0,7	5,5	11,0	0,3	-8,0	4,3	– 3,8	-1,0	6,3	
4,7	6 ,1	6 ,6	3 ,0	-7,3	1 ,1	-0,7	6,9	2,4	
4,0	4,5	1,7	4,8	3,5	7,0	9,2	7,7	10,4	
3,0	2,4	1,1	-4,2	-2,7	1,9	11,7	11,6	9,5	
5,0	6,0	5,0	6,2	2,3	14,4	12,6	9,8	7,3	
9,0	10,0	10,8	8,6	17,6	21,3	21,6	42,1	9,8	
5,2	5,0	8,0	9,5	5,1	9,9	9,9	8,4	7,7	
4,7	3,6	2,7	2,9	-1,5	6,3	9,5	17,5	19,0	

(18 2

The Instituts of intenational finance(IIF

GCC

¨ ¦ È û Ø « ¶ Ó E ¦ m ¦

GCC ¾ Â ¾ ó ¨ ô ð ó ©

GCC 2013–2004–1980 5

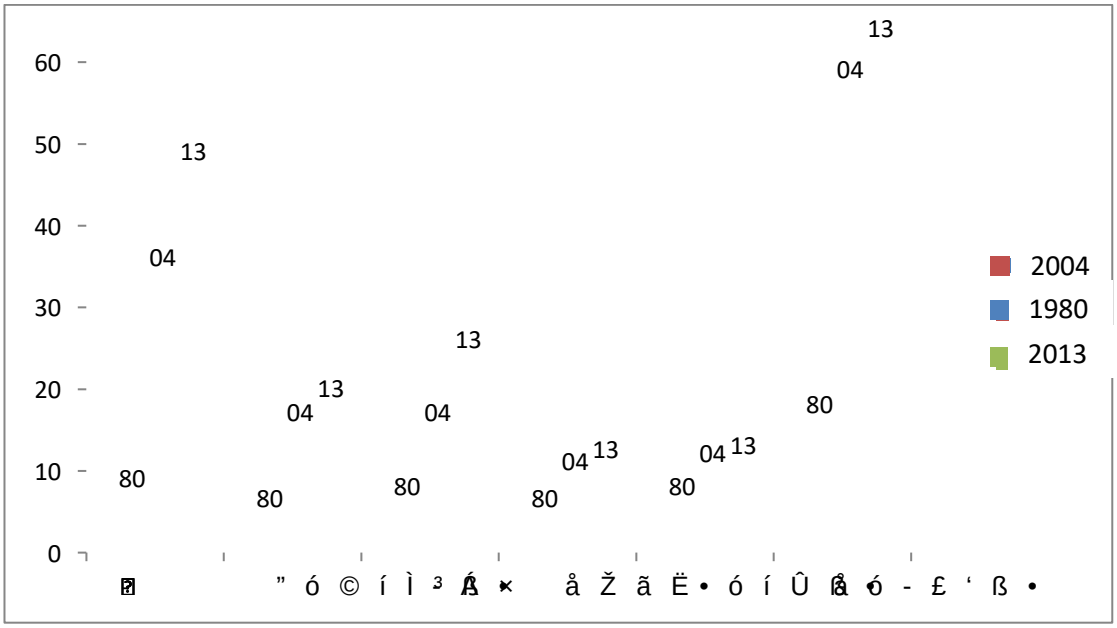

FF FHI

7

[1] IIF Regional overview on middle east and north Africa, « Arab sping » countries struggle, GCC prospects Favorable, pp : 32.

8,43 7,67

20 14 2013

40 GCC

2013 57

GCC

GCC

GCC

(13- 05 GCC 19 2

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
15,6	15,2	15,5	11,5	8,9	13,8	10,8	9,2	7,8	
110,7	112,9	96,7	61,8	48,9	82,6	59,0	53,2	44,1	
35,7	36,3	33,4	25,2	18,1	28,7	18,7	17,5	15,7	
115,2	121,8	105,3	68,4	43,4	61,8	40,1	27,8	20,8	
316,1	335,9	357,8	215,2	163,3	281,0	205,3	188,5	161,8	
118,1	118,1	111,7	79,6	68,3	102,6	74,2	70,1	55,1	

(13- 05

20

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
6,7	6,5	6,6	4,9	3,8	6,1	4,3	3,8	3,4	
108,0	109,3	103,5	69,6	57,6	73,2	62,3	50,0	49,4	
30,7	31,2	26,2	18,9	13,9	23,3	15,0	14,8	12,3	
100,2	106,2	68,1	42,6	22,8	22,0	19,4	15,2	12,7	
275,4	295,0	276,3	179,0	116,0	262,5	150,1	169,4	134,7	
109,2	107,8	98,5	63,6	46,9	95,2	63,1	59,0	41,9	

IIF

GCC

GCC

55,1 41,9

2013 2005 31

118,5 109,2

2013 8,5 10,7

2013 2005

*

GCC Ý í © É í ã Ÿ ã å ã ¿ " © ‹ • - ß • " ß í © ß • - ' — Ì — « ‡
Ý í - — ' ß • É Ž Á ×

pib 6

BNPparisbas

gcc

50 BIP

1

2

67

10

[1]

GCC

30

20

[2]2013 Aissaouis %11 23

2025 GCC

2055

2100

2050 4785 6275

[1] Pascal Devaux ,pp02 ,op .cit.

[2]Aissaoui, « Saudi Arabia's Economic diversification : progress in the context of the GCC and challenges », Economic commentary, vol8 n°6, Juin 2013, Apicorp Research.

2012 IEA

GCC

5

GC

2000

BNP paribas

GCC

2009–1991 2,8

1

0,5

2001

5,3 6,2

PIB

PIB

2010 PIB PIB 8

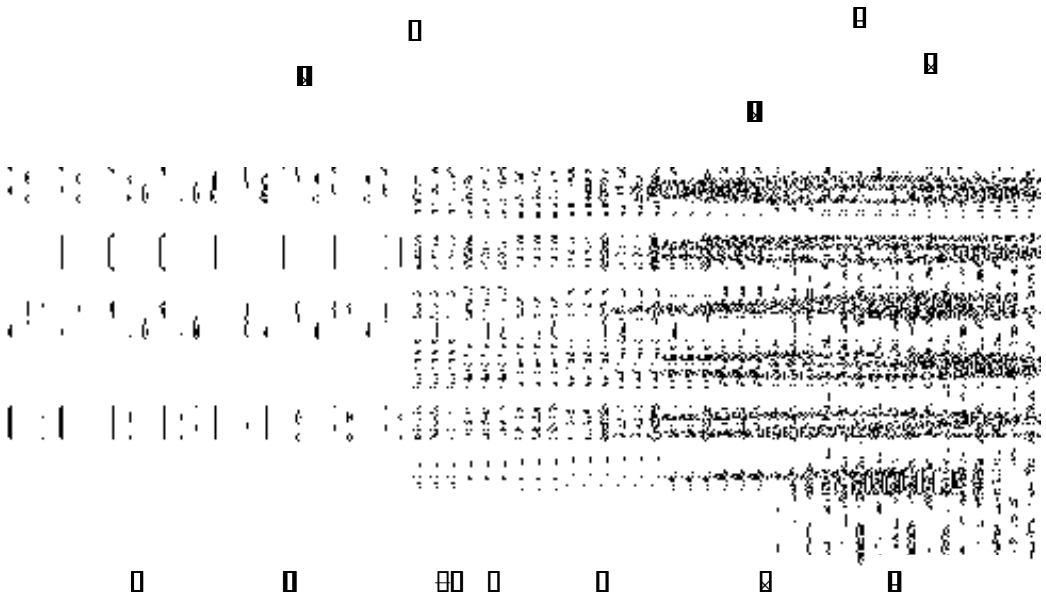

BNP Paribas

GCC

8,5

[1]

4.II

[2]

[1] Pascal devaux , pp 6, op.cit.
[2] Laabs and Limam, pp 5, op.cit.

[1]

[2]

[3]

[4]

Laabs and Limam

[1]Laabs and Limam, pp 7, op.cit.
[2]Khalfan Mohamed Al-Barwani, pp 94. Op cit.
[3]Khalfan Mohamed Al-Barwani, pp 95. Op cit.
[4]Laabs and Limam, pp 11, op.cit.

5.II

GCC GDP á ó ³ Ø — *Ý ü § å â

[1]Khalfan Mohamed Al-Barwani, pp 34. Op cit

[1]

-1979

4,40 4,80 2008

3,33

2

m 7.II

[2]

[1]Laabs and Limam, pp 12, op.cit.
[2]Khalfan Mohamed Al-Barwani, pp 150. Op cit

Espinoza [1]

[1] Oral wiliams p07 op cit.
[2] Espinoza and all , p02 op cit.

gcc

(2010 19 2007

Markit and Bloomberg

GCC

GCC 10 2

200 1990 2008 200 3

Markit and Bloomberg

32

2012 80

2009 2001

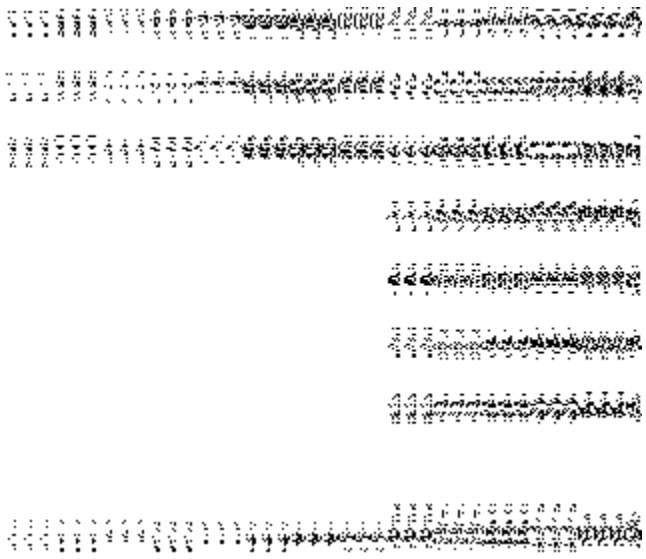

Markit and Bloomberg

2012	2009	2012	2009	2012	2009	
53,1	60,3	5,8	3,9			
95,1	38,3	5,2	11,5	18,0		
69,6	59,8	2,2	3,4	16,0		
97,5	84,5	1,7	1,7	18,9		
145,1	89,8	1,9	3,3	18,7		
64,9	64,4	8,7	4,3	20,6		

[1] Gulf cooperation council, annual meeting of ministers of finance and central bank governors 5, 2013, Riyadh S .A « Economic Prospects And Policy Challengers For The GCC Countries « pp 15 .
[2]Department of the treasury, office of the comptroller of the currency. www.federal reserve.Gov.
[3]Gulf cooperation council, p18.Op.cit.

Q1 2013 GCC

(2012 %)

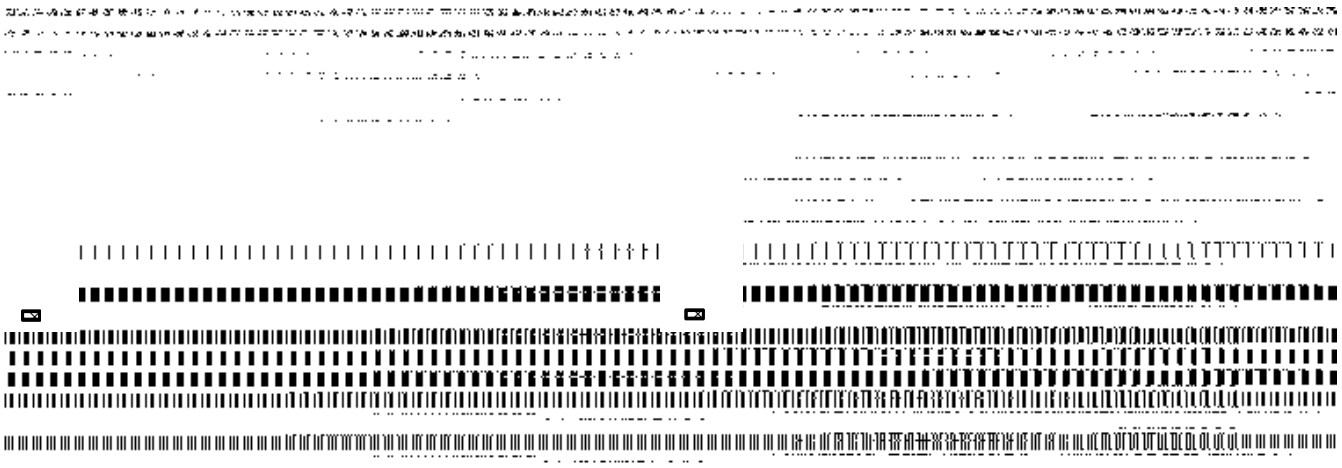

Q1 2013 GCC

(2012 %)

[1]

8.II

*

[1] « Enhancing economic outcomes in uncertain global economy » gulf cooperation council countries by Samia Beidas and all.

*

2010-1970

[1]

(2010 1970 13 2

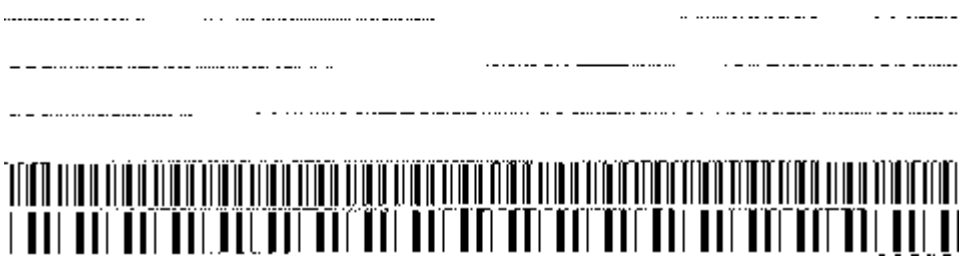

[1]Tobias Rasmussen, David Robinson and all, « Enhancing economic outcomes in an uncertain global economy » ; Gulf cooperation council countries ; p32.IMF 2011

Ý í ® ˜ ’10ß ð• ð ‘- Ž		Â Ô è	2010	
• • - © Ž	ò Ó	Ñ û •	© ® Ô ß Ž ‘	
Ñ û •	© ® Ô• à ß @201Ž ›í ® ˜ ² ß í ª ß •			
• • - û í ª ß ô ó ü ã		Ý í ® ˜ ’ ß •		
	• ••.			
0,6	0,7	4,9	5,4	æ ó
2,1	7,5	16,4	59,1	– ó î Ü ß
1,0	3,0	8,0	23,9	å Ž ä Ë
4,5	7,7	35,9	61,9	® Ä ×
1,0	26,0	7,9	205,4	” ó © î Ì ´
1,9	9,8	15,3	77,5	• • .

E Â ¾ ó ¦ ¾ ì ü ó ¦ ¼ Â ¾

30

2011

GCC

1

2

(2010 –1980

14

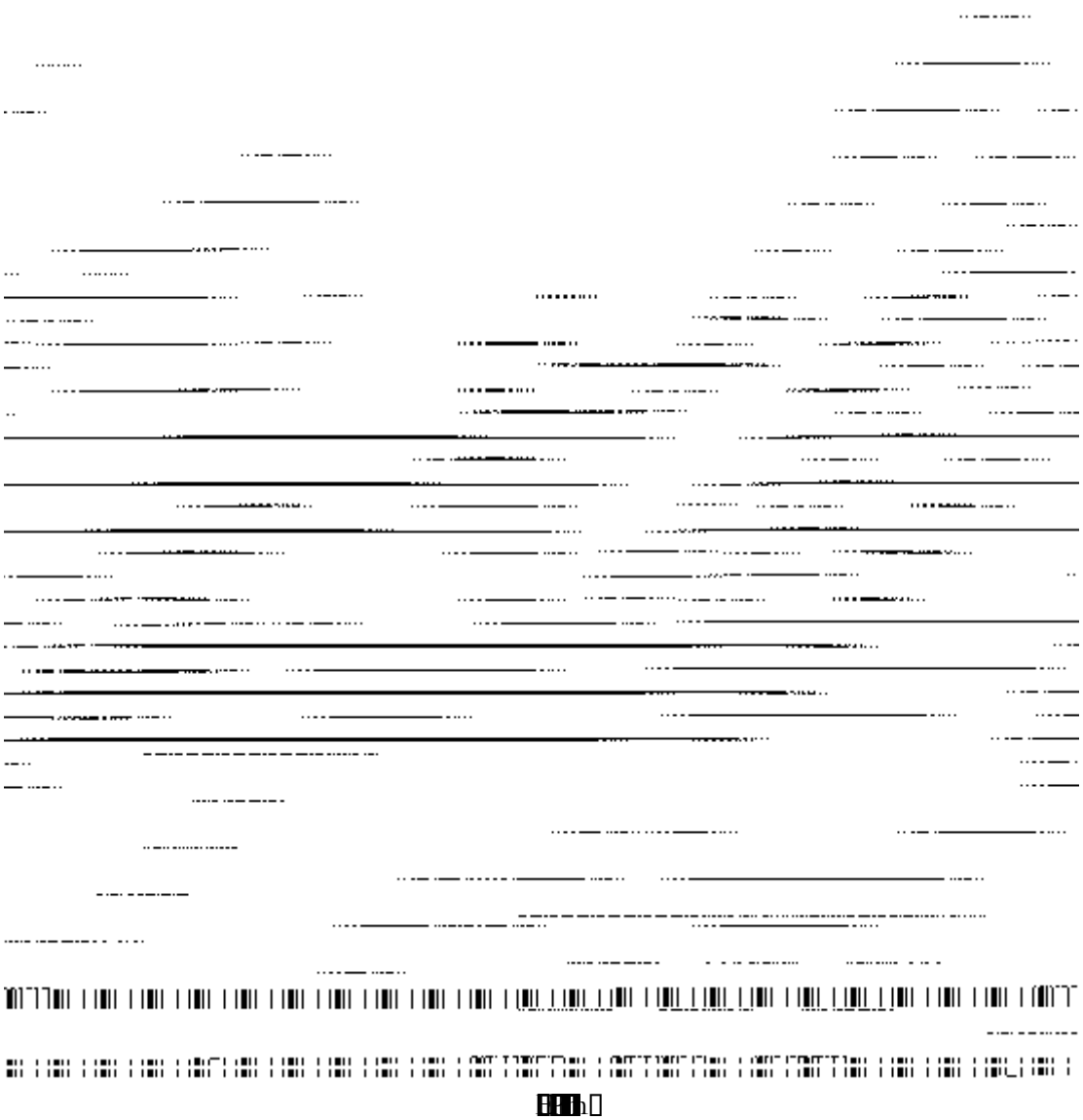

103

GCC

2009

.38

.76-61

-1980 GCC 16 (2010

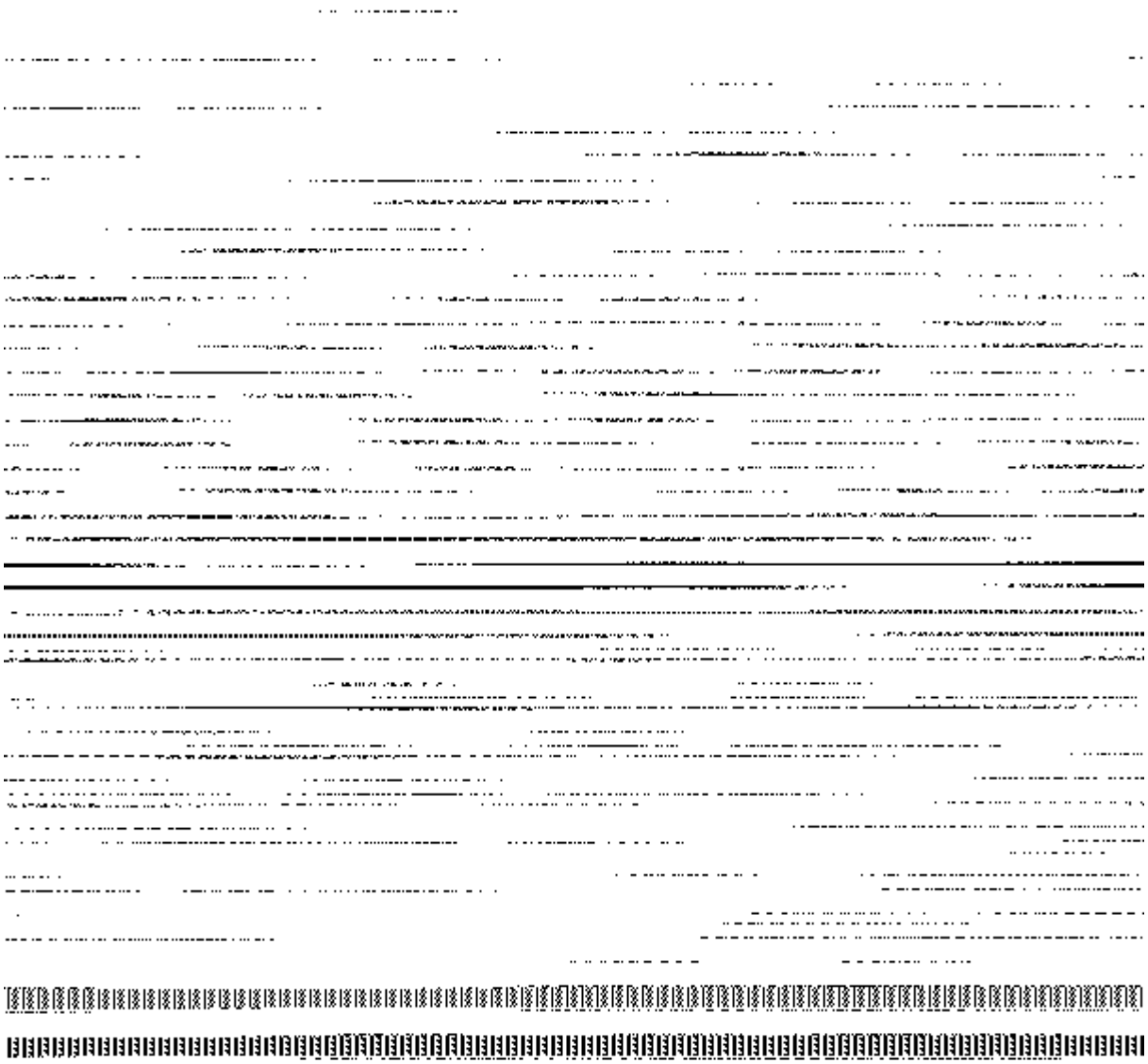

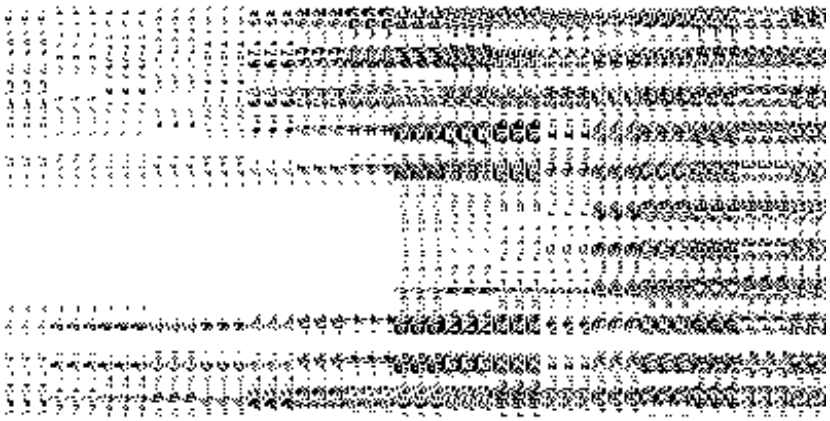

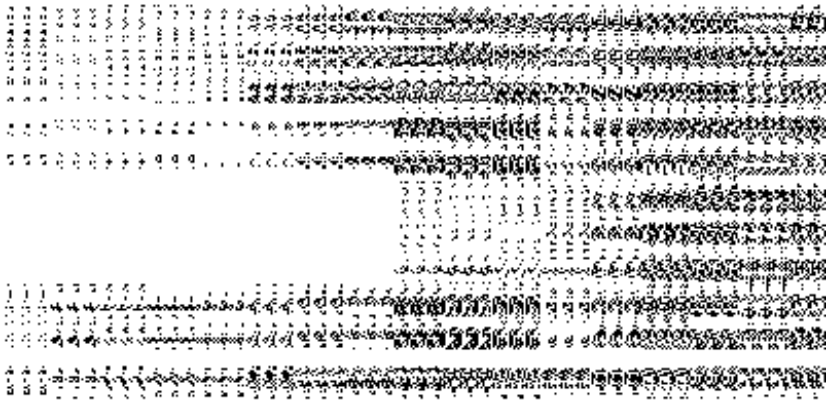

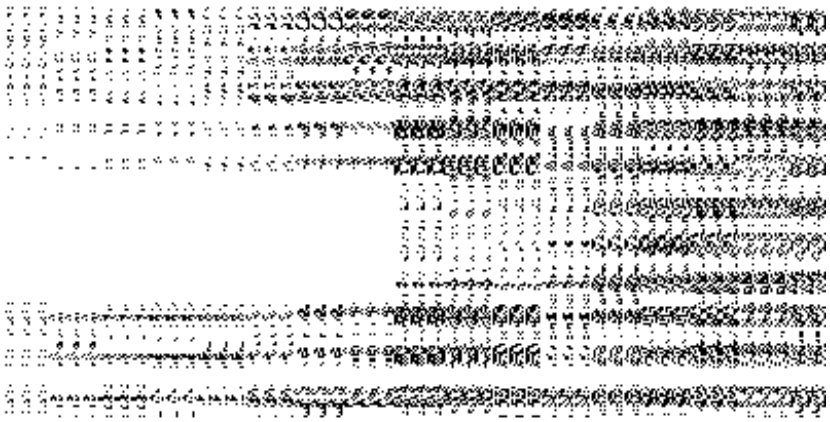

GCC

(Bentahar 2009 Benslimane

GCC

9.II

å Ossowski 2008 Barnett, Ossowski 2002 PIH)

Ilzetzki 2011 í Spilimbergo 2009

. GCC

GCC

GCC

GCC

GCC

[1]

[2]

[1]« Political and Economic Scenarios for the GCC ", Middle East and North Africa programme : future trends in the GCC worke shop seminary, May 2012, p02.

GCC

Eichengreen 1990

[1]

GCC

Mongnelli 2005

[1]Khalfan Mohamed al – Barwani, pp 43 op cit.

GCC

2010

[1]Khalfan Mohamed al – Barwani, pp 42 op cit.

Asymmetric

(Eichengreen1993

الفصل الثالث

مقدمة :

ان الانخفاض في دقة المعايير المحددة لمنطقة oca راجع الى نوعية اختيار المتغيرات المدروسة سواء تلك المشاهدة او غير المشاهدة اضافة الى التحيز او عدمه بالنسبة لتلك المتغيرات المهملة . حلول اخرى متعلقة بخصائص الاقتصاد السياسي جعلت من الصعب تحديد مستويات التكامل والتي من خلالها يمكن قياس الجدوى الاقتصادية المقترحة لتحديد مناطق العملة . وفقا لما نراه مما سبق فان المعايير الاساسية المحددة لمنطقة oca في الادب المبكر هي درجة التجارة بين الاعضاء المحتملين ،احتمالية تشابه الصدمات ،وجود نظام للتحويلات المالية و درجة عالية من تنقل العمالة .بحيث انه تحت عملة موحدة يتم فقدان السياسة النقدية كأداة للتعديل و بالتالي فان التعديلات الاقتصادية الكلية يجب ان تتم من خلال قنوات بديلة مثل مرونة الاجور، انتقال العملة و السياسة المالية(النقل من مناطق الفائض الى مناطق العجز).

هذا النوع من التحليل لهذه الارتباطات الحقيقية يهدف لمحاولة تحليل درجة التماثل بين أعضاء منطقة العملة الموحدة المحتملة كتلك المتعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي .وهو يأتي كنتيجة لقبول فكرة أن وجود عملة موحدة يكون اكثر ملائمة بالنسبة للبلدان المعرضة لصدمات مشتركة أو متناظرة. في نفس الوقت التعديلات بين الاعضاء يمكن معالجتها من خلال المواقف المترتبة عن السياسة النقدية المشتركة. من ناحية أخرى يمكن أن تؤدي الصدمات الغير متماثلة إلى صراعات كبيرة بين الدول الأعضاء كنتيجة لضرورة التكيف المحلية بين احتياجات هذه الدول في إعادة إستقرارها وضبط توازناتها من جهة وبين استدامة الترتيبات لمنطقة العملة الموحدة (يظهر هذا جليا إذا لجأت إحدى الدول إلى برنامج صندوق النقد الدولي على سبيل المثال) .إن كل من Bayoumi ,Rose Frankel 1998وEichengreen (1994) وضعا المنهجيات الحالية لتقدير درجة الارتباط بين العوامل الحقيقية لاعضاء الاتحاد النقدي المحتملين.

في مقابل ذلك وضعت منهجيات أكثر قوة وتعقيدا في الادب السائد من طرف رواد آخرين فيما يخص مناطق العملية المثالية و طريقة تحليل الارتباط الحقيقي . أما فيما يخص بغرض دراستنا في هذا الفصل سنبدى بالأمر الأكثر شيوعا ووضوحا حيث سوف يكون الامر أبسط من ذلك بكثير واكثر سهولة للفهم .سيتم أولا فحص السلوكيات التاريخية من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم . الهدف الاساسي سيشمل في تحديد مدى التعاون والتقارب من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي على خليفة المنهج المبني سابقا .والاساس المنطقي لهذا النهج البسيط هو فكرة أنه نظرا لعدم وجود معايير تجريبية دقيقة لمنطقة العملية المثالية والصعوبة النظرية والتجريبية في تحديد مستويات العتبة لتطبيق هذه

الاخيرة يكفي مجرد وضع بعض المعايير كحد للمشاركين في منطقة العملة.بعد ذلك تؤخذ على انه وكيل للحصول على درجة التماثل في حدوث وتأثير الصدمات واستقرار الاقتصاد الكلي بين جميع دول الأعضاء. على أن يتم التطرق تدريجيا لأمر أصعب من ذلك في الفصل الموالي من خلال استعمال نموذج شعاع الإنحدار الذاتي قصد فحص العلاقة بين مؤشرات الإقتصاد الكلي و دراسة كيفية احتمالية استجابتها لكل من المدى البعيد و القصير نتيجة تأثرها بصدمات خارجية ومن تم تحليل إمكانية تقارب هذه الدول قصد إنشاء منطقة عملة موحدة فعالة .

III.1.تمهيد :

كما تم توضيحه مسبقا قد نمت الدراسات المكرسة لنظرية مناطق العملية المثالية بصفة متزايدة منذ الجهود الأولى بواسطة مندل 1961 ، حيث تجسدت أكثر وضوحا في العقد الذي تلا تأسيس الاتحاد الأوروبي وإتباعه لاحقا بعملة اليورو. قدمت مساهمات مندل الأولية في سياق المناقشات الجارية باعا كبيرا نحو إنشاء السوق الاوروبية المشتركة مبرزة بذلك نقاط الضعف والقوة النسبية بالنسبة لأسعار الصرف التابثة والعائمة والاهتمام الاكاديمي المتزايد فيما يخص اختلال التوازن للنظام الدولي والذي كان ممثلا بالنسبة Mundell في قاعدة اختلال ميزان المدفوعات حيث كان تحديد الحجم الامثل لمنطقة العملية المثالية يستند إلى تحليل كل من تكاليف ومنافع الحفاظ على العملة الوطنية مقابل استبدالها بأخرى اقليمية.

تشتمل فوائد العملية الإقليمية في تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، الحد من مخاطر سعر الصرف بين البلدان المشتركة وإرساء مصداقية أكبر فيما يخص السياسة النقدية المتبعة من خلال اسناد ترأس السياسة النقدية إلى وكالة خارجية من شأنها ادخال تكاليف اضافية ناتجة عن خيارات أقل بالنسبة لتصحيح الاختلالات الداخلية اضافة إلى امكانية تجنب وتطويق المخاطر الناتجة عن العدوى. في هذه الحالة الركيزة التي يقوم عليها التصور الاولي فيما يخص(OCA) هي افتراض أن سعر الصرف أداة فعالة لتعديل الاختلالات في الاقتصاد الكلي. في الواقع كان منديل Mundell 1961 متحفزا لم استنتجه من عجز سياسة سعر الصرف فيما يخص التعديلات بالنسبة للدول التي تخضع لصدمات متماثلة، ومنذ ذلك الحين ازدادت الشكوك حول فعالية سعر الصرف باعتباره آدة للتسوية. حيث خلصت الابحاث الحديثة ان هذه الفعالية تعتمد إلى حد كبير على الاحجام النسبية للقطاعات الخارجية (السلع القابلة للتداول) والداخلية (السلع الغير القابلة للتداول) .حيث يعتبر Willet 2004 أن فعالية سعر الصرف كآلية للتعديل تعتمد في مدى قدراتها على التغيير النسبي للأسعار فيما يخص كل من السلع المتداولة والغير متداولة. على هذا النحو بالنسبة إلى اقتصاديات صغيرة مفتوحة نحو الخارج ذات قطاع داخلي حقيقي صغير فإن التغيرات في سعر الصرف ستؤدي إلى التغيرات مصاحبة في الاجور المحلية والاسعار وبالتالي فان في حالة ما لم تتغير الاسعار النسبية فانه سوف يتم تقديم سياسة سعر الصرف على انها غير فعالة. على أية حال فإن الدافع الاول لنظرية العملة المثالية هي تحديد آلية التسوية البديلة كالحالات التي قد لا تكون سياسية سعر الصرف هي المناسبة

بينما لم يحدد Mudell 1961 بصراحة حدود مناطق العملية المثالية أضفى غيره من الكتاب طابع رسميا على هذه الاخيرة وقاموا بإعطاء تعريفات ومعايير مفصلة يمكن استخلاص منها . يتم اعتبار منطقة عملة موحدة إذا ما تم تثبيت سعر لصرف بين جميع الدول اللأعضاء وجعله يطفوا اتجاه الدول الاخرى في حين تم تعريف منطقة العملة المثالية كمنطقة كبيرة بما فيه الكفاية لتكون لها عملتها الخاصة بها دون أن تصل لدرجة أن تصبح التكاليف المرتبطة تبرر تقسيم الاعضاء.أبعد من ذلك فإن مدى ملائمة دولة لعضويتها في منطقة عملية مثالية هي مستقاة من المعايير التالية كما سبق توضيحه : درجة الانفتاح على التجارة ورأس المال ،ومدى توقفات الاعتماد الاقتصادي المتبادل للبلدان الأعضاء (درجة الترابط)، التماثل في الصدمات التي تؤثر على منطقة، ترابط الدورات الاقتصادية ما بين الاعضاء (الشابه في معدلات التضخم) ،حرية تتنقل كل من عاملي رأس المال والعمل (Kwan 1998).

من بين اول المساهمات التي تبعت تلك المتعلقة Mendell 1961 أكد Kenen 1969على اهمية تشابه هياكل الانتاج، بينما إتجه Mc Kinnon 1963 نحو تحديد دور رئيسي لاندماج أسواق راس المال (Capital Market integration). Bayoumiو1996 Eichengreen أضافا كل من حجم الاقتصاد وتكوين الصادرات كعاملين يجب أخذهما بعين الاعتبار في تحديد مدى ملائمة تكوين منطقة عملية مثالية لمجموعة من الأعضاء بينما تقترح مجموعة من الدراسات الناشئة أنه ينبغي إعطاء إهتمام خاص إلى المعايير المتعلقة بالمالية الكلية (Macro – financial criteria) ومن رواد هذا الاتجاه Escaith, Ghymers and Studart, 2005 , Cartapanis, Dropsy 2005 . عموما فان المعايير التقليدية المتمثلة في الدرجة العالية من الاندماج التجاري (التكامل التجاري) ،تشابه الاستجابة للصدمات الخارجية وعلاقة ارتباط حقيقية وقوية بين الدولة الاعضاء (الدورات الاقتصادية ومعدّلات التضخم) كل هذا من شأنه زيادة فوائد (Benefits)الأسس المنطقية لاعتماد منطقة عملة موحدّة.

- اعتبر كل منFrankel 1998و Rose أنه حتى عندما لا تلبي الدول كل المعايير المسبقة لإنشاء منطقة عملة مثالية قد تتلاقى لهم لا حقا بأثر رجعي عندما ينشأ الاتحاد النقدي فيخلق بدوره الظروف المواتية لمزيد من التكامل. باختصار فهم يستندون إلى دراسات واسعة أجريت حول دول اتحاد النقد الأوروبي حيث أنه بإمكان منطقة OCA ان تكون ذاتية داخليا (Endogenons) وهذا تطبيقا لانتقادات Lucas والذي يعتبر أن الهيئات الرئيسية في الواقع قد تولد نمطا من السلوك يختلف عما كانت عليه من قبل.

جوهر انتقادات Lucas تمحورت حول إمكانية أو إستحالة عملية التحقق ما إذا كانت البلدان المكونة لاحقا لمنطقة العملة المثالية من الأفضل لها الحفاظ على عملاتها السيادية أو العكس . لأنه لم يعد بعد من الممكن التحقق من ردة الفعل العكسية الايجابية مرتكزين في دراستهم على المعايير التي تتعلق بمدى التجارة ، تماثل الصدمات والدورات الاقتصادية مع استخدام أربعة قياسات مختلفة للنشاط الاقتصادي جنبا إلى جنب مع المتغيرات المستخدمة لإنشاء النموذج القياسي المطبق .وكل ذلك أظهر أن المعايير هي في الواقع تتميز بالاشتراك الذاتي (Endogenons jointly).

كما وضحنا سابقا عدة رواة آخرين ساهموا بشكل كبير في إثراء نظرية مناطق العملية المثالية، على غرار Kenen (1969) حيث لفت الانتباه إلى التكامل النقدي الذي سيؤدي إلى المزيد من التخصص في الانتاج، هذه النتيجة أكدت من طرف (2000) Engelو Rose . بينما كل من (2004)Rhee و Tem prano-Arroyo 2003لفتا الانتباه الى الاستقرار السياسي و القضايا الثقافية و اللغوية في دراساتهم لكل من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية علاوة على ذلك أثار كل من Eichengreen 1996و bayoumi الى أهمية التضامن السياسي و تاريخ كل من التفكير الاندماجي و السياسات المتبعة في التغلب على الصعوبات المرتبطة بالفشل المرتقب لتلبية معايير العملة المثالية في انشاء منظمة الاتحاد الاروبي EMU .

لنكن على يقين ان قائمة معايير منطقة العملة المثالية زادت بشكل كبير و ملحوظ منذ مساهمات Mundell الأولى، في الواقع انه قائمة طويلة محكوم عليها بعدم جدوى معظم المحاولات لتحديد oca المسبقة . حيث انه يكاد يكون من المستحيل العثور على العديد من البلدان في وقت واحد قادرة على تلبية جميع المعايير فيما بينها .لدى فإننا نجد عادة ان معظم الكتاب يميلون الى اختيار عدد قليل من المعايير للنظر فيها .أبعد من ذلك حتى مع وجود عدد متزايد من معايير منطقة العملة المثالية ذكر Bayoumiو Eichengreen(1997) بان:"هناك مفارقة للمتغيرات التي حددها Kenen, Mundell,Mckinnon باعتبار أنها تكون اقل قوة تفسيرية من اخرياتها بالنظر الى العقد الذي كتب فيه هؤلاء المفسرون "

إن الانخفاض في دقة المعايير المحددة لمنطقة oca راجع إلى نوعية اختيار المتغيرات المدروسة سواء تلك المشاهدة أو غير المشاهدة إضافة إلى التحيز أو عدمه بالنسبة لتلك المتغيرات المهملة . حلول أخرى متعلقة بخصائص الاقتصاد السياسي جعلت من الصعب تحديد مستويات التكامل والتي من خلالها يمكن قياس الجدوى الاقتصادية المقترحة لتحديد مناطق العملة . وفقا لما نراه مما سبق فان المعايير الأساسية المحددة لمنطقة العملة المثالية oca في الأدب المبكر هي درجة التجارة بين الأعضاء المحتملين احتمالية تشابه الصدمات وجود نظام للتحويلات المالية و درجة عالية من تنقل العمالة .بحيث أنه تحت عملة موحدة يتم فقدان السياسة

النقدية كأداة للتعديل و بالتالي فان التعديلات الاقتصادية الكلية يجب أن تتم من خلال قنوات بديلة مثل مرونة الأجور، انتقال العمالة و السياسة المالية(النقل من مناطق الفائض إلى مناطق العجز) . لدى سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تشابه كل من الهياكل و التقارب الاقتصادي لدول GCC من خلال طريقة معاملات الارتباط الجزئي لذلك سنضع أولا هذا المنهج تحت المجهر من خلال تحليل و تفسير إطاره النظري و السبل القائمة على تطبيق هذا النوع من الإختبارات مما تقدمه لنا من إستنتاجات و إستخلاصات يمكننا بناء خياراتنا وقناعاتنا الإقتصادية من خلال النتائج القياسية المتحصل عليها بإتباع الطرق الإحصائية الواجب إختبارها .

2.III . الإطار النظري لظاهرة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) :

يعتبر الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي يترتب على وجودها عدم دقّة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

سوف نقوم بالتركيز على عدد من النقاط الأساسية التي تتعلق بهذه المشكلة والتي من أهمها: تعريف الارتباط الذاتي، أشكال الارتباط الذاتي، أساس الارتباط الذاتي، اختبار لارتباط الذاتي و أخيرا نتائج الارتباط الذاتي ثم علامات الارتباطات الذاتي حيث سيتم تناول هذه النقاط كلها من جانبها النظري في مبحثين:

يتناول الأول فيه : التعريف بمشكلة الارتباط الذاتي .

أما الثاني فسيتناول فيه : اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي و كيفية علاجها .

المبحث الأوّل: التعريف بمشكلة الارتباط الذاتي

III .1.2 تعريف الارتباط الذاتي:

يشير الارتباط الذاتي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير. وفي نماذج الانحدار عادة ما تشير مشكلة الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي " u ". وفي هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي (أو معامل التغاير) غير مساوية للصفر. ووجود مشكلة ارتباط ذاتي سيخل بأحد الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية. و عليه فهذا يعني أن خطأ ما حدث في فترة معينة ، ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات التالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ أكثر من مرة . أي أنه قد يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية مما يؤدي إلى ظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية.

III .2.2 أشكال الارتباط الذاتي:

قد يكون الارتباط الذاتي من الرتبة الأول "first order" أو من الرتبة الثانية أو من رتبة أعلى. وفي حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى نجد أن كل قيمة من قيم الحد العشوائي مرتبطة بالقيم التي تسبقها فقط. ويمكن تمثيل حالة الارتباط الذاتي من هذه الرتبة بمعادلة الانحدار التالية:

$$(1 F\ 10) \circledR\ u_r = Ou_{r?\ 5} + w_r$$

ويسمى (ρ) بمعامل الارتباط الذاتي ، ويمكن قياسه باستخدام بيانات عينة باستخدام الصيغة التالية:

$$(2 F\ 10) \circledR\ O = \frac{\tilde{A}\, e_r e_{r?\ 5}}{¥\ \tilde{A}\, e_r^6\ \tilde{A}\, e_{r?\ 5}^6}$$

حيث (et) تشير إلى الحد العشوائي المقدر باستخدام طريقة البواقي من العينة. وفي حالة العينات الكبيرة يلاحظ أن $e_r^6 = \tilde{A}\, e_{r?\ 5}^6$ ومن ثم تأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$(3\ F\ 10).\ O = \frac{\tilde{A}\ e_r e_{r?\ 5}}{\tilde{A}\ e_r^6}$$

أما في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الثانية فإن كل قيمة من قيم الحد العشوائي تكون مرتبطة بالقيمتين السابقتين لها. ويمكن تمثيل هذه الحالة بمعادلة الانحدار التالية:

$$(4\ F\ 10)\ ®\ ®\ u_r = \rho\ + u_{r?\ 5} + O_6 u_{r?\ 6} + W_r$$

وهكذا دواليك بالنسبة للحالات الأخرى من رتبة أعلى.

والارتباط الذاتي قد يكون ارتباطا ذاتيا زمنيا Time series autocorrelation أو ارتباطا ذاتيا قطاعيا spatial autocorrelation. أما عن الارتباط الذاتي الزمني فهو يشير للارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي عبر فترات زمنية متعاقبة عند استخدام بيانات سلسلة زمنية. أما فيما يتعلق بالارتباط الذاتي القطاعي فهو يشير إلى الارتباط بين القيم المختلفة للحد العشوائي الخاصة بمفردات العينة عند نقطة زمنية معينة، ويوجد عند استخدام بيانات قطاعية.

كما يجب التنبيه هنا الى أن الارتباط الذاتي قد يكون موجبا أو سالبا. فهو يكون موجبا إذا كان معامل الارتباط الذاتي "ρ" أكبر من الصفر، ويكون سالبا إذا كانت قيمته أقل من الصفر. ويلاحظ في هذا الصدد أن قيمته تتراوح بين −1 و+1. وعندما يكون مساويا تماما ل ±1 يكون الارتباط الذاتي تاما وتكون مشكلته عند حدّها الأقصى. أما إذا كان ρ= 0 فإن هذا يشير إلى انعدام وجود هذه المشكلة. وعموما فإن شكل الانتشار للبواقي "ρt" التي هي المقدرات للقيم الحقيقية للمتغير العشوائي "u" يمكن أن يوضح لنا اتجاه الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى.

III .3.2 أسباب الارتباط الذاتي:

يمكن تلخيص أهم أسباب الارتباط الذاتي فيما يلي:

أولا : حذف بعض المتغيرات التفسيرية ذات القيم المرتبطة ذاتيا . فمن المعروف أن حذف المتغيرات من نموذج الانحدار يترتب عليه ما يسمى بحذف الخطأ وهذا ينعكس بدوره في قيم الحد العشوائي "u" فإذا كانت قيم المتغير التفسيري المحذوف مرتبطة ذاتيا عبر الفترات المتتالية بقيمته بالفترة السابقة فإن خطأ الحذف في الفترات المتتالية تكون قيمته مرتبطة ذاتيا أيضا وبالتالي يتولد هناك نوع من الارتباط الذاتي بين قيم "u" .

ثانيا : سوء التعيين فيما يخص الشكل الرياضي للنموذج ، فإذا تم إستخدام صيغة رياضية تختلف عن الصيغة الحقيقية للعلاقة محل التقدير فإن قيم الحد العشوائي "u" قد تظهر إرتباطا ذاتيا .

ثالثا : سوع تعيين المتغير العشوائي "u" نفسه . فمن الممكن أن نتوقع في عديد من الحالات أن تكون القيم الحقيقية المتتالية للمتغير العشوائي "u" مرتبطة ذاتيا دون أي سبب خارجي . فأثر العوامل العشوائية الصافية كالحروب و الأوبئة و الإضطرابات العالمية يمكن أن تمتد لأكثر من فترة على المتغير التابع مما من شأنه أن يؤدي لإحتمالية وجود ارتباط ذاتي بين قيم "u" وتسمى هذه الحالة بالإرتباط الذاتي الحقيقي .

رابعا : معالجة البيانات ففي بعض الحالات قد تكون البيانات المنشورة شهرية و يريد الباحث بيانات على أساس ربع سنوي ، فيقوم في هذه الحالة بتجميع بيانات كل ثلاثة شهور ثم يحصل على متوسط لها .و مما لا شك فيه أن تمثيل بيانات ثلاثة شهور بنقطة واحدة ينطوي على نوع من التقريب حيث يظهر البيانات في صورة أقل تقلبا .

III.3.اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي وعلاجه

يتعين التفرق بين نوعين من معايير اختبار الارتباط الذاتي : الأول الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى، والثاني الارتباط الذاتي من رتبة أعلى.

III.3. 1 اختبار الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى:

من بين الاختبارات التي تستخدم في التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين القيم الحقيقية للحد العشوائي "u" (اختبار ديربن- واتسون) (Durbin-watson test) (D.W).

ولكن هناك بعض الشروط التي يتعين توفرها قبل أن يصلح هذا الاختبار لاكتشاف الارتباط الذاتي :

1) يستخدم هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى فقط والتي تأخذ معادلة انحداره الصيغة التالية:

$$ut = \rho\, ut\text{-}1 + Wt$$

ومن ثم فهو لا يصلح في حالة الارتباط الذاتي من أي رتبة أعلى

2) لابد أن تحتوي معادلة الانحدار الأصلية بالنموذج على معلمة تقاطعية أي الصيغة التالية:

$$y = = + B_5 + x_r + B_6 Y_r$$

$$y = = x_5^F - x_6^F \cdot \text{®} @$$

حيث أن " = " تمثل المعلمة التقاطعية . أما إذا كان النموذج بطبيعته لا يحتوي على معلمة تقاطية فيتعين إعادة تقديره مع وجود معلمة تقاطعية للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي.

3) يتعين ألا يحتوي نموذج الانحدار الأصلي على المتغير التابع ذات الفجوة الزمنية كأحد متغيراته التفسيرية . فإذا افترضنا أن yt هو الاستهلاك في الفترة t ، $Y_{r?\,5}$ هو الاستهلاك في الفترة السابقة، X هو الدخل فإن نموذج الانحدار التالي:

$$Y_r = = + >_5 X_r + >_6 Y_{r?\,5} + u_r$$

لا يمكن أن نجري عليه اختبار ديرين وانسون.

4) لابد أن يكون حجم العينة أكبر من 14 حتى يمكن إجراء الاختبار لأن الجداول الخاصة به تبدأ من ن=15.

ومن مزايا اختبار ديرين-واتسون أنه يمكن إجراءه بسهولة باستخدام عنصر المتبقي الذي يمكن حسابه من معادلة الانحدار.

ويعتمد اختبار ديرين-واتسون على إحصائيتين هما (d المحسوبة)و *d الجدولية،. ويتم حساب d المحسوبة من بيانات العينة باستخدام عنصر المتبقي e أما تلك المتعلقة ب d الجدولية فيتم الحصول عليها من جدول أعدت خصيصا لذلك.

وسنستخدم هاتين الإحصائيتين في إجراء اختبارات على الفروض التالية:

فرضية العدم (0=ρ)

في مواجهة الفرض البديل: اختبار طرفين (0≠ρ)

ارتباط ذاتي طردي (0<ρ)

ارتباط ذاتي عكسي (0>ρ)

فإذا جاءت نتائج الاختبارات بقبول فرضية العدم فإن هذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بالنموذج، أما إذا كانت نتائج الاختبار تشير إلى رفض فرضية العدم وقبول البديل فإن هذا يعني وجود مشكلة ارتباط ذاتي إما طردي أو عكسي. وسوف نوضح فيما يلي كيفية إجراء اختبار ديربن-واتسون:

أولا: تحديد (d*) المحسوبة

$$(5 F\ 10) \circledR\ d^{\hat{U}} = \frac{\tilde{A}^{l}_{r@6}(e_r F\ e_{r?\,5})^6}{\tilde{A}^{l}_{r@5}\, e_r^6}$$

وهي نسبة مجموع مربعات الفروق لقيم البواقي المتتالية عن بعضها إلى مجموع مربعات قيم البواقي e . ويلاحظ أن البسط به "n-1" مشاهدة حيث أن عدد الفروق أقل من عدد المشاهدات بواحد، ذلك لأن القيمة الأولى لا تسبقها قيمة وبفك الأقواس بالمعادلة (5-10) نحصل على:

$$(6 F\ 10) \circledR\ d^{\hat{U}} = \frac{\tilde{A}^{l}_{r@6}\, e_r^6 + \tilde{A}^{l}_{r@6}\, e^6_{r?\,5} F\ 2\,\tilde{A}^{l}_{r@6}\, e_r e_{r?\,5}}{\tilde{A}^{l}_{r@5}\, e_r^6}$$

مع العلم أن :

$$(7 F\ 10) \circledR\ \acute{I}^{l}_{r@5}\ e_r^6 = \acute{I}^{l}_{r@6}\ e^6_{r?\,5} = \acute{I}^{l}_{r@6}\ e_r^6$$

و من تم يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي :

$$(8 F\ 10) \circledR\ d^{\hat{U}} = 2\,H\frac{\tilde{A}^{l}_{r@5}\, e^6_{r?\,5}}{\tilde{A}^{l}_{r@5}\, e_r^6} F\ \frac{\tilde{A}^{l}_{r@5}\, e_r e_{r?\,5}}{\tilde{A}^{l}_{r@5}\, e_r^6} I$$

وبالتعويض من (10-3) ، (10-7) في (10-8) نحصل على :

$$d^{\hat{U}} = 2(1\ F\ p) \dots\dots\dots (9\text{-}10)$$

وإذا قبلنا أن العلاقة (10-9) تماثل علاقة المجتمع الحقيقية، فمن الممكن كتابة الصيغة التالية :

$$d = 2(1\ F\ p) \dots\dots\dots (10\ F\ 10)$$

حيث (ρ) = معامل الارتباط الذاتي للمجتمع.

ومن العلاقة (10-10) يمكن استخلاص النتائج التالية:

أ) إذا كان $(\rho)=0$ أي الارتباط الذاتي منعدم، فإن $d=2$ وهذا يعني أن الفرض الصفري بشأن معامل الارتباط الذاتي الحقيقي للمجتمع $p=0$ يكافئ الفرض $(d=2)$.

ب) إذا كان $\rho=+1$ أي أن الارتباط الحقيقي تام موجب.

$d=0$ وهذا يعني أنه إذا كان $2>d>0$ فإن الارتباط الذاتي يكون موجبا وكلما قلت قيمة d مبتعدة عن 2 ومقتربة من 0 كلما زادت درجة الارتباط الذاتي الموجب.

ج) إذا كان $\rho=-1$ أي أن الارتباط الذاتي الحقيقي تام سالب فإن $d=4$ وهذا يعني أنه إذا كانت $4>d>2$ فإن الارتباط الذاتي يكون سالبا وكلما زادت قيمة d مبتعدة عن 2 ومقتربة من 4 كلما زادت درجة الارتباط الذاتي العكسي .

ومما سبق يلاحظ أنه إذا كانت قيمة معامل الارتباط الذاتي "ρ" تتراوح بين -1 و +1 فإن قيمة d تتراوح بين الصفر وأربعة.

ويتضح من المعادلة (9-10) أنه بحساب معامل الارتباط الذاتي المقدر "ρ" يمكن حساب المحسوبة بدلالته . كما يلاحظ أن العلاقة بين d، ρ هي نفس العلاقة بين *d ، ρ' .

ثانيا تحديد d الجدولية:

يوجد هناك جداول معدة خصيصا للكشف عن "d" يسمى بما يعرف Durbin waston stastitic tables .

وتتحدد قيم d بالجداول من خلال ثلاثة عوامل :

أ) عدد المشاهدات (n) .

ب) عدد المتغيرات التفسيرية (k-1) .

ج) مستوى المعنوية (1%، 5%) .

III .2.3 إختبار الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الأولى :

من بين المعايير التي تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الرتبة الأولى اختبار (BG) Breusch- Godfrey وفي هذه الحالة نجد أن:

$$(11\ F\ 10)\ \text{®}\ u_r = O_5 u_{r?\,5} + O_6 u_{r?\,6} + \text{®} + O_k\ u_{r?\,k} + V_r$$

ووفقا للصيغة 10-11 يرتبط الحد العشوائي بالفترة الحالية "t" بالحدود العشوائية بالفترات السابقة حتى الفترة m، وفي هذه الحالة يكون فرض العدم الذي نرغب في اختباره هو

$$\rho = \rho = \text{®} = \rho = 0$$

في مواجهة الفرض البديل مع قبول أن كل هذه المعاملات تختلف عن الصفر، فإنه حتى يتم إجراء الاختبار B G يجب إتباع الخطوات التالية :

أ) نقوم بتقدير دالة الانحدار الأصلية:

$$Y_r = =" + >"_5 X_{5r} + >"_6 X_{6r} + e_5$$

ثم نحسب منها البواقي et حيث:

$$e_5 = Y_r + " _r$$

ب) إذا كان الارتباط الذاتي الذي نختبره على سبيل المثال من الرتبة الثالثة نقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد على النحو التالي:

$$e_r = C^{\tilde{n}} + ="_5 X_{5r} + ="_6 X_{6r} + O'_5 e_{r?\,5} + O'_6 e_{r?\,6} + + O'_7 e_{r?\,7} + W_r \,® \,(12\ F\ 10)$$

ثم نقوم بحساب معامل التحديد من الانحدار المساعد R^6

ج) يمكن إثبات أن $(n\ F\ m)$ يتبع توزيع أي أن:

$$(n\ F\ m) R^6 \sim X^6{}_k$$

حيث n=حجم العينة، m= رتبة الارتباط الذاتي، R^6 = معامل التحديد.

وينطبق هذا في حالة العينات كبيرة الحجم.

د) بمقارنة $F_{(m\ n-m)}$ مع عند مستوى معنوية معين (1% أو 5%) ودرجات حرية(m) يمكن اختيار فرض العدم الخاص بالارتباط الذاتي فإذا كان:

$F_{(m\ n-m)} > X^2_k$، فإننا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ويكون هناك ارتباط ذاتي على الأقل من الرتبة الأولى والعكس صحيح.

ومن أهم خصائص اختبار B G بالإضافة إلى أنه يستخدم في الكشف عن الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الأولى:

أ)لا يتأثر بظهور قيم المتغير التابع ذات الفجوة الزمنية كمتغير تفسيري.

ب) يتم تحديد رتبة الارتباط الذاتي (م) التي يتم اختبارها بصورة تحكمية

علاج آثار مشكلة الارتباط الذاتي:

يمكن أن نحصر أهم آثار مشكلة الارتباط الذاتي فيما يلي:

1) لا يؤثر وجود الارتباط الذاتي على درجة تحيز القيم المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، فتبقى القيم المقدرة غير متحيزة رغم وجود هذه المشكلة كما تبقى تقديرات هذه الطريقة متسقة، ولكنها تفقد الكفاءة.

2) يؤدي وجود مشكلة الارتباط الذاتي إلى صغر حجم الأخطاء المعيارية للمعلمات المقدرة عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، الأمر الذي يؤدي إلى:

أ) تضخيم معنوية المعلمات المقدرة.

ب) عدم دقة الثقة التي تستخدم الأخطاء المعيارية في حسابها.

ج) قد تؤدي لعدم صلاحية استخدام اختبار "t" .

3) تصبح التنبؤات المؤسسة على النموذج غير دقيقة.

4)المبالغة في تقدير معامل التحديد R^6

III .3.3 علاج اثارمشكلة الارتباط الذاتي:

لتحديد العلاج الملائم لمشكلة الارتباط الذاتي يتعين أن نقف أولا على سبب المشكلة ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1) إذا كان سبب مشكلة الارتباط الذاتي هو حذف بعض المتغيرات المستقلة فالحل هو أن ندرج هذه المتغيرات المحذوفة في الدالة ثم نعيد التقدير مرة أخرى، فإذا كان النموذج محل التقدير مثلا هو:

$$Y_r = = + >X_r + u_r$$

حيث Y_r = الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة t، X_r =الدخل في الفترة t، وثبت أن الدخل $X_{r?\ 5}$ يؤثر في استهلاك الفترة الحالية أيضا، فإن حذفه قد يكون أحد العوامل المسببة لهذه المشكلة، وللتأكد من ذلك نقوم بتقدير الدالة التالية:

$$Y_r = C + C_5X_{r?\ 5} + u$$

فإذا ثبت أن "C_5" لها معنوية إحصائية فإن حذف يكون هو أحد أسباب الارتباط الذاتي.

ولتفادي هذه المشكلة نقوم بإدراج $X_{r?5}$ في النموذج ليصبح كما يلي:

$$Y_r = = + >_5 X_r + >_6 X_{r?5} + u_r$$

أما إذا كان سبب مشكلة الارتباط الذاتي هو سوء تعيين النموذج كأن يكون النموذج الحقيقي الصحيح غير خطي وقمنا بتقديره في الصورة الخطية. فإن الحل هو أن نستخدم الصيغة الرياضية الصحيحة في التقدير على النحو التالي:

$$\log y = =^{\hat{U}} + >\log x$$

ثم نختبر لنكشف مدى وجود الارتباط الذاتي، فإذا اختفى بعد هذا التعديل فإن هذا يكون دليلا على أن سوء تعيين النموذج كان هو السبب.

2) أما إذا اتضح أن أحدا من الأسباب ليس هو المؤدي إلى الارتباط الذاتي نحاول إتباع طريقة أخرى لتخليص النموذج من هذه المشكلة . ومن بين الطرق المتبعة في ذلك طريقة الفروق والتي نوضحها فيما يلي:

افترض أن النموذج الأصلي يأخذ الصيغة التالية

$$(13\ F\ 10) \ldots Y_r = = + >X_r + u_r$$

وبتقدير الدالة (13-10) وإجراء اختبار ديرين واتسون اتضح وجود مشكلة ارتباط ذاتي طردي، ويلاحظ في هذه الحالة أنه إذا كانت الدالة (13-10) صحيحة للفترة "t" فهي تكون صحيحة أيضا للفترة (t-1) ومن ثم يمكن إعادة صياغتها كما يلي:

$$(14\ F\ 10) \ldots Y_{r?5} = = + >X_{r?5} + u_{r?5}$$

وبضرب المعادلة (14 F 10)في المعامل نحصل على:

$$(15\ F\ 10)\ \ldots\ \ddot{O}Y_{r?\,5} = =\ddot{O} + >\ddot{O}x_{r?\,5} + ® + \ddot{O}u_{r?\,5}$$

وبطرح المعادلة$(15\ F\ 10)$ من المعادلة $(13\ F\ 10)$نحصل على:

$$Y_r\ F\ \ddot{O}Y_{r?\,5} = =(1\ F\ \ddot{O}) + >(X_r\ F\ \ddot{O}x_{r?\,5}) + (u_r\ F\ \ddot{O}u_{r?\,5})$$

وبمعاينة المعادلة (16-10) نجد أننا إذا قمنا باستخدامها في التقدير فإننا نزيل أثر الارتباط الذاتي من البيانات ممثلا في وفي هذه الحالة نحصل على القيم المقدرة لكل من aوb ، بعد استبعاد أثر الارتباط الذاتي . ويتعين ملاحظة أننا نستخدم الفروق بدلا من القيم المشاهدة الأصلية Y_r، X_r عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير. ولعل هذا يؤدي لفقدان مشاهدة من المشاهدات وهي المشاهدة الأولى، في هذه الحالة يتم استخدام الصيغة التالية لتعويض هذه المشاهدة لكل من y، x

$$Y_5 ¥ \overline{1\ F\ O^6}\ ,\ x_5 ¥ \overline{1\ F\ O^6}\ ,$$

ويلاحظ أيضا أنه إذا كانت p=1 فإن المعادلة (16-10) تتحول إلى

$$(17\ F\ 10)\ \ldots\ Y_r\ F\ Y_{r?\,5} = >(X_r\ F\ x_{r?\,5}) + (u_r\ F\ u_{r?\,5})$$

أي أن المعلمة التقاطعية تسقط من النموذج في هذه الحالة

وإذا اعتبرنا أن

$$Y^{\hat{U}} = Y_r\ F\ Y_{r?\,5},$$

$$x^{\hat{U}} = x_r\ F\ x_{r?\,5}$$

$$u^{\hat{U}} = u_r\ F\ u_{r?\,5}$$

فإن المعادلة (17-10) يمكن كتابتها كما يلي:

$$(18\ F\ 10) \dots Y^{\hat{U}} = \ >x^{\hat{U}} + u^{\hat{U}}$$

وفي هذه الحالة نستخدم الصيغة التالية لتقدير المعلمة ب:

$$(19\ F\ 10) \dots \grave{a} = \frac{\tilde{A}\, Y^{\hat{U}} x^{\hat{U}}}{\tilde{A}\, x^{\hat{U}6}}$$

III .4.تطبيق نظرية العملة الموحدة على دول المجلس التعاون الخليجي :

بعد مناقشة المعايير سوف نتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى إختبار ما إذا كان من المرجع لدول مجلس التعاون الخليجي-(gcc) تكوين منطقة عملة مثالية .نظريا من المرجح جدا ان تشكل مجموعة من الدول منطقة عملة مثالية اذا كانت المناطق الفرعية (الدول الأعضاء) متشابهة بما فيه الكفاية« sufficiently » similar بحيث تكون الاستفادة من توحيد السياسة النقدية المتبعة أكبر من تكاليفها.

لقد وجه Kenen 1969 التركيز بشكل صريح لأهمية التشابه لهيكلي بين الدول الطامعة الى التوحيد النقدي .انطلاقا من هذا و لأجل تحقيق اهداف الدراسة القياسية سوف نلقي نظرة واسعة على التشابه الهيكلي Structural Similarity بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي gcc حيث ستشتمل المعايير المدروسة على كل من التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي و درجة التقارب في النمو الحقيقي و التضخم « Degree of convergence » ،تماثل الصدمات (الارتباط الحقيقي) similarity Shock . in

III .5.تشابه هياكل الإنتاج Structural Similarity :

إن التحقيق في التشابه الهيكلي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي سوف يبدي بدراسة التكوين القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي . الأشكال أدناه تعرض الرسوم البيانية للمساهمات بالنسبة المؤوية لشكل من قطاعات الزراعية الصناعية والخدمات في النتائج المحلي الإجمالي الدول مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة ما بين(1980-2004) وذلك في حدود المعطيات المتوفرة (إلا أنه في كل الاختبارات القادمة ستجرى بمعطيات جديدة سنة 2008).

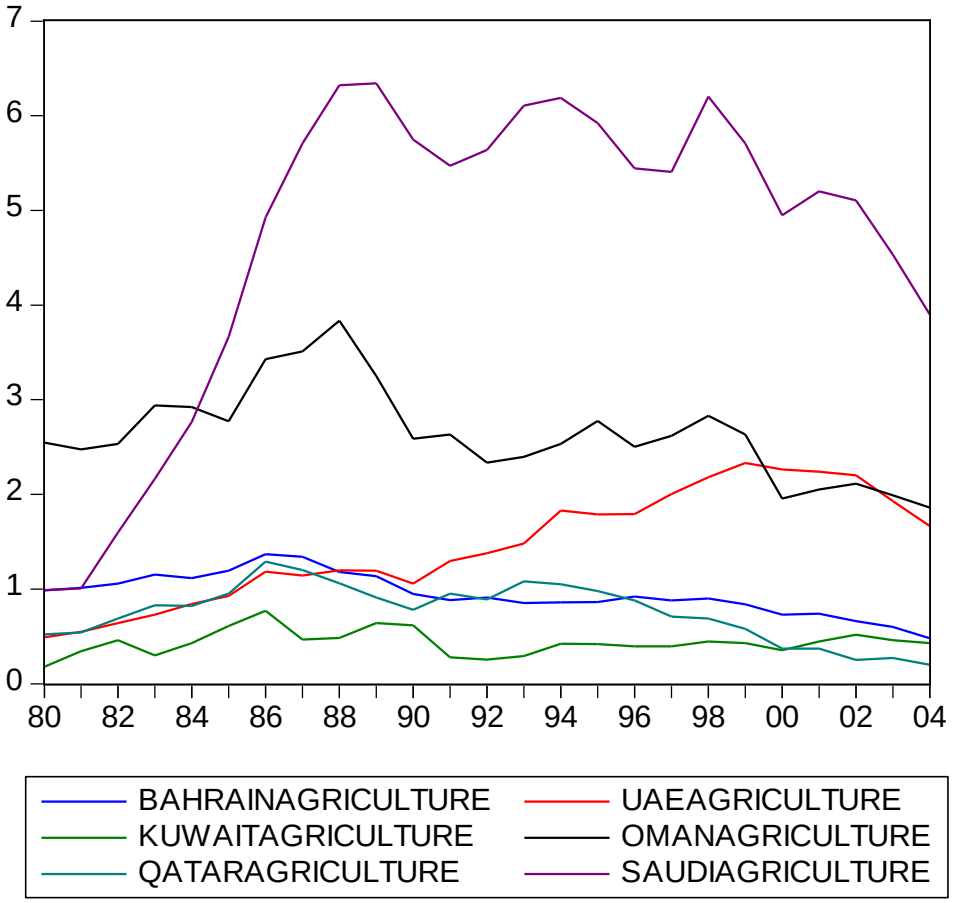

الشكل **3-1:حصة الزراعة في النتائج المحلي الاجمالي لدول GCC**.

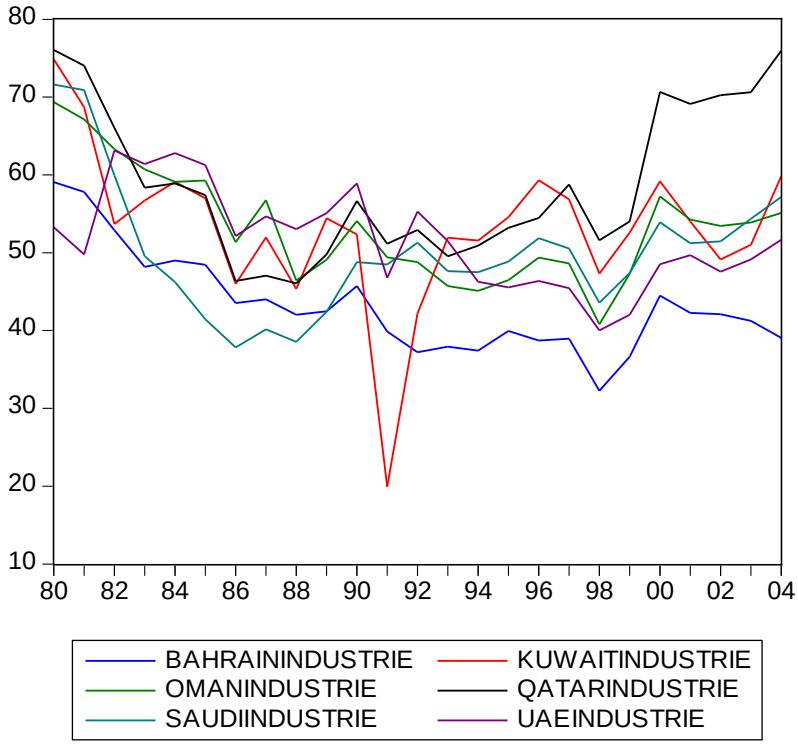

الشكل 3-2:حصة الصناعة في النتائج المحلي الاجمالي لدول GCC.

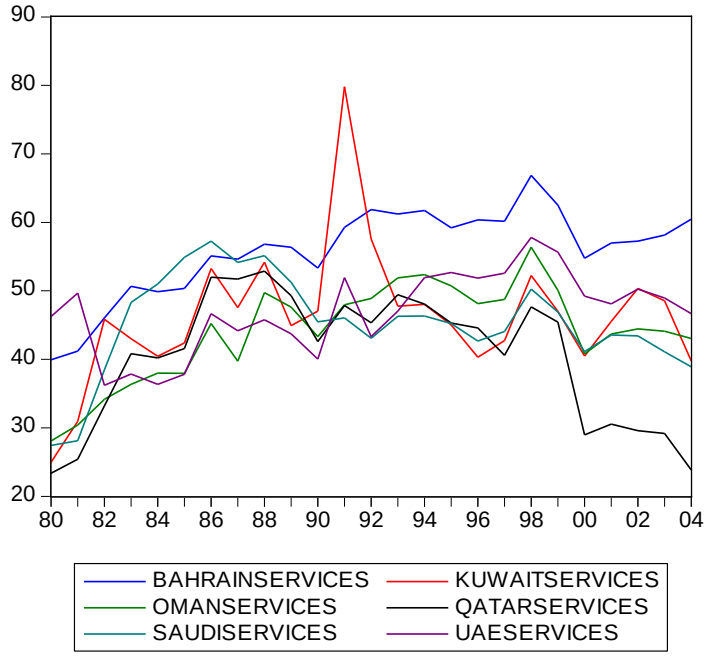

الشكل 3-3 : حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول GCC .

كان تطور النتائج المحلي الإجمالي مماثلا تقريبا في جميع اتحاد دول الأعضاء للفترة الممتدة(1980-2004) مع استثناء طفيف لدولة قطر، حيث كان الاتحاد العام فيما يخص قطاع الزراعة من النتائج المحلي الخام على غرار ما هو عليه بباقي دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنه لوحظ اختلاف في بنية كل من قطاعي الصناعة و الخدمات في تمثيل الناتج المحلي مقارنة بالدول الاعضاء. بينما كانت تعتمد جميع الدول على متوسط نسبة أكبر من 40% لقطاع الخدمات في اقتصادياتها كانت هذه الأخيرة تمثل نسبة 25.35 % سنة 1980 واستقرت في 23.86 سنة 2004 حيث لم تشهد هذه النسبة ذلك التطور الملاحظ في بقية الدول المجاورة . يمكن تفسير هذه النتيجة على أنها راجعة للسياسة التي تبعتها دولة قطر بطموحها في ارتياد صدارة الانتاج العالمي للغاز الطبيعي حيث نجحت بصفة رائدة في هذه الميدان بالاضافة إلى الصناعات التحويلية التي اقامتها والمركبات العملاقة في الصناعة البتروكماوية والتكريرية. إضافة إلى ذلك يمكن تفسير هذا التأخر بالنسبة لمجموع دول التعاون الخليج أيضا بضعف نسبة السكان مقارنة بنظيراتها وصغر حجم مساحة البلاد (ضعف عمق و حجم الأسواق)مما يجعل تطوير هذا القطاع (الخدمات) اقل مما هو عليه مقارنة بباقي دول GCC والتي تفوقها من حيث حجم السكان ومساحة الدول .فيما يخص الإتجاه العام لقطاع الزراعة كان متدبدبا جدا وبنسب ضعيفة فأعلى تمثيل مثلا عند السعودية لم يتجوز نسبة 10%وسجلت فقط قيمة بأقل من 7% . يمكن القول أن تمثيل هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا إلا بعض الجهود فيما يخص السعودية والإمارات العربية المتحدة للنهوض بهذا القطاع حيث ارتفعت نسبة هذه الأخيرة من 0,98%و 0,49% في 1980 إلى حوالي متوسط 7.66% و3.90% لسنة 2004 على التوالي. إلا أن هذه الجهود تبقى ضعيفة فيما يخص انعاش قطاع اقتصادي جد هام من شأنه تلبية الاكتفاء الذاتي فيما يخص متطلبات دول GCC من مواد عذائية .ربما هذا راجع للمناخ الصعب الذي تتميز به هذه الدول (خصوصيات مناخ الشرق الوسط المتسم بمساحات شاسعة من الصحاري)إلا أن هذا لا يبرر هذه النسب إذا ما قارناه بدول يعيش في مناطق مناخية صعبة (وجود فرص عملاقة بديلة لهذه الدول باعتبارها تملك أكبر احتياطات العالم من بترول وغاز طبيعي) .كما يفسر هذا أيضا بالاتحاد العام لنظرية التنمية والتي تنص على انه كلما نمت الدول وتطورت فإن المسار الطبيعي لهياكلها يتغير ومن المرجح ان يكون بعيدا عن الاعتماد المفرط على الزراعة إلى اقتصاد الخدمات(Kuznets 1966).

لكنه في الاخير وحتى نكون عادلين في تحليلنا من المهم التلميح أنه حتى بنسبة مساهمة لا تتعدى 5% من أصل الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي يفوق هذا الأخير 1300 مليار دولار لسنة

2012 على سبيل المثال فإن هذه الأخيرة ستمثل قيمة لا يستهان بها تقدر بحوالي 65 مليار دولار مقابل 43 مليون نسمة مما يجعل حصة هذا الاخير (قطاع الزراعة) نسبة ممثلة من ناحية القيمة (significative)وهذا شيء يدفع إلى استنتاج الجهود الجبارة التي تقوم بها هذه الدول ضمن النهوض و تطوير هذا القطاع الا أن النسب الضعيفة الملاحظة تعكس استراتجيات وتوجهات هذه الدول في التنمية (بجعلها قطاع المحروقات من أولوياتها) 1.

يبدوا ان قطاع الصناعة هو الفاعل الاكبر بالنسبة لمعظم الدول الاعضاء والمساهمة باستمرار أكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي (باستثناء البحرين) .وحتى مع ذلك فان اهمية هذا القطاع و مساهماته تختلف من دولة إلى أخرى حيث تمثل نسبة 51.70% كمتوسط معدل من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول خلال الفترة المدروسة .يمثل قطاع الصناعة لدولة قطر أكبر معدل من ناحية النسبة بتسجيله 58,79% متبوعا بكل من دولتي الكويت وسلطنة عمان بنسبتي معدل 53.18% و 53.28 % على التوالي ثم تليهما كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبتي 51.50 %و 51% على التوالي ثم في الاخير تأتي دولة البحرين بنسبة 43% من الناتج المحلي الاجمالي.

فيما يخص قطاع الخدمات كانت نسبة مساهمة الخدمات لنسبة 2004 تمثل متوسط معدل 42.11% من الناتج المحلي الاجمالي فيما يخص دول مجلس التعاون ومع ذلك كانت مجموعة من المساهمات كبيرة نسبيا مقارنة بأخرياتها حيث اختلفت من دولة إلى أخرى. فبينما سجلت أكبر نسبة للمساهمة دولة البحرين مقدرة 60.45% من الناتج المحلي الإجمالي كانت تمثل على عكسها نسبة 23.86% بالنسبة لدولة قطر. إن التجربة العامة مع قطاع الخدمات بالنسبة لدول GCC كانت مختلفة بينما سجلت كل الدول ارتفاعا في نسبة

[1]يجدر بنا الذكر هنا إلى أن مجموعة دول GCC تحاول تدارك هذا التأخر في قطاع الزراعة بشتى الطرق لما يمثله من أهمية في تلبية الاكتفاء الذاتي لذا لجأت إلى استقدام عمالة أجنبية معظمها أسيوية ومصرية... إلخ .من جانب أخر قصد محاربة العوامل المناخية الصعبة التي تواجهها لجأت هذه الدول الى إقامة مستتمرات فلاحية عملاقة بأخر التقنيات والتكنولوجيات فيما يخص الري وتربية المواشي قصد الرفع من إنتاجيتها في هذا الميدان و مواجهة تلك العوائق المناخية .أبعد من ذلك هناك سياسات أخرى تنتهجها بعض الدول كقطر وهو الاستثمار الخارجي الضخم في قطاع الزراعة باقتناء مساحات شاسعة تفوق حتى مساحة قطر بأكملها لتلبية الاكتفاء الذاتي على غرار ما فعلته في كل من استراليا ونيوزلندا..إلخ إلا أن هذه الأخيرة لا يتم تعدادها في الناتج المحلي الإجمالي وإنما في الناتج الإجمالي باعتبار أنها لا تنتج في هذه الدول الأصلية .

الخدمات من الناتج المحلي لفترة 1980-2004 سجلت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة استقرار عند مستويات مساهمتها في قطاع الخدمات بين أول وآخر سنة لفترة الدراسة* على خلاف ذلك أكبر فارق في قطاع الخدمات ذاك الذي سجلته الكويت ب 55% إلا انه لا يمكن أخذه بعين الاعتبار لان هذه الاخيرة شهدت فترة جرب نتجت عنها فوارق كبيرة كان (راجع لعامل حرب الخليج الأولى)، لكنه في حقيقة الأمر أكبر فارق هو 33% سجل بالنسبة للملكة العربية السعودية أعقب بكل من قطر وسلطنة عمان والبحرين ب.(30 ،29،27)% على التوالي وفي الاخير تأتي دولة الامارات العربية المتحدة بفارق 23% .لكنه على العموم لوحظ تقارب الفوارق بين مجموع الدول والتي كانت بنسبة 27%،28%،29%،21%،30% لكل من دولة البحرين ، سلطنة عمان، قطر، السعودية، الإمارات على التوالي.

على العموم يمكن القول أن متوسط نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لفترة الدراسة كان متناسقا جدا بين عموم الدول حيث سجلت نسبه قيما جد متقاربة وهي على التوالي (46.3%، 44%، 46.8%، 45.2%) لكل من دولة الكويت ،عمان ،الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على التوالي بينما كان الفارق الطفيف بين كل من دولتي قطر و البحرين بنسب 41% و 55 %على التوالي.

من خلال التحليل كان واضحا ومتوقعا إلى حد كبير تشابه التركيب الهيكلي الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي المبني على قطاع الصناعة وهذا راجع إلى اعتماد كل الدول على اقتصاد النفط باعتبارها دول مصدرة ومنتجة لهذا الاخير و تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم.

من خلال التحليلات والملاحظات التي وضعناها والتي أظهرت جليّا أن دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة تقريبا في الهيكل الاقتصادي. يدفع ذلك إلى الاستنتاج أن المغزى من تشابه كل من قطاع الخدمات والصناعة توقع أنه في حالة صدمة خارجية سوف ستتأثر دول مجلس التعاون الخليجي بطريقة متماثلة، على الرغم من أنه قد يكون هناك اختلاف في درجة الاستجابة المحتملة.

* بالنسبة لهذه الدول شهدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات ارتفاعا عبر الفترة المدروسة لكنها استقرت في الأخير عند معدلات التي بدأت منها.

III .6.اختبارات الارتباط الحقيقي : Real Correlations .

هذا النوع من التحليل للارتباطات الحقيقية يهدف لمحاولة تحليل درجة التماثل بين أعضاء منطقة العملة الموحدة المحتملة لدول مجلس التعاون الخليجي.وهو يأتي كنتيجة لقبول فكرة أن وجود عملة موحدة يكون اكثر ملائمة بالنسبة للبلدان المعرضة لصدمات مشتركة أو متناظرة. في نفس الوقت التعديلات بين الاعضاء يمكن معالجتها من خلال المواقف المترتبة عن السياسة النقدية المشتركة. من ناحية أخرى يمكن أن تؤدي الصدمات الغير متماثلة إلى صراعات كبيرة بين الدول الأعضاء كنتيجة لضرورة التكيف المحلية بين احتياجات هذه الدول في إعادة إستقرارها وضبط توازناتها من جهة وبين استدامة الترتيبات لمنطقة العملة الموحدة (يظهر هذا جليا إذا لجأت إحدى الدول إلى برنامج صندوق النقد الدولي على سبيل المثال) .إن كل من Bayoumi ,Rose Frankel 1998وEichengreen (1994) وضعا المنهجيات الحالية لتقدير درجة الارتباط بين العوامل الحقيقية لأعضاء الاتحاد النقدي المحتملين. فكل ما سبق ذكره يسند إلى حد كبير على ارتباط الدورات الاقتصادية بين أعضاء الاتحاد النقدي الدولي وهذا الاخير بدوها ترتكز على نمادج VAR (نماذج الانحدار الذاتي) حيث اختبرت هذه المنهجية على معدّلات النمو الاسمية والحقيقية لدول G-7.

Escaith، Ghymers و Studart(2005) استخدموا أيضا تحليل معدّلات التبادل التجاري وأسعار الصرف الفعلية لتقييم الدرجة المشتركة بين الاعضاء في الاستجابة للصدمات الخارجية.

في حين Manioc وMontanban(2005) استخدما معاملا الارتباط لتقييم التزامن بين كل من النمو الحقيقي والتضخم. بالنسبة للجزء الاكبر من هذه المناهج وللأسف لا يمكن تطبيقه نتيجة لعدم وجود بينات مناسبة وموثوقة.

في المقابل منهجيات أكثر قوة وتعقيدا وضعت في الادب السائد فيما يخص مناطق العملية المثالية وتحليل الارتباط الحقيقي . لغرض دراستنا في هذا الفصل سنبدىء بالأمر الأكثر شيوعا ووضوحا حيث سوف يكون الامر أبسط من ذلك بكثير وأكثر سهولة للفهم .سيتم أولا فحص السلوكيات التاريخية من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم . الهدف الاساسي سيشمل في تحديد مدى التعاون والتقارب من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي على خليفة المنهج المبني سابقا .والاساس المنطقي لهذا النهج البسيط هو فكرة أية يكفي نظرا لعدم وجود معايير تجريبية دقيقة لمنطقة العملية

المثالية والصعوبة النظرية والتجريبية في تحديد مستويات العتبة لتطبيق هذه الاخيرة يكفي مجرد وضع بعض المعايير كحد للمشاركين في منطقة العملة.بعد ذلك تؤخذ على انه وكيل للحصول على درجة التماثل في حدوث وتأثير الصدمات واستقرار الاقتصاد الكلي بين جميع دول الأعضاء. على أن يتم التطرق تدريجيا لأمر أصعب من ذلك في الفصل الموالي من خلال استعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي قصد فحص العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي و دراسة كيفية احتمالية استجابتها لكل من المدى البعيد و القصير كنتيجة لاحتمالية تأثرها بصدمات خارجية ومن تم تحليل إمكانية تقارب هذه الدول قصد إنشاء منطقة عملة موحدة فعالة .

III .1.6.نمو النتائج المحلي الحقيقي Real gdp grawth.

يعرض الشكل A4 أدناه الرسوم البيانية لنمو النتائج المحلي الاجمالي الحقيقي لأعضاء لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1981-2008).

بينما الجدول 2 يعرض معاملات الارتباط الحقيقي خلال فترة الدراسة بأكملها ،وقد تم الحصول على جميع بيانات النتائج المحلي الاجمالي من طبعة الانترنيت لكل من مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي(WDI)،وصندوق النقد الدولي (FMI).

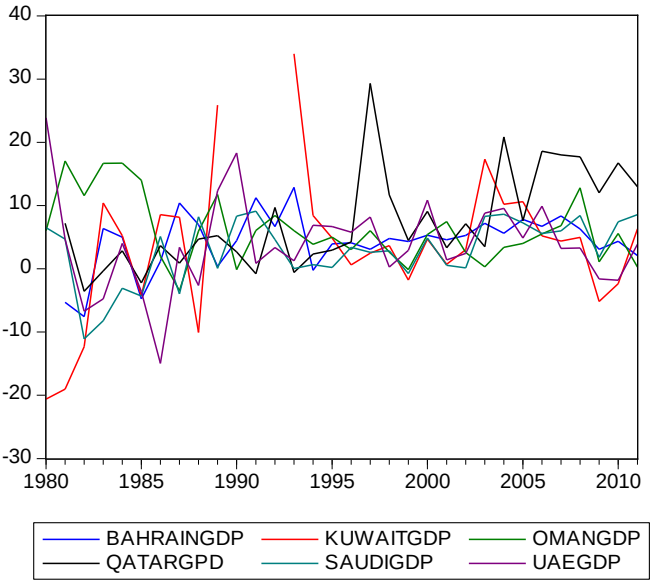

الشكل **3-4** : تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي .

يمكن القول أن التفاوت كان واسعا في عقد الثمانينيات وبدورها أكثر وضوحا مما هي عليه في التسعينيات وبداية القرن الجديد .هذه الملاحظة تنطبق بنفس القدر على المجموعة ككل وأيضا إلى عضوية الافراد لمجلس التعاون الخليجي.

مما لا شك فيه أن الأدلة المستنتجة من تحليل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تجعل من فكرة منطقة عملة مثالية فرضية لا يتم رفضها نتيجة التماثل الاقتصادي الملاحظ في حين لا تزال هناك بعض التباين في معدلات النمو إلا أنها مالت إلى الإنخفاض بشكل ملحوظ عبر مرور الزمن، ولذلك فإن التقارب بين معدلات النمو النسبية تقوم بتقديم أساس معقول للنظر في إقامة عملة موحدّة.

من الشكل A4 يتضح جليا أن هناك نوع من التقارب في معدلات النمو الحقيقي بين الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي حيث يظهر أنها تأخذ نفس المسار العام إضافة الى أن المعدلات عالية .

Correlation	BAHRAINGDP	KUWAITGDP	OMANGDP	QATARGDP	SAUDIGDP	UAEGDP
BAHRAINGDP	1.000000					
KUWAITGDP	0.987157	1.000000				
OMANGDP	0.976469	0.965699	1.000000			
QATARGDP	0.983547	0.968390	0.954180	1.000000		
SAUDIGDP	0.571672	0.560727	0.592174	0.595127	1.000000	
UAEGDP	0.937916	0.940412	0.927091	0.914424	0.526147	1.000000

الجدول 3-1معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1981-2008

من جهة نظرية المنطقة المثالية فإن عملة موحدة وموقف مشترك للسياسة النقدية تكون أكثر ملائمة في حالة ارتفاع درجة الارتباط في معدلات النمو بين الأعضاء المحتملين و حتى يكون ذلك مثاليا فنحن نطمح إلى معاملات ارتباط عالية أكثر من (0.5 أو 0.6) و إيجابية لإيجاد تبرير عقلاني و منطقي لإنشاء منطقة

عملة مثالية . معاملات الارتباط للنمو الحقيقي الوارد في الجدول رقم 02 أدناه ترسم صورة جيدة لما يجب أن يكون عليه الجانب النظري فهي تثبت أن العلاقة تميل خلال الفترة محل الدراسة (1981-2008) إلى أن تكون مرتفعة عموما حيث سجلت كل المعاملات بقيمة موجبة وأكبر من 0.5 في حين سجلت 10 قيم من بين 15 قيمة لمعاملات لهذه الارتباطات البينية نسبا تجاوزت 0.75 حيث كانت قيم هذه الاخيرة كلها تجاوز 0.90 .تشير هذه الملاحظات إلى أن الاقتصاديات متزامنة بما فيه الكفاية لتبرير الإقامة العملية لمنطقة العملة الموحدة. هذا الاستنتاج يمكن تعزيزه أو تكذيبه عن طريق تحليل وتقسيم التطور لمعاملات الارتباط للنمو الحقيقي عبر الفترات (استعمال فترات لأربعة سنوات تعبر عن دورات اقتصادية قصيرة الأجل) وذلك لمعرفة ما إذا كانت السياسات المتبعة والجهود المبذولة من طرف دول GCC في الوصول إلى نسبة تجانس اكبر لاقتصادياتها تجدي نفعا في الجانب الميداني أم لا(توجيه و ترشيد السياسات) .

قبل دراسة تطور العلاقات المتبادلة للنمو الحقيق فأنه قد يكون من المفيد استخلاص بعض الملاحضات أو الاضاءات على مدى ملائمة عضوية بعض الدول أكثر من اخرياتها بالنسبة للاتحاد النقدي فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي . في هذا الاطار يمكن القول أن العضو الذي يسجل أقل متوسط لمعاملات الارتباط بالدول الاخرى هو السعودية حيث سجلت كل معاملاته بقيم محصورة بين (0.5 و0.6) بمعدل 0.56 و إن كانت هذه المعاملات تعبر عن نسب مقبولة إن لم نقل مرضية إلا أنه في المقابل من ذلك سجلت كل الدول الاخرى معدّلات ارتباط واحدة فقط محصورة بين (0.5 و0.6) والأخرى كلها تفوق 0.90 * .من ذلك كله يمكن استخلاص أن العضو الذي يسجل أقل معدل لمعاملات الارتباط مع الاعضاء الآخرين في تجمع اقليمي يمكن النظر إليه إلى أن يكون أقل ملاءمة لعضوية الاتحاد النقدي خاصة إذا كان ممثلا بارتباطات سلبية وبصفة متكررة (في هذه الحالة لم يتم ملاحظة مثل هذه النتائج للارتباطات السلبية المتكررة)و بالتالي عليه بذل جهود أكبر قصد موازات سياساته مع تلك المطبقة من نظيراتها من الدول المجاورة قصد ترشيد قراراتها و الإستفادة من السياسة الموحدة المعتمد تطبيقها في حالة إنشاء منطقة العملة المثالية .كل ذلك قصد تجنب تكاليف الإستجابة لصدمات غير مماثلة لما تتعرض له الدول الأعضاء نتيجة تطبيق السياسة الموحدة .

بعد أن استخلصنا من ارتباطات معدّل النمو الحقيقي للفترة (1981-2008) ككل من خلال مجموع البيانات لمجموع دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي أنها متزامنة بما فيه الكفاية لتبرير وجود سياسة نقدية مشتركة.

*ليكن ارجاع هذا الاختلاف الطفيف في اعتبار السعودية البلاد الوحيد المهتم بقطاع الزراعة حيث سجل معدّل هذا القطاع خلال هذه الفترة قيما تفوق 7% بينما لم تتعدى قيمة هذه الاخيرة في كل الدول 1% على العموم .

قد يكون من المفيد تقديم تطور هذه العلاقة المتبادلة مع مرور الوقت خاصة إذا ما لوحظ تزايد في درجة التزامن.هذا يعني أنّ السياسات المتبعة من طرف الدول الأعضاء لتقريب تجانس اقتصادياتها قد أدت مفعولها وهي الآن تسير في النهج الصحيح . إضافة إلى ذلك في مثل هذه الحالة تأثير الجوانب الداخلية المحتملة لمعايير العملة المثالية من شأنه جعل الاقتصاديات أكثر تقاربا فحسب كل من Bayoumi&Eichengreen(1996)[2] "هذا من شأنه أن يجعل الاقتصاديات أكثر اتساقا، إضافة إلى أنّ التكامل النقدي من شأنه تحفيز المزيد من التزامن الحقيقي فتدرك تلك المفارقات لاحقا بتطبيقها لعوامل نجاح منطقة العملة المثالية".

والجداول اللاحقة تبيّن الارتباطات الحقيقية لمعدلات النمو ل 7 للفترات الفرعية (1984-1981)- (1988-1985)- (1992-1989)- (1996-1993)- (2000-1997)- (2001-2004)- (2005-2008) :

Correlation	BAHRAINGDP	KUWAITGDP	OMANGDP	QATARGDP	SAUDIGDP	UAEGDP
BAHRAINGDP	1.000000					
KUWAITGDP	-0.105985	1.000000				
OMANGDP	0.554548	-0.347935	1.000000			
QATARGDP	0.858111	0.413684	0.267387	1.000000		
SAUDIGDP	-0.834419	-0.428969	-0.169784	-0.994276	1.000000	
UAEGDP	0.105880	0.735716	-0.667740	0.522958	-0.597563	1.000000

الجدول 3-2معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1981-1984

[2]- Bayoumi, T. and Eichengreen, B, « Is Asia au optimum Currency Area ? Can it become one? Regional Global and his torical perspectives on Asia monetary relations", p. 11, University of California, Berbeley, 1996.

Correlation	BAHRAINGDP	KUWAITGDP	OMANGDP	QATARGDP	SAUDIGDP	UAEGDP
BAHRAINGDP	1.000000					
KUWAITGDP	-0.420805	1.000000				
OMANGDP	0.432758	0.436066	1.000000			
QATARGDP	0.976178	-0.217023	0.590519	1.000000		
SAUDIGDP	0.622698	0.384848	0.945517	0.772463	1.000000	
UAEGDP	-0.535471	-0.422217	-0.451761	-0.657958	-0.697077	1.000000

الجدول3-3معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1985-1988

Correlation	BAHRAINGDP	KUWAITGDP	OMANGDP	QATARGDP	SAUDIGDP	UAEGDP
BAHRAINGDP	1.000000					
KUWAITGDP	0.949871	1.000000				
OMANGDP	0.955787	0.993530	1.000000			
QATARGDP	0.514833	0.713096	0.638177	1.000000		
SAUDIGDP	-0.679022	-0.874468	-0.851398	-0.869939	1.000000	
UAEGDP	0.802257	0.703201	0.654708	0.544652	-0.399727	1.000000

الجدول 3-4معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1989-1992

Correlation	BAHRAINGDP	KUWAITGDP	OMANGDP	QATARGDP	SAUDIGDP	UAEGDP
BAHRAINGDP	1.000000					
KUWAITGDP	0.766483	1.000000				
OMANGDP	0.928621	0.950061	1.000000			
QATARGDP	0.891851	0.951998	0.982627	1.000000		
SAUDIGDP	0.925195	0.679402	0.843312	0.740596	1.000000	
UAEGDP	0.908410	0.855149	0.934143	0.971873	0.702048	1.000000

الجدول 3-5معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1993-1996

Correlation	BAHRAINGDP	KUWAITGDP	OMANGDP	QATARGDP	SAUDIGDP	UAEGDP
BAHRAINGDP	1.000000					
KUWAITGDP	0.843514	1.000000				
OMANGDP	0.934268	0.959042	1.000000			
QATARGDP	0.987431	0.875132	0.925518	1.000000		
SAUDIGDP	-0.796128	-0.833182	-0.923942	-0.737794	1.000000	
UAEGDP	0.901781	0.835983	0.952826	0.845416	-0.974756	1.000000

الجدول3-6معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي1997-2000

Correlation	BAHRAINGDP	KUWAITGDP	OMANGDP	QATARGDP	SAUDIGDP	UAEGDP
BAHRAINGDP	1.000000					
KUWAITGDP	0.983921	1.000000				
OMANGDP	0.944658	0.901963	1.000000			
QATARGDP	0.926624	0.921307	0.974876	1.000000		
SAUDIGDP	0.958083	0.987639	0.905911	0.952187	1.000000	
UAEGDP	0.979476	0.992435	0.935744	0.961488	0.995516	1.000000

الجدول 3-7 معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي2001-2004

Correlation	BAHRAINGDP	KUWAITGDP	OMANGDP	QATARGDP	SAUDIGDP	UAEGDP
BAHRAINGDP	1.000000					
KUWAITGDP	0.996941	1.000000				
OMANGDP	0.973019	0.977469	1.000000			
QATARGDP	0.997525	0.998289	0.985890	1.000000		
SAUDIGDP	0.826488	0.847732	0.733491	0.815318	1.000000	
UAEGDP	0.952558	0.963675	0.892241	0.946527	0.958308	1.000000

الجدول 3-8 معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي2005-2008

الفحص الدقيق لتطور الارتباطات الواردة يكشف عن وجود صورة واضحة على أنّ مجموع الدول أصبحت اقتصادياتها متشابكة بشكل متزايد وممتاز. وذلك باعتبار تشابه اقتصاديات هذه الدول إلى حد كبير حيث تعتمد كلها على قطاع المحروقات والمواد التكريرية حيث أن ارتفاع أسعارها في الفترات الأخيرة سمح لمجموع هذه الدول بنهج سياسات تميل للقارب إلى حد كبير . يدعم هذا الاستنتاج من خلال حدوث تناقص للارتباطات السلبية وزيادة قيمة المعاملات الإيجابية كما وعددا عبر مرور الفترات إلى أن تنعدم تماما في الفترتين الأخيرتين (القيم السالبة) ، حيث انخفض عدد العلاقات الثنائية السلبية من (08) خلال الفترة (1981-1984) إلى (07)

قيم سالبة خلال الفترة الموالية (1985-1988) من مجموع 15 علاقة ثنائية .ثم بعد ذلك انخفض إلى (05) معاملات في الفترة (1989-1992) وبعد ذلك لم تسجل أيّ قيمة لمعاملات سلبية في الفترة الموالية (1993-1996) .

و بعد ذلك لوحظ (5) معاملات سلبية كلها سجلت مع السعودية ثم عاد الوضع إلى إختفاء المعاملات السلبية في الفترتين الأخيرتين (2001-2004) و (2005-2008) في إشارة الى إعادة استقرار إتجاه معاملات الإرتباط لما كانت عليه (القوة و الإتساق) في إشارة إلى أن الجهود المبذولة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي أدت ثمارها و أن السياسات المشتركة و المطبقة من طرف هذه الدول على حدا تسير في إتجاه واحد من شأنها ترسيخ العلاقات و زيادة تقاربها قصد القضاء على أي مفارقات أو اختلاف في الإتجاهات من شأنها التعطيل ،التأخير ،إلغاء أو حتى الزيادة من تكاليف إنشاء سياسة نقدية مشتركة قصد تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدول الأعضاء و على رأسها إقامة منطقة عملة مثالية موحدة .علاوة على ذلك إرتفع عدد المعاملات الإيجابية التي تفوق قيمتها أو تساوي 0.5 من (04) في الفترة (81-84) و(5) في الفترة (85-88)إلى أن تصبح كلها قيم موجبة و تتعدى قيمها (0.5) خلال الفترتين الأخيرتين .

في الختام يمكن القول أن الإستنتاجات الهامة التي تم التوصل إليها هي أن كلا من مدى و درجة الإرتباط للنمو الحقيقي بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي قد زادت و بشكل واضح و ممتاز مع مرور الوقت وخصوصا خلال الفترتين الأخيرتين (2001-2004) و (2005-2008) حيث كانت درجة الإرتباط جد عالية .و ذلك من خلال تسجيلها لكل معاملات الإرتباط (15 من 15) بقيم موجبة و تجاوزت كلها قيمة 0.80 .

و الجدول التالي يوضح تلخيص ما قلناه :

3-9 تطور معاملات الارتباط للناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 1981-2008

فترة(1981-1984)	قيم سالبية (08) من أصل (15) قيمة ثنائية قيم موجبة (03) أقل من (0.5) قيم موجبة (04) أكبر من (0.5) منها (02) أكبر من 0.7
فترة (1985-1988)	قيم سالبية (07) من أصل (15) قيم موجبة (03) أقل من (0.5) قيم موجبة (05) أكبر من (0.5) منها (03) أكبر من (0.7)
فترة (1989-1992)	قيم سالبية (05) من أصل (15) قيم موجبة (07) محصورة بين (0.5 و 0.9) قيم موجبة (03) كانت نسبة أكبر من 0.9
فترة (1993-1996)	قيم سالبية(00) كل القيم تعدت معاملاتها (0.5) و سجلت (08) منها تعدت قيمتها (0.9)
فترة (1997-2000)	قيم سالبية (05) كلها من السعودية كل القيم موجبة و تعدت (0.5) سجلت منها (06) معاملات تعدت قيمتها (0.9)
فترة (2001-2004)	كل القيم موجبة و تعدت 0.7
فترة (2005-2008)	كل القيم موجبة و تعدت 0.7

في الأخير يمكن إستخلاص من خلال تحليل العلاقات المتبادلة لمعاملات الإرتباط للنمو الحقيقي أنها تشير بوضوح إلى أن إقتصاديات دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي أصبحت على نحو متزايد من الارتباط الإيجابي .حيث كانت هناك زيادة في حجم (عدد المعاملات الإيجابية) و عمق (قيمة المعامل) الارتباط في الآونة الأخيرة مشيرة الى زيادة نسبة تقارب الدول .في حين لم تثبت إلى حد الآن درجة حرجة للإرتباط في أدبيات منطقة العملة المثالية تجعل من هذه الأخيرة قد استوفت الشرط بطريقة واضحة تجعلها قادرة على إنشاء منطقة مشتركة وبالتالي

سياسة موحدة إلا أننا يمكن أن نقول من خلال ملاحظاتنا لنتائج دراستنا المتوصل إليها أن إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وصلت إلى حدود إرتباطات إيجابية بما فيه الكفاية تجعلنا نتوقع لها بحدوث إستجابات متماثلة نتيجة لتعرضها لصدمات خارجية و ذلك مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى فإن هذا سوف يقلل من تكاليف الانضمام إلى التكامل النقدي على حساب التخلي عن السياسة النقدية المحلية .

كذلك يمكن استنتاج ان كل الدول مناسبة للغاية للحصول على عضوية الاتحاد النقدي مع جيرانها لدول GCC باعتبار أن كل متوسطات معاملات الارتباط لهذه الدول يفوق على العموم نسبة 0.5 و ذلك على الرغم من اختلاف في القيم بين هذه الأخيرة ،حيث يمكن الاعلان عن منطقة ما أنها تستوفي هذا الشرط (من شروط تمثيل منطقة عملة مثالية) إذا ما كان متوسط معدّل معاملاتها للارتباط فيما يخص معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي إقليمي يفوق(60%) .وعليه فإنه يمكن اعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي استوفت شرطا أساسيا فيما يخص تمثيل منطقة العملة المثالية من خلال استيفاءها هذا المعيار هذا المعيار .بينما يذهب البعض الأخر الى إعتبار أن دول المجلس تمثل منطقة مقبولة جدا لتحقيق عملة مثالية باعتبار هذا الإرتباط الكبير بين معدلات النمو الإجمالي لديها ،حيث يمكن تفسير ذلك كله من خلال زيادة في حجم تدفقات التجارة مما ترتب عليه من تأثير في زيادة معدلات النمو للنتائج المحلي الاجمالي .هذا كله يوفر دعما ودليلا قويا للإدعاء بان دول مجلس التعاون الخليجي كانت محقة وصائبة حينما صادقت على اتفاقيات مجلس التعاون. باعتبار أنه كان ناتجا لعدة أسباب موضوعية كالتقارب الجغرافي ،عمق التجارة ،ارتباط التصنيع بين دول مجلس التعاون الخليجي الستة، كل ذلك ممزوج بمعدلات النمو المرتفعة المربوطة إلى حد كبير بتقلبات أسعار النفط.[3]

لكن على نقيض ذلك تماما هناك البعض من عارض هذا الاستنتاج واعتبر أن ماتوصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي ما هو إلا توفية لشرط من شروط إقامة منطقة عملية مثالية.و بالتالي لم تصبح لحد الآن مستوفية لكل الشروط اللازمة لإقامة منطقة موحدة لدى يرى كل من Abu-Qarn و Abu Badr 2006 أن أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي ليست مستعدة بعد لإقامة اتحاد نقدي يعمل بشكل جيد (رغم استعاب الشرط السابق بطريقة جيدة).بل يذهبون إلى أبعد من ذلك و يعتبرون أن هذا التناظر هو

[3] -Simon Nearine, « Monetary policy coordination and the prospects of a monetary union between gcc countries « .pp 09, American University of Beirut.

فقط مسجل في صدمات الطلب لاكنه يوجد على عكس ذلك تأخر كبير فيما يخص معاملات الارتباط لصدمات العرض*

III .2.6.اختبارات مستويات التضخم :

عندما يتحدث الاقتصاديون عن ظاهرة التضخم باعتبارها مشكلة اقتصادية فإنهم يعنون على العموم الحركة التصاعدية المستمرة في المستوى العام للأسعار على مدى فترة من الوقت، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية في البلد المعني، عادة ما تسعى الدول للحد من التضخم لما يسببه هذا الأخير من التشوهات الكبيرة التي تجعل من عملية التخطيط جد صعبة. يقوم هذا الأخير أيضا بتغيير توزيع التدخل في المجتمع لصالح تلك الفئة التي تملك رأس المال بصفة كبيرة ضد الأشخاص ذوي الأجور الرسمية نسبيا، هناك أيضا التكلفة النفسية فالأفراد فهم لا يحبون التضخم والارتفاع المتواصل في الأسعار ولذلك كله وباعتبارهم (التضخم) أمرا مكلفا جدا تحاول الدول وتسعى جاهدة للحد منه.في هذا السياق من أجل تعزيز أسس التكامل الاقتصادي وافقت دول مجلس التعاون الخليجي أن يكون هناك شروط و قيود لإدارة معيار التضخم، حيث يشترط هذا الأخير أن يكون متوسطه المرجح للدول الست حوالي 2% .

إن وجود معدلات مماثلة للتضخم في دول مجلس التعاون الخليجي مهم لأنه سيشير إلى التشابه الكبير بين هذه الدول وفي طريقة إدارتها لسياساتها الاقتصادية، هذا سيكون مرغوبا فيه بالنسبة لهذه البلدان التي تسعى كثيرا في تنسيق سياستها وتعزيز مواقفهم إتجاه زيادة احتمالات نجاحها في عملية التكامل الاقتصادي.

وعليه من خلال أدبيات مناطق العملة المثالية يمكن استخدام تجربة الدول في مجال التضخم كمؤشر لقياس درجة التكامل النقدي على الأقل من عدة وجهات نظر:

* Nayef Abdullah Alsadoun, « Essays on Economic integration Among the Gulf cooperation council countries » p.60 university of Southampton.

(1): إن تسجيل معدلات تضخم مرتفعة ومستمرة يمكن أن تؤخذ كمؤشر لعدم الانضباط في صياغة السياسات النقدية، و بالتالي يمكن لمثل هذه الدول التي تعاني من هذا المشكل الاستفادة من مصداقية إرساء السياسة النقدية الموحدة.

(2): إن التضخم يمكن اتخاذه كوسيلة لتمثيل اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي. إن ارتفاع تناسب معدلات التضخم بين دول أعضاء الاتحاد النقدي المحتملين سيجعل من هذا الأخير (تشكيل وحدة نقدية) مرغوب الإنجاز فالأرجح هو أن الأهداف المشتركة يمكن متابعتها من خلال سياسة نقدية مشتركة.

وبالتالي فإن كل من مستوى استمرار ودرجة ارتباط التضخم بين أعضاء الاتحاد النقدي المحتملين على حد سواء على صلة من أجل تقرير محددات هذا الأخير (الاتحاد النقدي)[4]

الشكل الموالي B-2 يعرض متوسطات لمعدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة(1981- 2008) حيث كانت أكبر القيم التي سجلت بين تلك الدول الست هي للإمارات العربية المتحدة وقطر بنسبة (4.67%) و(4.35%) على التوالي متبوعة بدولة الكويت (3,20%) ، في حين سجلت أدنى مستويات لمتوسطات معدلات التضخم لكل من سلطنة عمان(1.65%)و تليها دولة البحرين(1.40%) لتحتل المملكة العربية السعودية أدنى قيمة ضمن مجموعة دول مجلس التعاون بمتوسط قيمة قدر (0.90%).[5]

المتوسط المرجح للدول الست والذي لا يتعدى 2% (يكون محصورا مداه بين 1,5% و2% يعرف بتمثيل بخط أحمر، حيث سيتضح لنا من خلال الشكل المبين تلك الدول التي ينطبق عليها المعيار وهي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة البحرين ، في حين أن الأعضاء الآخرين عليهم ببدل جهود أكبر فيما يخص تخفيض معدلات تضخمها حتى تستوفي الشروط التي تم وضعها و الإتفاق عليها مسبقا من قبل الدول الأعضاء.

[4] Bellaid Rettab, Abdulaziz Istaitieh , « Gcc Economic Integration in Focus with Special Reference to UAE » ,DCCI ,Data Management and Business Research Department, p 32.

[5] الدول التي تتميز بمعدلات تضخم مرتفعة نسبيا مقارنة بباقي دول المجموعة (الامارات وقطر) لديها اقتصاديات أكثر تحررا من تلك التي تتميز بمعدلات تضخم ضعيفة (السعودية، عمان) وبالتالي فإن الفرق في معدلات التضخم قد يفسر الاختلاف في الهياكل الاقتصادية أو الإستثمارات الحكومية الكبيرة إضافة الى درجة الإنفاق الكبير .

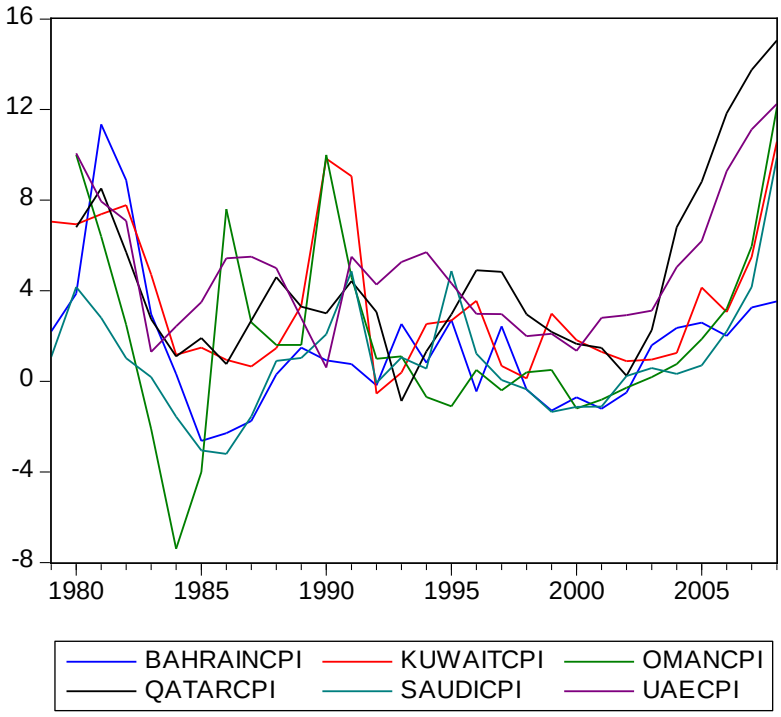

الشكل 3-5 تطورمعدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة(1981- 2008) :

الشكل B-2 أعلاه يمثل منحنى بياني لمعدلات التضخم للفترة الممتدة بين (1981-2008) لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال لمحة خاطفة على هذا الأخير تبين أن مجموع الدول التعاون كان لها تاريخ نموذجي نسبيا فيما يخص معدلات التضخم، حيث تميزت بمعدلات منخفضة نسبيا ومستقرة نوعا ما.

يمكن القول أن اختلال الاقتصاد الكلي بأشكاله العالية ومعدلات التضخم المتطايرة (المتغيرة بشكل كبير) لم يكونا العاملين المفسرين بنسب كبيرة في التاريخ الاقتصادي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الممتدة ما بين (1981-2008). فقط المملكة العربية السعودية سجلت قيمة قصوى لا تتعدى رقمين أي (10%) بقيمة (9,86%) و كان ذلك سنة 2008 بينما كانت معدلاتها طيلة فترة الدراسة أقل من(5%)، في حين سجلت الدول الأخرى قيما قصوى تعدت (10%) لكن بنسب قليلة (حيث لم يسجل ذلك إلا ناذرا مرة أو مرتين طيلة فترة الدراسة)كانت أعلاها قطر بمعدل (15,05%) متبوعة بالإمارات العربية المتحدة (12,25%)، بينما كانت باقي القيم محصورة بين (10 و12) لباقي الدول، لكن على العموم سجلت

متوسطات لمعدلات التضخم قيما لا تفوق (10%) بالنسبة لكل دول مجلس التعاون الخليجي بدون استثناء خلال الفترة المدروسة، حيث سجلت متوسطات أدنى من (5%) لكل الدول.كانت أدناها تلك المسجلة لكل من المملكة العربية السعودية والبحرين وسلطنة عمان بقيم (1,01%، 1,49%، 1,94%) على التوالي.إضافة إلى ذلك تبقى المملكة العربية السعودية كأحسن دولة فيما يخص تسجيل معدلات التضخم المنخفضة وذلك بتسجيلها لكل من أصغر قيمة قصوى و أصغر متوسط معدّل للتضخم خلال الفترة المدروسة ، متبوعة بعد ذلك بدولة الكويت بمتوسط معدل (3,33%) بينما سجلت أعلاها لكل من الإمارات وقطر على التوالي بمعدلي (4,85%، 4,44%) حيث تبقى قطر والإمارات كذلك تسجلان أكبر متوسطات لمعدلات التضخم على غرار لتسجيلهما لأكبر قيم قصوى لمعدلات التضخم خلال فترة الدراسة. يمكن اعتبارهما الدولتين اللتان تسجلان أكبر معدلات للتضخم ضمن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي.

وعليه فإن نظرية العملة المثالية تشير إلى أن هذه الدول الثلاث (الإمارات، قطر، الكويت) يمكن أن تستفيد من استقرار اقتصادها الكلي المستمد بدوره من مصداقية سعر الصرف الرسمي باعتباره مرتكز على السياسة النقدية الموحدة (كما أشرنا إلى ذلك مسبقا تستمد مستوى مصداقية أعلى من التكامل النقدي المشكل في عملة واحدة).

وعلى غرار مما نوقش مسبقا في حالات الارتباطات لمعدلات النمو الحقيقي فإن تحليل العلاقات المتبادلة من تقسيم معدلات التضخم له أساس لتحقيق التكامل النقدي لكن بمعدلات أو مستويات أقل مما هي عليه فيما يخص النمو، حيث أظهرت اختيارات تحليل العلاقات المتبادلة معدلات كلها موجبة وتجاوزت 7 منها من أصل 15 قيمة 0,6 و الجدول التالي لتقسيم التباين للفترة (2008 1981) يوضح ذلك :

Correlation	BAHRAINCPI	KUWAITCPI	OMANCPI	QATARCPI	SAUDICPI	UAECPI
BAHRAINCPI	1.000000					
KUWAITCPI	0.532619	1.000000				
OMANCPI	0.302119	0.662994	1.000000			
QATARCPI	0.487359	0.551264	0.559190	1.000000		
SAUDICPI	0.491303	0.702961	0.584968	0.683421	1.000000	
UAECPI	0.468216	0.407781	0.562559	0.806116	0.620641	1.000000

الجدول 3-10معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1981-2008

حيث تم تقسيم شبه البيانات (كما في السابق) من فترة كاملة إلى فترات فرعية على غرار تحليل النمو الحقيقي وهي كالآتي: (1981-1984) ، (1985-1988) ، (1989-1992) ، (1993-1996) ، (1997-2000) ، (2001-2004) ، (2005-2008).فقد يكون من المفيد تقديم تطور هذه العلاقة المتبادلة مع مرور الوقت خاصة إذا ما لوحظ تزايد في درجة التزامن و الإرتباط فهذا من شأنه أن يبرر السياسات المتبعة من طرف الدول الأعضاء لتقريب تجانس اقتصادياتها باعتبار أنها تؤدي مفعولها وتسير في النهج الصحيح. و الجداول الموالية توضح ذلك :

Correlation	BAHRAINCPI	KUWAITCPI	OMANCPI	QATARCPI	SAUDICPI	UAECPI
BAHRAINCPI	1.000000					
KUWAITCPI	0.930837	1.000000				
OMANCPI	0.983875	0.942012	1.000000			
QATARCPI	0.987033	0.880506	0.983554	1.000000		
SAUDICPI	0.953945	0.892051	0.988490	0.976879	1.000000	
UAECPI	0.933673	0.792348	0.856031	0.908263	0.801370	1.000000

الجدول 3-11 معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1981-1984

Correlation	BAHRAINCPI	KUWAITCPI	OMANCPI	QATARCPI	SAUDICPI	UAECPI
BAHRAINCPI	1.000000					
KUWAITCPI	0.286148	1.000000				
OMANCPI	0.078270	-0.612139	1.000000			
QATARCPI	0.907998	0.363105	-0.302025	1.000000		
SAUDICPI	0.981027	0.250515	-0.044889	0.964821	1.000000	
UAECPI	0.318681	-0.743314	0.880459	0.044029	0.268531	1.000000

الجدول 3-12 معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1985-1988

Correlation	UAECPI	SAUDICPI	QATARCPI	OMANCPI	KUWAITCPI	BAHRAINCPI
UAECPI	1.000000					
SAUDICPI	0.342052	1.000000				
QATARCPI	0.727609	0.878177	1.000000			
OMANCPI	-0.635872	0.412131	-0.070877	1.000000		
KUWAITCPI	-0.276623	0.805069	0.427669	0.848985	1.000000	
BAHRAINCPI	-0.394167	0.287786	0.133532	0.245008	0.473603	1.000000

الجدول3-13معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1989-1992

Correlation	BAHRAINCPI	KUWAITCPI	OMANCPI	QATARCPI	SAUDICPI	UAECPI
BAHRAINCPI	1.000000					
KUWAITCPI	-0.681240	1.000000				
OMANCPI	-0.151443	-0.500372	1.000000			
QATARCPI	-0.634322	0.944195	-0.301130	1.000000		
SAUDICPI	0.554026	0.200335	-0.590109	0.287826	1.000000	
UAECPI	0.511661	-0.650594	-0.148313	-0.861223	-0.241797	1.000000

الجدول 3-14 معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1993-1996

Correlation	BAHRAINCPI	CPIKUWAIT	CPIOMAN	CPIQATAR	SAUDICPI	UAECPI
BAHRAINCPI	1.000000					
CPIKUWAIT	-0.575105	1.000000				
CPIOMAN	-0.229909	0.027021	1.000000			
CPIQATAR	0.939301	-0.586948	0.117748	1.000000		
SAUDICPI	0.875459	-0.875158	0.016122	0.904033	1.000000	
UAECPI	0.810858	-0.315054	0.325447	0.938918	0.717365	1.000000

الجدول 3-15 معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي1997-2000

Correlation	BAHRAINCPI	KUWAITCPI	OMANCPI	QATARCPI	SAUDICPI	UAECPI
BAHRAINCPI	1.000000					
KUWAITCPI	-0.006907	1.000000				
OMANCPI	0.971352	-0.039313	1.000000			
QATARCPI	0.806629	0.536610	0.821236	1.000000		
SAUDICPI	0.757884	-0.647531	0.784003	0.289952	1.000000	
UAECPI	0.790593	0.407869	0.860818	0.968140	0.385290	1.000000

الجدول 3-16 معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي2001-2004

Correlation	BAHRAINCPI	KUWAITCPI	OMANCPI	QATARCPI	SAUDICPI	UAECPI
BAHRAINCPI	1.000000					
KUWAITCPI	0.857540	1.000000				
OMANCPI	0.809958	0.963479	1.000000			
QATARCPI	0.677278	0.729262	0.879395	1.000000		
SAUDICPI	0.780120	0.957422	0.998767	0.878002	1.000000	
UAECPI	0.659746	0.707503	0.864317	0.999510	0.863211	1.000000

الجدول 3-17 معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي2005-2008

الفحص الدقيق لتطور الارتباطات فيما يخص معدلات التضخم كشف ما يلي:

خلال الفترة الأولى(1981-1984) تم تسجيل كل القيم موجبة حيث كانت 10 قيم منها من أصل 15 تتجاوز قيمتها 0,9، هذا إن كان يدل على شيء فهو يدل على أن كل اقتصاديات هذه الدول تتشابه فيما يخص معدلات تضخمها الى حد كبير باعتبار أنها تعتمد على قطاع المحروقات، إضافة الى ذلك تميزت هذه الفترة بانخفاض في أسعار هذا الأخير فلقد كانت اقتصاديات هذه الدول لا تشهد تطور أو ازدهارا كبيرا حيث أن القطاع العام هو المستثمر الرائد في هذه الدول، هذا ما انعكس من خلال تشابه معدلات التضخم وتشابه استراتيجيات الاستثمار خلال هذه الفترة، بينما سجلت بعد ذلك معدلات مختلفة لاختلاف مداخيل هذه الدول من المحروقات لكنها متقاربة لاعتماد هذه الأخيرة كلها على المحروقات كقطاع رئيسي حيث سجلت الفترة الثانية (1985-1988) 04 قيم سالبة من أصل (15)، بينما القيم الموجبة (11) تجاوزت 5 منها معدلات 0,75، في حين المرحلة الثالثة (1989-1992) سجلت هي أيضا 4 قيم سالبة و11 قيمة موجبة، 04 منها تجاوزت 0,70، بينما سجلت الفترة الرابعة 10 قيم سالبة من أصل 15 كانت معظمها لسلطنة عمان، حيث سجلت هذه الأخيرة كل قيمها سالبة نظرا لانكماش اقتصادي شهدته هذه الدول خلال هذه الفترة، لكن سرعان ما عادت الأمور بعد ذلك لما كانت عليه حيث واصلت القيم الموجبة في الزيادة وخاصة تلك التي تتعدى

(0,70) سواء كان ذلك في الفترة الخامسة (1997-2000)، أو السادسة (2001-2004)، أو الفترة السابعة (2005-2008)، حيث سجلت هذه الأخيرة كل قيمها موجبة وتجاوزت كلها نسبة (0,65) وتجاوزت أيضا 04 قيم منها نسبة (0,90).

في الختام يمكن القول أن الاستنتاجات التي تم الوصول إليها هي أن مدى درجة الارتباط لمعدلات التضخم بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي قد زادت عبر مرور الوقت خاصة في الفترتين الأخيرتين (2001-2004)، (2005-2008) رغم أن بعض الدول لم تصل إلى المعدلات التي تم تحديدها مسبقا من طرف الدول الأعضاء الستة (كالإمارات العربية المتحدة وقطر على الخصوص) إلا أنها تتابع سياسات من شأنها أن تفي بالغرض . على العموم من وجهة نظر فوائد إقامة المنطقة الموحدة، يبدو أنه يعتبر حجة شاملة و ذلك بالنظر إلى الجهود المبذولة والتي تسير في طريق حسن فيما يخص المجموعة الخليجية، حيث تبدو معدلات التضخم منخفضة نسبيا ومستقرة، بينما الدول التي لم تصل إلى الشروط المفروضة فيما يخص معدلات التضخم لا زالت مستمرة في التصدي لها، والجدول التالي يوضح تطور تقسيم الارتباطات لمعدلات التضخم خلال الفترات السبعة كتلخيص لما قلناه:

الجدول 3-18 تطور معاملات الارتباط لمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1981-2008

فترة (1981-1984)	قيم موجبة(05) أكثر من(0,5) قيم موجبة(10) أكبر من 0,9.
فترة (1985-1988)	قيم سالبة(04) من 15 قيم موجبة06 أقل من (0,5) قيم موجبة (05) كلها أكبر من (0,75)
فترة (1989-1992)	قيم سالبة(04) من 15 قيم موجبة07 أقل من (0,5) قيم موجبة (04) كلها أكبر من (0,70
فترة (1993-1996)	قيم سالبة(05) من 15 قيم موجبة(02) أقل من (0,5) قيم موجبة (03) منها 01 فقط أكبر من (0,9)
فترة (1997-2000)	قيم سالبة(05) من 15 قيم موجبة04 أقل من (0,5) 06 قيم موجبة كلها أكبر من (0,70)
فترة (2001-2004)	قيم سالبة(03) من 15 قيم موجبة03 أقل من (0,5) قيم موجبة (09) منها 08 قيم أكبر من 0,75)
فترة (2005-2008)	كل القيم موجبة وتتجاوز (0,65) حيث (04) قيم فيها تجاوزت (0,90).

كخلاصة يمكن القول أنه من خلال تحليل مستوى ودرجة الترابط بين معدلات التضخم داخل مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي فإن الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه هو أن الخلافات بين الأعضاء لا يبدو أنها كبيرة بما فيه الكفاية للحيلولة دون النظر في التكامل النقدي أو تشكيل عائق قصد تحقيق هذا الأخير .باعتبار أن هذا المعيار تم تطبيقه و أن معدلات التضخم تستجيب بطريقة متشابهة في عموم دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من تغيرات العوامل و الصدمات الخارجية (كتغيرات أسعار النفط خصوصا)

الخاتمة:

كخلاصة لدراستنا المعمقة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي(GCC countries) اتضح أنها على مستوى عال من التشابه الهيكلي ،إضافة إلى دلك أظهرت نتائج الاختبارات المتعلقة بنموذج معاملات الإرتباطات الجزئية الدرجة عالية من الإرتباط بين هاته الأخيرة سواء كان دلك بالنسبة لمحددات الاقتصاد الحقيقي و الممثلة في الدراسة بمعدلات النمو الحقيقي أو تلك المتعلقة بالتكامل النقدي من خلال معدلات التضخم .مع التلميح أن درجة الارتباط لهده الأخيرة كانت أكثر مما هي عليه بالنسبة لسابقتها .حيث يمكن تفسير دلك بأن دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بدرجة عالية من التكامل النقدي مقارنة بما تحققه من تكامل على مستوى مخرجات الاقتصاد الحقيقي .الخلاصة المهمة هنا هي أن الخلافات بين الدول الأعضاء لا يبدو أنها كبيرة بما فيه الكفاية للحيلولة دون النظر في التكامل النقدي أو تشكيل عائق قصد تحقيق مشروع عملة موحدة بيهم . و عليه فإن هده الدرجة العالية من الارتباطات الحقيقية إنما هي تعبر عن درجة التماثل بين أعضاء منطقة العملة الموحدة المحتملة لدول مجلس التعاون الخليجي . وبالتالي تأتي فكرة قبول أن وجود عملة موحدة يكون ملائما بالنسبة لهاته البلدان لمفترض أنها معرضة للاستجابة لصدمات بصفة مشتركة أو متناظرة. فهي بعيدة عن تلك الصدمات الغير متماثلة التي تؤدي إلى صراعات كبيرة بين الدول الأعضاء قصد إعادة إستقرارها وضبط توازناتها .في الأخير نقول أن دول مجلس التعاون الخليجي إستوفت شرطين أساسيين لتحقيق لتحقيق منطقة عملة مثالية وهما التشابه الهيكلي ودرجة التقارب الإقتصادي .

الفصل الرابع

مقدمة :

لقد تم الاتفاق سنة 2001 على انشاء وتطبيق عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) مع مطلع سنة 2010. باعتبار أن هذا الاخير كان من الاهداف الرئيسية المسطر لها منذ بداية الشروع في التعاون الخليجي مع بداية الثمانينات لما اخذه هذا الموضوع من أهمية و دعم خصوصا بعد دخول حيز التنفيذ لتطبيق عملة موحدة ناجحة بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي. كما رأينا في فصلنا السابق إضافة إلى التجربة الأوروبية في هذا الميدان يمكن القول أن دول الاتحاد الخليجي GCC أحدثت تطويرا كبيرا فيما يخص تحسين التكامل في النظم المالية و الاقتصادية فيما بينها ، هذا التطور يحمل على الارادة السياسية القوية لهذه الدول إلى جانب التشابه الثقافي ،الاجتماعي ، الديني والتاريخي الكبير .في حين انه كان من المرجح لتبسيط عملية الانتقال إلى عملة موحدة التحليل المعمق على أساس نظري أمرا ضروريا لفهم التشابه أو المفارقات في الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي كما هو موضح في الفصل الثاني ثم التطرق بعد ذلك في فصلين إلى دراسات قياسية محضة من شأنها تفكيك وشرح مختلف الظواهر الاقتصادية والارتباطات بين الهياكل الحقيقية والنقدية للدول الاعضاء قصد معرفة كل من نقاط الضعف و القوة إضافة إلى ما توصلت إليه الدول من خلال الجهود المبذولة وما هو لازم لتطبيقه وتداركه في أقرب الآجال قصد استنفاد معايير العملة المثالية على أحسن وجه.

بعد استخلاص التشابه الكبير لهياكل الانتاج ودرجة الترابط الكبير للنظم الاقتصادية والنقدية لدول GCC من خلال نتائج الفصل الثاني .نشرع في فصلنا هذا إلى استخدام طرق الاحصاء القياسي لنماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR و تقنيات تقسيم التباين واختبارات دوال الاستجابة لتحليل وشرح هذه الدرجة الكبيرة لمعاملات الارتباط .بمعنى اخر هل هذا الارتباط هو ناتج عن تشابه هذه الاقتصاديات فقط باعتبارها دول تعتمد على الريع النفطي أم يتعداه إلى ذلك بكونها دولا تحقق فعلا إضافة إلى تشابه الهياكل الاقتصادية تكاملا اقتصاديا على مستوى القطاع النقدي .أيضا

باعتبار هذا التشابه الحاصل بين هذه الدول يجعلها معرضة لتماثل في الاستجابة للصدمات الخارجية أم عكس ذلك سواء كان يتعلق الأمر بتلك المتعلقة بالعرض أو الطلب.

IV. 1. منهج الدراسة:

بعد ما تطرقنا في الفصل السابق إلى تحليل معاملات الارتباط بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي تبين من خلالها عن وجود روابط قوية بين المغيرات النقدية إضافة إلى تماثيل وارتباط معدلات النمو الحقيقي داخل هذه الدول. يجعلنا نتساءل بشكل كبير عن وجود احتمالية نسبة كبيرة في تماثل الاستجابة للصدمات.

السؤال الذي يبقى مطروحا هنا هو ما مدى تأثير الدول على بعضها البعض داخل الكتلة؟ بمعنى آخر هل هذه المعاملات الكبيرة للارتباط تعكس مدى تشابه المتغيرات الاقتصادية داخل المجموعة أم عن مدى تكاملها مع بعضها البعض؟. أي أن التشابه الكبير في معدلات التضخم هل يعبر عن علاقة قوية لتكامل القطاع النقدي أم عن شيء آخر؟. هذا من جهة ومن جهة أخرى هل الارتباط الملاحظ لمعاملات النمو الحقيقي يعكس عن شدة تكامل القطاع الحقيقي ام على عكس ذلك لا يمثل إلا عن شدة تشابه هذ الاقتصاديات فيما بينها باعتبارها دولا تعمد عموما على الريع البترولي ومن ثم عدم تكامل القطاع الحقيقي الذي من شأنه أن يقدم تحديا لدول مجلس التعاون الخليجي قصد تحقيق الهدف المنشود وهو انشاء منطقة عملة مثالية موحدة.

لذلك سوف نقوم بكل من اختبارات تقسيم وتحليل التباين إضافة إلى تلك المتعلقة بكيفية استجابة الصدمات. هذا كله من شأنه أن يوضح لنا الامر عما إذا كان التشابه الكبير بين المتغيرات النقدية هو ناتج لعلاقة تأثير المتغيرات على بعضها البعض داخل المجموعة أم عن مؤثرات خارجية (النفط، استثمار الدولة) .والأهم من ذلك كلّه هل الارتباط القوي لمعدلات النمو يعبر عن مدى التكامل في الاقتصاد الحقيقي أم عكس ذلك.

لذى سوف يتم اجراء الاختبارات على حدى لكل عامل: المستوى العام للأسعار (CPI)، ومستويات النمو الحقيقي(Real GDP) ومعرفة ما إذا كانت لهذه الدول تأثير على بعضها

البعض داخل المجموعة أو ما إذا كانت هناك عوامل أخرى خارجية هي المؤثر (ارتفاع وتقلبات مستويات أسعار النفط على وجه الخصوص).

IV. 1. 1 . الإطار النظري للدراسة:

IV. 1. 2 تعريف السلسلة الزمنية ومركباتها:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا[1].

عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساس لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع. يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء أكان إقليما أو ولاية أو مؤسسة[2] وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة. تجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، وهذه العناصر هي:

[1] David et Michaud, j . »la prévision : Approche empirique d une méthode statistique « Paris édition Masson 1989, p 22.

[2] عبد لعزيز شرابي،الطرق الإحصائية للتوقع الإقتصادي الجزائر 2000، ديوان المطبوعات الجامعية ص 20.

1- الاتجاه العام trend:

هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء أكان هذا التطور بميل موجب أو سالب، إلا أن هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة ويرمز له بالرمز T، تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية، وهذه العلاقة الزمنية قد تأخذ أشكالا مختلفة.

والشكل البياني التالي يوضح حالة وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة الزمنية Y_t:

الشكل 4–1: منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة اتجاه عام:

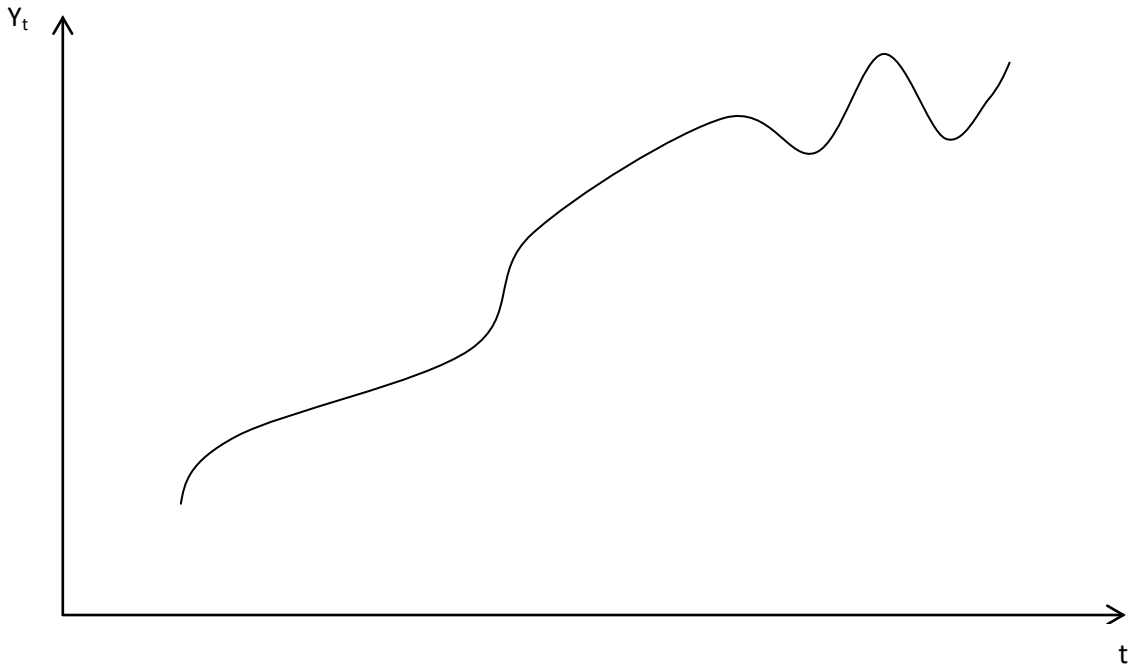

2- التغيرات الموسمية Seasonal variations : هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية، أو هي تقلبات قصيرة المدى تتكرر على

نفس الوتيرة كل سنة[3] ويرمز لها بـ S_t وكمثال لهذه التغيرات العطل والإجازات، الإقبال على نوع من الألبسة في فصل ما ، استهلاك المكيف في فصل الصيف...الخ.

والشكل التالي يوضح حالة وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنية Y_t:

الشكل4-2: منحنى معياري لسلسة زمنية تتضمن مركبة موسمية

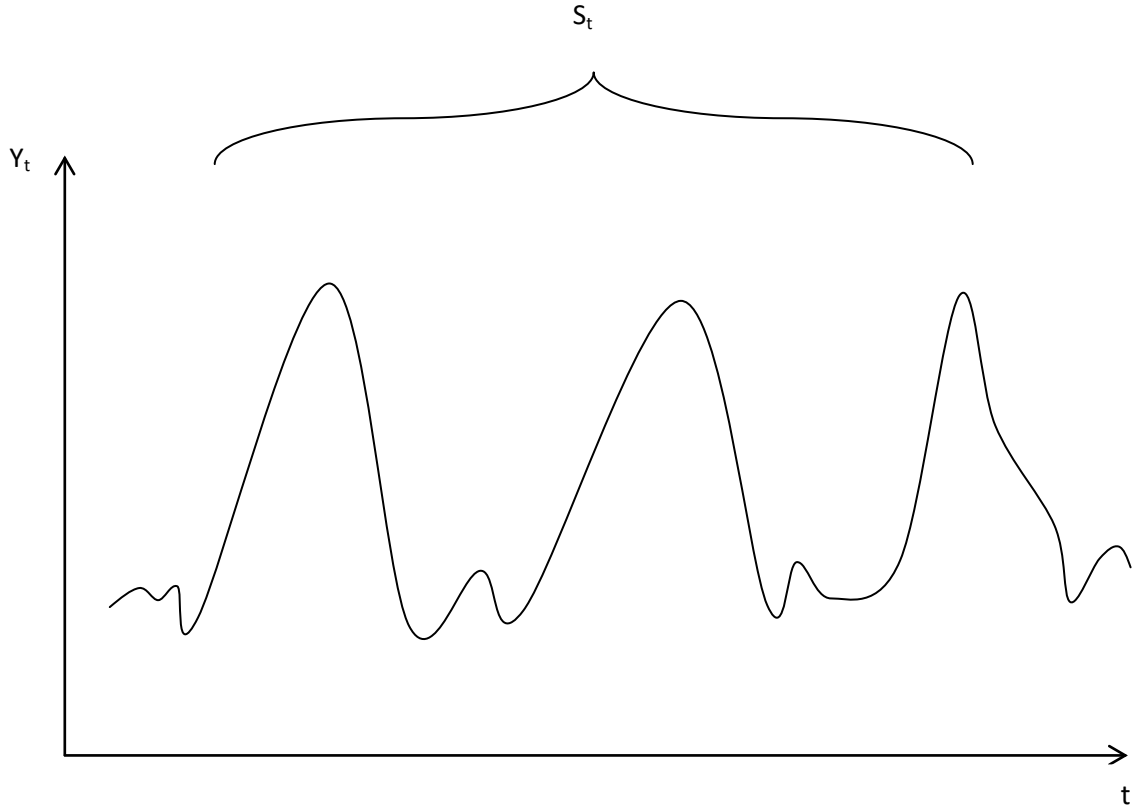

3- التغيرات الدورية: Cyclical variations

تنعكس هذه المركبة في السلاسل الزمنية طويلة المدى، والتي تبرز انتقال أثر الأحوال الاقتصادية مثلا وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية، وبالمقارنة بالتغيرات الموسمية فإن طول الفترة الزمنية غير معلوم وإنما يتراوح عادة بين ثلاث

[3] Grais, B (1978) , »Methode Statistique ».Paris,Dunod. p. 326.

سنوات إلى عشر سنوات وبالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافا كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومداها ونرمز لها بالرمز C_t.

والشكل البياني التالي يوضح حالة وجود مركبة الدورات الزمنية Y_t:

الشكل4-3: منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة دورية.

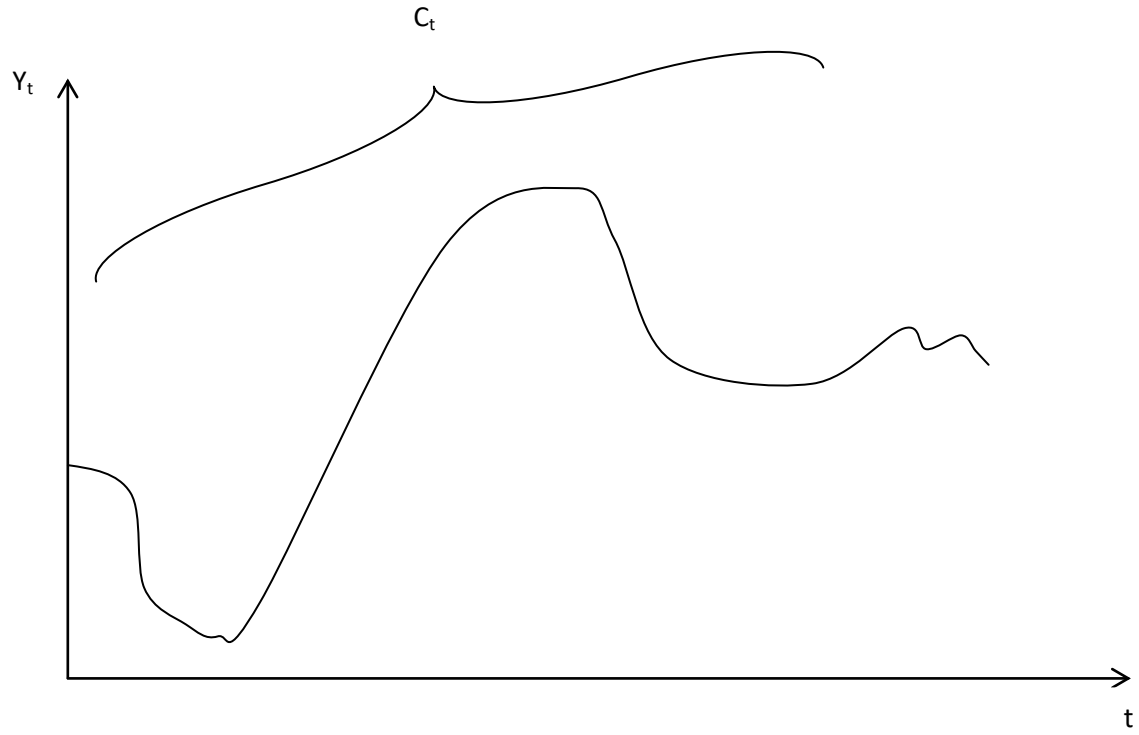

4- التغيرات العشوائية: Random or stochastic variations

وهي تعبر عن تلك التذبذبات غير المنتظمة، وبمعنى آخر هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها ، حيث تنشأ عن أسباب عارضة

لم تكن في الحسبان مثل الزلازل، إضراب العمال. الخ، ويرمز لها بـ: ε_t، والشكل التالي يوضح حالة وجود مركبة عشوائية في السلسلة الزمنية Y_t.

الشكل4-4: منحنى يبين التغيرات العشوائية في السلسلة الزمنية

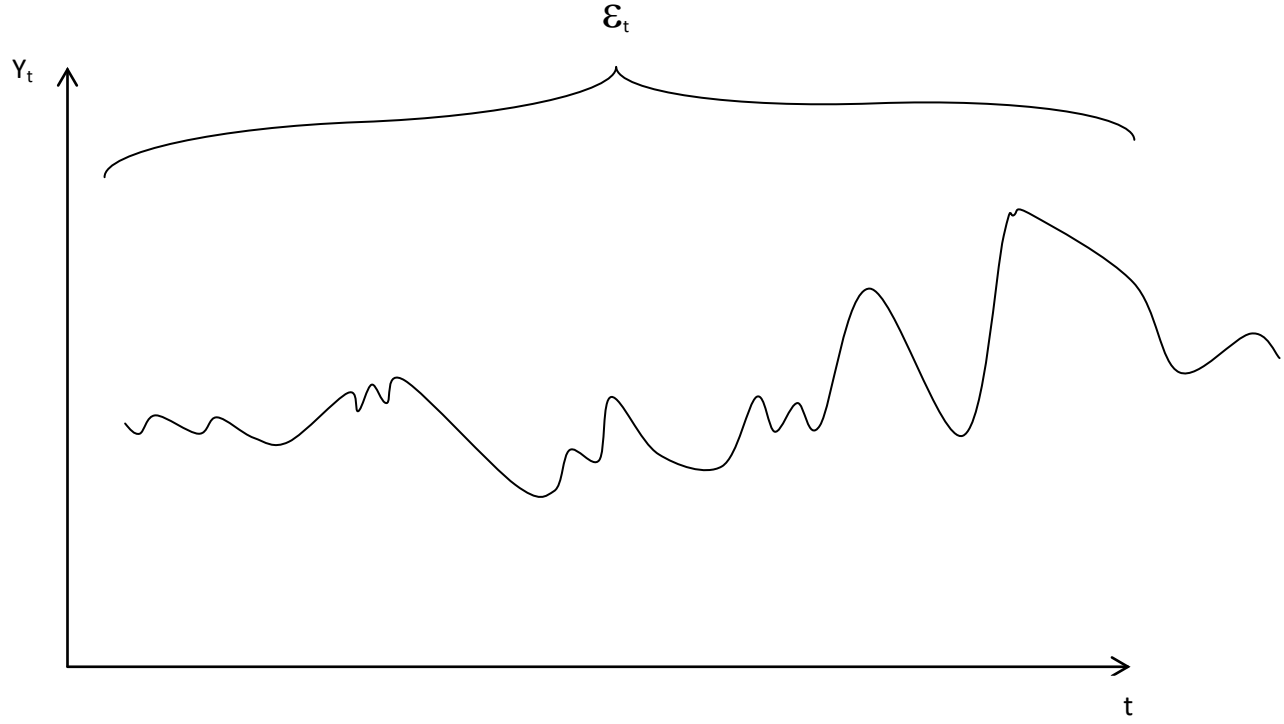

لكي نستطيع إجراء تحليل السلاسل الزمنية إلى مركباتها يجب أن يكون لدينا نموذج لها وهذا يعني أن نجد العلاقة بين مكونات السلسلة الزمنية، وهناك نموذجان شائعا الاستخدام:

أ- نموذج الجمع:

$$Y_r = T_r + S_r + C_r + \varepsilon$$

ب - نموذج الجداء:

$$Y_r = T_r \times S_r \times C_r \times \varepsilon$$

ويمكن معرفة النموذج انطلاقا من حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإذا كان هذان الأخيران ثابتين عبر وحدة الزمن (مستقلين) فإن السلسلة تشكل نموذجا تجميعيا وفي حالة العكس نقول عن السلسلة أنها تشكل نموذجا جدائيا[4]، وعند إجراء تعديلات على النموذج الجدائي نحصل على نموذج تجميعي ويتم تحليل السلاسل الزمنية لعزل المؤثرات المنتظمة، ومعرفة مدى تأثير كل منها على قيمة الظاهرة المشاهدة وبذلك يكون القصد من التحليل رد القيمة الكلية للظاهرة إلى عناصرها المكونة لها[5].

يمكن كشف وجود مركبات السلاسل الزمنية عن طريق تحليل المعلومات بيانيا، فيتمثل الاتجاه العام في تلك المركبة التي تدفع بمنحنى تطور السلسلة عبر الزمن إلى الأعلى (ميل موجب) ، أو إلى الأسفل (ميل سالب) بينما تنعكس المركبة الدورية في الشكل البياني على هيئة قمم أو انخفاضات بشكل منتظم سمح لنا بتحديد فترة حدوث هذه الظاهرة. وأما المتغيرة العشوائية تتمثل في التذبذب الحاصل على مستوى السلسلة، أما المتغيرة الموسمية تتضح من خلال الانتظام الموجود في تسجيل قيمة على الفصل الأخير لكل سنة، أو انخفاض في كل بداية سنة جديدة مثلا. وإلى جانب التحليل البياني يوجد عدة اختبارات إحصائية مخصصة لكشف هذه المركبات منها اختيار دانيال لكشف مركبة الاتجاه العام حيث يعتبر هذا الأخير من أهم المركبات التي تتكون منها السلسلة الزمنية وذلك لأنها تستخدم في عمليات التنبؤ بقيم الظاهرة للفترات الزمنية المستقبلية، ويمكن تقدير هذه المركبة بعدة طرق منها طريقة الأوساط المتحركة للتخلص من الذبذبات الموسمية، حتى يظهر بوضوح الاتجاه

[4] Bourbonnais,R and Terraza,M. (1998), »Analyse des series temporelles en économie « Paris,PUF, p 15.
[5] علي لزعر، الإحصاء و توفيق المنحنيات ،ديوان المطبوعات الجزائرية 2000، ص 141.

العام للظاهرة محل الدراسة، كما يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى[6]. هناك أيضا اختيار كريسكال واليس Kruskall-wallis لكشف المركبة الموسمية ولكن هذه الاختبارات تعتبر غير فعالة بالمقارنة مع اختبار الجذر الوجودي الذي يمكننا من معرفة وجود اتجاه عام أو مركبة موسمية.

IV. 1. 3 السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة:

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، حسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، و أخرى تعرف بالسلاسل الزمنية الغير مستقرة Non stationary time series أي ذات اتجاه.

كون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة أو غير مستقرة). إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. أي أن هذه السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان. أما السلسلة الزمنية الغير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.

نقول على سلسلة زمنية ما مستقرة بمستوى ضعيف Wide sense stationarity، إذا كانت كل من توقعها وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي[7]:

[6]عبد الرحمن بن محمد سليمان أبو عمه، أنور أحمد محمد عبد الله، محمد إبراهيم هنيدي، 1995، ص 197.
[7]تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ج (2)، ص 173.

1- تذبذبات حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن :

$$\square(;_{ç}) = '(;_{ç>Þ}) = ä$$

2- ثبات التباين عبر الزمن:

$$R\square\square(;_{ç}) = '[;_{ç} F '(;_{ç})]^{6} = R=N(;_{ç>Þ})$$
$$= '[;_{ç>Þ} F '(;_{ç>Þ})]^{6} = Û(0) = ê^{6} < » , ÊP$$

3- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$R\square(;_{ç},;_{ç>Þ}) = '[(;_{ç} F ä)(;_{ç>Þ} F ä)] = R\square(;_{ç>Þ},;_{ç>Þ>æ})$$
$$= Û(G)$$

قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني ، هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة، أبسط هذه المقاييس وأكثرها استعمالا هي القيام بتقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين ثم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم، فإذا كان المتوسطان الحسابيان متساويين أو قريبين من بعضهما، نقول أنه لا يوجد اتجاه في السلسلة الزمنية وبالتالي فهي مستقرة، أما إذا كان هناك عدم تساوي ملحوظ فإننا نستنتج أن هناك اتجاه، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، ويمكن التأكد أكثر وذلك باختبار معنوية هذا الاختلاف،(أي التأكد من أن الاختلاف بين المتوسطين معنوي ولم يكن نتيجة الصدفة). هناك أدوات مهمة في تحليل السلاسل الزمنية واختبار

استقراريها، هي دالة الارتباط الذاتي النظرية التي تختلف باختلاف النماذج وتساعد على تمثيل السلاسل الزمنية ميدانيا وأيضا اختبار الجذر الوحدوي الذي يعتبر الأداة الأكثر فعالية.

ولنأخذ مثالا يتمثل في نموذج السير العشوائي (Random Walk) :

$$Y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon \sim IID(0, P_\varepsilon) \quad t=1.....T$$

نستطيع التأكد من حالة عدم الاستقرار عن طريق إيجاد التباين والتباينات المشتركة للسلسلة واختيار ثباتها ، وبأخذ التوقع نجد :

$$\square(;_ç) = '(;_{ç?5}) + '(Ý_ç) = '(;_{ç?5})$$

ويعني ذلك أن هذه السيرورة مستقرة بالنسبة للمتوسط ، أما بالنسبة للتباين فنجد:

$$R=N(;_ç) = R=N(;_{ç?5}) + R=N(Ý_ç) + 2R \quad (;_{ç?5}, Ý_ç)$$

ومع Y_t مستقلة ومتماثلة التوزيع، يكون الحد الأخير للمعادلة أعلاه معدوما ، فنجد في الأخير أن:

$$R=N(;_ç) = R=N(;_{ç?5}) + P_\varepsilon = tP_\varepsilon$$

أي أن:

$$R=N(;_ç) \; M \; R=N(;_{ç?5})$$

والتباين مرتبط بالزمن ، ومنه فإن السير العشوائي غير مستقر بالنسبة للتباين، وهذا كاف لكي تكون السلسلة غير مستقرة، أما إذا أضفنا حدا ثابتا للسير العشوائي فالسيرورة غير مستقرة بالنسبة للمتوسط كذلك ، وبالرغم من ذلك فإن الفروقات الأولى لـ Y_t تعطي سيرورة مستقرة، مادام:

$$\square\square_{\square} = ;_r F_{;} \quad _B \quad = \acute{Y}_{\varsigma}$$

حيث أن ذو تشويش أبيض White Noise ، وهذا يبين أنه من الممكن في بعض الحالات تخصيص نموذج نظري غير مستقر، ثم نعمم سيرورة مستقرة بواسطة الفروقات . ومع هذا فهناك عدة حالات يكون فيها تطبيق الفروقات على السلسلة المستقرة لا يعطي نموذجا مستقرا، تسمى هذه الحالات بالسلاسل غير المستقرة وغير المتجانسة، أما بالنسبة لنموذج السير العشوائي أعلاه فهو سيرورة غير مستقرة أصلا ومتجانسة من الدرجة الأولى.

إن تخصيص نموذج غير مستقر تبعا للفروقات يمكن أن يؤدي بنا إلى عدة مشاكل مثل الحصول على سيرورة لا يمكن تفريقها من أجل الوصول إلى الاستقرار ولهذا فإننا نتفهم لماذا يستخدم نموذج السلاسل الزمنية عدة طرق، بواسطة حساب الفروقات للسلسلة الميدانية من أجل الحصول على سلسلة محولة تظهر بأنها مستقرة، ثم ينظر إلى النموذج الذي يمكن أن يمثل السلسلة المستقرة ومنه نواجه مشكلة كيفية التعرف على السلسلة الميدانية هل هي مستقرة أم لا؟.

إن أول شيء نقوم به هو النظر إلى الرسم البياني للسلسلة، فإذا لاحظنا بوضوح تصاعد (أو تنازل) في الاتجاه العام للسلسلة تكون متوسطات مختلف العينات الجزئية للسلسلة مختلفة، وهذا يعني

عدم إمكانية تعميم الملاحظات على سيرورة مستقرة، والتي تستلزم نفس قيمة المتوسط $E(Y_t)$ بالنسبة لكل فترة t أي أن $E(Y_t)$ غير ثابت بالنسبة للزمن، وإذا فشلنا في تحديد استقرار السلسلة الميدانية من الرسم البياني، يمكن أن ننظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينة أو اختبار الجذر الوحدوي.

IV. 1. 4 اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي:

توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامّة للسلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة حيث تتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة k كما يلي[8]:

$$\rho(G)_i = \frac{\tilde{A}^{\acute{I}}_{\text{ç@Þ>5}}(;_{\text{ç}}\ F\ \ddot{Y})(;_{\text{ç?}\ Þ}\ddot{Y})}{\tilde{A}^{\acute{I}}_{\text{ç@5}}(;_{\text{ç}}\ F\ \ddot{Y})^6}$$

t=1,2,3…T

ويمكن حساب الصيغة من بيانات عينة على النحو التالي:

$$\rho(G) = \frac{\hat{U}(G)}{\hat{U}(0)}$$

حيث:

[8] Michel,T . » Méthodes statistiques en gestion ». Dunod 1994, p.101.

$$\rho(G) = \frac{\tilde{A}(;_{\varsigma} F ;\$)(;_{\varsigma > Þ} F ;\$)}{6 F G}$$

و

$$\gamma(0) = \frac{\tilde{A}(;_{\varsigma} F \ddot{Y})^{6}}{6}$$

حيث Tتمثل حجم العينة و k طول الفجوة الزمنية، وتتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي $\rho(G)$ بين -1 و +1.

ونقول إذن عن سلسلة أنها مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر ، أي أنه في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع K، أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة، فإن الخطوة القادمة هي محاولة تفريقها، لهدف الحصول على سلسلة محولة ومستقرة، وباستعمال w_T كأنه سلسلة مفرقة، يكون لدينا

$$w_T = \nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

$$t=1,2,3...T$$

بعد استعمال الفروقات للسلسلة يمكن النظر إلى كل من الرسم البياني للسلسلة ودالة الارتباط الذاتي، لهدف التأكد من عدم وجود مشكل عدم الاستقرار. إذ بقيت w_T غير مستقرة نواصل حساب الفروقات على الشكل:

$$w_T = \nabla 2\, Y_t$$

$t=3,4,...T$

ومنه يمكن أن نطبق عامل الفروقات Differentiation coefficient مرة واحدة على السلسلة المشتقة:

$$w_T = \nabla d\ Y_t$$

t=d+1,d+2,...,T

لكن عند تحليل دوال الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو تحديد $\rho(G)$ التي تكون معنويا تختلف عن الصفر، بمعنى اختبار الفرضيتين:

$$H_0 : \rho(G) = 0$$

$$H_1 : \rho(G) \neq 0$$

إذ نستطيع استعمال معامل الارتباط الذي يرتكز على إحصائية ستيودنت من جهة، ومن جهة أخرى برهن الإحصائي *Qunennouille (1949)* على أنه من أجل $T \geq 30$ فإن المعامل $\rho(G)$ ينتهي تقريبا إلى القانون الطبيعي ذي متوسط معدوم وانحراف $\frac{1}{\sqrt{T}}$ ومنه يعطى مجال الثقة للمعامل $\rho(G)$ إذا كان المعامل المحسوب $\rho(G)$ خارج هذا المجال فهو يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية α.

في حالة ما إذا كانت بيانات السلسلة مستقرة فإن معاملات الارتباط غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي متوسطه الحسابي 0 وبالتالي إذا كان يقع خارج هذه الحدود وعليه فإننا نفرض فرضية العدم ويكون $\rho(G)$ مختلفا جوهريا عن الصفر.

ولإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية ***Box – pierce*** :

التي تتوزع توزيع x^2 بدرجة حرية K ونسبة معنوية α.

- إذا كان $Q > 6$ نرفض فرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.
- إذا كان $Q < T^6$ نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم وهذا يعني أن السلسلة مستقرة (ساكنة).

كما أنه توجد إحصائية أخرى بديلة تستخدم في إجراء نفس الاختبار السابق تسمى بـ ***Ljung-Box statistic*** وهي إحصائية ***Box-Pierce*** المعدلة [9].

IV. 1. 5 أهم اختبارات الجذور الأحادية *Unit Root tests* :إن اختبارات الجذور الأحادية لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام فحسب بل إنها تساعد على تحديد الطريقة

[9] عبد القادر محمد عبد القادر عطية الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق الطبعة الثانية الإسكندرية ص620. دار الجامعات المصرية 1990 .

المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة.

❖ النموذج ***Trend Stationary TS***: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية ***Deterministic***، وتأخذ الشكل $Y_t=f(t)+\varepsilon_t$ حيث ***f(t)*** دالة كثيرة حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، وε_t تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل $Y_t=\alpha_0+\alpha_1 t+\varepsilon_t$. هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم α_1، α_0 بطريقة المربعات الصغرى العادية وطرح المقدار $\alpha_0+\alpha_1 t$ من Y_t أي $Y_t-\alpha_0+\alpha_1 t$.

❖ النموذج ***Differency Stationary DS***: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية وعشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل $Y_t=Y_{t-1}+\beta+\varepsilon_t$ ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي : $\nabla^d Y_t= \beta+\varepsilon_t$ حيث β ثابت حقيقي ، و***d***: درجة الفروقات. وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج ***d=1*** وتكتب من الشكل $\nabla Y_t= \beta+\varepsilon_t$ وتأخذ هذه النماذج شكلين :

1- إذا كانت $\beta=0$: يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t=Y_{t+1}+\varepsilon_t$ وبما أن εt تشويش أبيض فإن النموذج يسمى : "نموذج السير العشوائي ***Random Walk Model*** " وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

2- إذا كانت $\beta\neq 0$: يسمى النموذج ***DS*** بالمشتقة، ويكتب من الشكل $Y_t=Y_{t+1}+\beta+\varepsilon_t$.

- اختبار ديكي-فولر *Dickey-Fuller (DF) test* :

تعمل اختبارات ديكي- فولار (*Dickey-Fuller 1979*) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (*Deterministic*) أو عشوائية (*Stochastic*). لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى والذي يكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث ε_t: حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

في حالة ما إذا كان معامل الانحدار يساوي الواحد فإن هذا سيؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الأحادي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة و بالتالي فهو يعبر عن وجود اتجاه في البيانات.

لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$

واتضح أن $\phi \neq 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر أحادي، و بالتالي فهو يعاني من مشكلة عدم الاستقرار .وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة (كما ذكرنا أعلاه) بسلسلة السير العشوائي (Random Walk Time Series) وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\nabla Y_t=(\phi-1)Y_{t-1}+\varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t=\lambda Y_{t-1}+\varepsilon_t \qquad ,(\phi-1)=\lambda$$

حيث $\nabla Y_t= Y_t + Y_{t-1}$ والآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$H_0 : \lambda=0$$

$$H_1 : \lambda\neq0$$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda =0$ فإن: $\nabla Y_t=\varepsilon_t$ ، وعندئذ فإننا نعتبر أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى: ***Integrated of order 1*** ، ونرمز لها بـ ***I(1)***، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروقات الأولى للفروقات الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي ***I(2)***، وهكذا..

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي ***I(0)***.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:

1- نقوم بحساب ما يسمى بـ τ بعد تقدير الصيغة $Y_t= Y_{t-1} +\varepsilon_t$ بقسمة ϕ على الخطأ المعياري لها أي: $\tau=\phi/\sigma_\phi$.

2- لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع ، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة ***Dickey & Fuller*** ولذا يعرف هذا الاختبار باختبار ***Dickey-Fuller test (DF-test)***

3- القرار:إذا كانت τ_c المحسوبة < τ_t الجدولية: نرفض فرضية العدم H_0: $\phi=1$ أو $\lambda=0$ ونقبل الفرضية البديلة H_1 : $\phi\neq1$ (أو $\lambda\neq0$) وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

إذا كانت τ_t الجدولية> τ_c المحسوبة نقبل فرضية العدم ونفرض الفرضية البديلة وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار ***Dickey-Fuller*** باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في [10]:

$$\Delta Y_t = (\hat{I} - 1)\,Y_{t-1} + \acute{Y}_t$$

$$\Delta Y_t = (\hat{I} - 1)\,Y_{t-1} + ? + \acute{Y}_t$$

$$\Delta Y_t = (\hat{I} - 1)\,Y_{t-1} + ? + >_t + \acute{Y}_t$$

وإذا وضعنا

$$? - 1 = \lambda$$

تصبح:

[10] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: ص 623. نفس المصدر .

$$\Delta y_t = \lambda \quad + \acute{Y}_{\varsigma} \ \textcircled{R} \ (1)$$

$$\Delta y_t = \lambda \quad + ? + \acute{Y}_{\varsigma} \ \textcircled{R} \ (2)$$

$$\Delta y_t = \lambda \quad + ? + >_{\varsigma} + \acute{Y}_{\varsigma} \ \textcircled{R} \ (3)$$

حيث أن اختبار الفرضية $\lambda = 0 :$ هو نفسه اختبار الفرضية $1 : {}^{*}{}_{4} =$ مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت في الصيغة (2)، وإدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل :

$$\Delta y_t : \lambda = 0 \ (\hat{I} = 1)$$

$$\Delta y_t : \lambda \quad 0 \ (\hat{I} \ M 1)$$

إن مبدأ هذا الاختبار بسيط باعتبار أنه:

* إذا تحققت الفرضية $1 = \hat{I} : {}^{*}{}_{4}$ $(0 = \lambda : {}^{*}{}_{4})$في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.
* في النموذج (3)، إذا قبلنا الفرضية البديلة $(1 \ M \hat{I} : {}^{*}{}_{5})$وكانت bمعنويا مختلف عن الصفر، فإن النموذج من النوع TS يرجع مستقرا بطريقة الانحدار كما تم تبيانه سابقا.
* حسب الفرضية فإن القواعد الاحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار. لذلك عمد كل من ***Dickey-Fuller*** إلى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر

وذلك بمساعدة محاكاة مونتي –كارلو Monte-carlo simulation حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة ، هذه الجداول شبيهة بجداول ستيودنت Student.وبالتالي في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار ***Dickey-Fuller*** المطور.

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ***Dickey-Fuller*** البسيط، فإن النموذج عبارة عن صدمات عشوائية بالافتراض، وفي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لاختبارا ديكي وفولار يسمى في هذه الحالة باختبار ديكي فولار المطور: Augmented Dickey-(1981) Fuller (ADF) test.

إن اختباراتADF ترتكز على الفرضية

$$*_5|\hat{I}| < 1$$

وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى[11]:

$$\square\square_{\square} = \lambda \qquad + \acute{Y}_{\c{c}} \circledR \ (4)$$

$$\square\square_{\square} = \lambda \qquad + ? + \acute{Y}_{\c{c}} \circledR \ (5)$$

[11] Bourbonnais,R, »Econometerie ». 5 édition . Paris ,Dunod (2003), p 234.

$$\Delta y_t = \lambda \qquad + ? + \gamma_ç + Ý_ç \ ® \ (6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة pحسب معيار Akaike أو معيار Schwarz.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية

، حيث $= ; _{ç?\ 6}\ F\ ; _{ç?\ 5} =$ ، $= ; _{ç?\ 7}\ F\ ; _{ç?\ 6} =$ ...الخ.

ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي[12].

اختبار فيليبس وبيرون (1988) Philips and Perron test:

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد **Philips and Perron (1988)** نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF[13]. ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dikey-fuller مع حساب الاحصائيات المرافقة.

2. تقدير التباين قصير المدى $\sigma = \frac{5}{Í} \tilde{A}_{r@5}^{X} B_{Í}^{6}$ حيث تمثل البواقي .

[12] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ص623.. المصدر السابق ,

[13] قبلي زهير.تحديد سعر النفط الخام في الأجلين لبقصير و الطويل باستعمال تقنيات التكامن المتزامن و نمادج تصحيح الخطأ ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير 1999، ص 50.

3. تقدير المعامل المصحح s^2_1 المسمى التباين طويل المدى ، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة ، حيث:

$$s_5^6 = \frac{1}{6}\sum_{r@5}^{X} B_l^6 + 2\sum_{g@5}^{M} l\,1\,F\,\frac{i}{I+1}p\frac{1}{T}\sum_{ç@Ü>5}^{Í} Ý_ç Ý_{ç?Ü}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات Newey- I West المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T على النحو التالي $4\left(\frac{Í}{544}A\right)^{6¤=}$

4. حساب إحصائية فيليبس وبيرون $= ¾\overline{G} \times \frac{kÎ?5o}{Ý_{ñi}} + \frac{Í(Þ?5)Ý_{ñi}}{¾\overline{Þ}}$

مع $= \frac{Ý_·}{q_·}$ والذي يساوي يساوي -1 في الحالة التقاربية (asymptotic) عندما تكونح تشويشا أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون Mackinnon.

اختبار KPSS (**KPSS Test, 1992**)[14] : اقترح Kwiatkowski ; Phllips ; Schmidt ; Shin (1992) استخدم اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة . ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

1. فبعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي : $= Ã_{Ü@5}^{Â} Ý_Ü$

2. نقدر التباين الطويل الأجل s_1^2 بنفس طريقة اختبار فليس وبيرون.

[14] Kwiatkowski ;D, Phllips ;P, Schmidt;P and Shin ;Y. " Testing the null hypothesis of stationary against the alternative of a unit root : how sure are we that economic time series have a unit root " Journal Of Economics, 54,pp 159-178.(1992)

3. نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة $= \frac{5}{\grave{I}_{\cdot}} \frac{\tilde{A}_{\beta 8}^{\mathring{A}} - \grave{I}_{\cdot}}{\acute{I}_{\cdot}}$

* نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski, Phillips, Schmidt.and Shin (1992) .

* نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

إلا أن هناك اختبارات أخرى لاختبار الجدر الأحادي منها اختبار[15] HEGY الذي يختبر وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنية. اقترح هذا الاختبار Hylleberg and al (1990) .

هذه الإحصائية تقارن مع القيم الحرجة لـ Franses and Hobijn (1997) .

IV. 2.نماذج الانحدار الذاتي المتعدد Multivariate Autoregressive models

IV. 2. 1 الصياغة العامة لنموذج VAR:

يكتب نموذج VAR "Vector Autoregressive" لـ k متغير وp تباطؤ على الشكل المصفوفي التالي:

$$\text{?}_{\text{?}} = \hat{I}_{4} + \hat{I}_{5;\,\text{ç?}\,5} + \hat{I}_{6;\,\text{ç?}\,6} + \text{®} + \hat{I}_{\tilde{a};\,\text{ç?}\,\tilde{a}} + \acute{Y}_{\text{ç}},$$

$$P = 1,2,\text{®}\ 6$$

[15] Hylleberg, Engle, Granger and Yoo , "Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimate of the variance of the UK inflation ". Econometrica, vol 5O .(1990). Pp.215-238.

مع:

$$\hat{I}_{\ddot{U}} = \begin{pmatrix} \hat{I}^{5}_{5\ddot{U}} & \hat{I}^{6}_{5\ddot{U}} & \cdots & \hat{I}^{p}_{5\ddot{U}} \\ \hat{I}^{5}_{6\ddot{U}} & \hat{I}^{6}_{6\ddot{U}} & \cdots & \hat{I}^{p}_{6\ddot{U}} \\ \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ \hat{I}^{5}_{p\ddot{U}} & \hat{I}^{6}_{p\ddot{U}} & \cdots & \hat{I}^{p}_{p\ddot{U}} \end{pmatrix}; \quad \hat{I}_{4} = \begin{pmatrix} \hat{I}^{4}_{5} \\ \hat{I}^{4}_{6} \\ \vdots \\ \hat{I}^{4}_{p} \end{pmatrix}$$

$$\text{E} = 1,2,\cdots L, \quad \acute{Y}_{\varsigma} = \begin{pmatrix} \acute{Y}_{5,\varsigma} \\ \acute{Y}_{6,\varsigma} \\ \vdots \\ \acute{Y}_{p,\varsigma} \end{pmatrix}$$

نسمي $\Omega = E(\acute{Y}_{\varsigma}\acute{Y}_{\varsigma}^{T})$ مصفوفة التباين – التباين المشترك للأخطاء وهي ذات بعد (k,k) يمكن أيضا كتابة النموذج بدلالة معامل التأخير حيث:

$$(1 - \hat{I}_{5}L - \hat{I}_{6}L^{6} - \cdots - \hat{I}_{6}L^{6})\,y_{\varsigma} = \hat{I}_{4} + \acute{Y}_{\varsigma}$$

أو:

$$\hat{I}(L)\,y_{\varsigma} = \hat{I}_{4} + \acute{Y}_{\varsigma}$$

أو المتغيرات $Y_{1t},\ldots,Y_{kt}$ تعتبر كسلاسل مستقرة والأخطاء $\acute{Y}_{p}, \ldots,$ ذات تشويش أبيض مستقلة ذاتيا وذات تباينات ثابتة $\hat{e}_{p}^{6}, \ldots,$.

تكون VAR مستقرة إذا وفقط إذا تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة:

- $E(y_{\varsigma}) = \mu, \forall P$
- $\gamma(s,t) = \gamma(s-t,0) \forall s,t$

$$? (\text{Ç}, ; \text{Ç}>\text{Þ}) = ' [(; \text{ç F ä})(; \text{ç}>\text{Þ F ä})] = \Gamma(\text{G}), \hat{\text{E}}\text{P} -$$

بصفة عامة تكون VAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة

$$0 = \text{F} \quad \text{F} \quad \text{F}$$

تحتوي على جذور خارج الدائرة الوحدوية.

يمكن تعميم نموذج VAR إلى نموذج يحتوي على أخطاء مرتبطة ذاتيا من الدرجة (الرتبة) q:

$$= \hat{\text{I}}_4 + \hat{\text{I}}_5; \text{ç?}\,5 + \hat{\text{I}}_6; \text{ç?}\,6 + \text{®} + \hat{\text{I}}_{\tilde{a}}; \text{ç?}\,\tilde{a} + \Theta$$
$$+ \Theta \qquad + \text{®} + \Theta \qquad + \acute{\text{Y}}_{\text{ç}}$$

وهو نموذج ARMA (p,q) متعدد المتغيرات أو VARMA(p, q) الذي يصطلح على تسميته أيضا بـ ARMAX (p, q) ، تكون السيرورة VMAدائما مستقرة وقابلة للقلب إذا كانت جذور كثير الحدود تقع كلها خارج الدائرة الوحدية.

قد يتضمن نموذج VAR متغيرات خارجية (مستقلة) ويسمى بنموذج SVAR " structural Victor AutoRégressive " الذي يأخذ الشكل التالي:

$$\text{Þ} = 1,2, \text{®}\ 6$$

$$= \hat{\text{I}}_4 + \hat{\text{I}}_5; \text{ç?}\,5 + \hat{\text{I}}_6; \text{ç?}\,6 + \text{®} + \hat{\text{I}}_{\tilde{a}}; \text{ç?}\,\tilde{a} + \$_5: \text{ç?}\,5$$
$$+ \$_6: \text{ç?}\,6 + \text{®} + \$_{\grave{a}} : \text{ç?}\,\grave{a} + \acute{\text{Y}}_{\text{ç}}$$

حيث $Y_{1t},\ldots,Y_{kt}$ تعبر عن المتغيرات الداخلية و $X_{1t}, X_{2t},\ldots,X_{rt}$ متغيرات خارجية يمكن أن تحتوي على مركبات عشوائية أو غير عشوائية ، على العموم يطلق على هذا النموذج باسم النظام

الخطي لوجود العلاقة الخطية بين كل المتغيرات ويسمى أيضا بنموذج المعادلات الآنية الحركية (الديناميكية)، باستعمال معامل التباطؤ في النموذج، يكون الشكل المختصر كما يلي:

$$\Phi(L)Y_t = B(L)X_t + B_t$$

ويضرب الشكل المختصر بـ (L) :

$$\Phi_0 = \hat{I}^{-1}(.)\$(.):_{ç} + \hat{I}^{-1}(.)Ý_{ç}$$

حيث: $(.) = \hat{I}^{-1}(.)\$(.)$ يسمى بالشكل النهائي للنظام ويكون هذا الشكل موجودا في حالة ما إذا كانت المصفوفة (L) قابلة للقلب تحت الشرط التالي:

$$\det(\hat{\Phi}(L)) \neq 0$$

IV. 2. 2 تحديد وتقدير نموذجVAR: في حالة النموذج VAR ، يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولية العظمى، يتم تقدير كل معادلة على حدا. النموذج $VAR_{(p)}$ المقدر يكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = \hat{A}_4 + \hat{A}_{5;ç-3} + \hat{A}_{6;ç-6} + \cdots + \hat{A}_{ã;ç-q}$$

نسمي مصفوفة التباين بمصفوفة التباين المشترك لبواقي التقدير.

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة، إذن يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه

العام إلى صيغة النموذج VAR في حالة اتجاه عام ثابت، أيضا يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.

لتحديد درجة النموذج VAR نستخدم معايير المعلومات، فطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي رتبة (درجة) من 0إلى p (p هو العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية).نستعمل مثلا المعايير الثلاثةAkaike وHannan-Quin وSchwarzالمعرفة كما يلي:

$$\text{[illegible]} = \ln|\Sigma| + \frac{2G^2L}{6}$$

$$\text{[illegible]} = \ln|\Sigma| + \frac{2HKCHKC6}{6}G^2L$$

$$\text{[illegible]} = \ln|\Sigma| + \frac{G^2L + J(6)}{6}$$

معk عدد متغيرات النظام،T عدد المشاهدات، p عدد الفجوات الزمنية،[illegible] مصفوفة التباين المشترك للبواقي.

نختار التباطؤ الأمثل وذلك بتصغير المعايير الثلاثة حيث يمكن أيضا استخدام نسبة المعقولية لهذا الغرض انطلاقا من تقدير تباين البواقي. فإذا كان تباين بواقي النموذج المقيد و تباين النموذج الأول(غير المقيد)، فإن إحصائية نسبة المعقولية ( ) تتوزع توزيع X^2 بدرجة حرية تساوي عدد القيود.

التنبؤ:

بعد تقدير معاملات النظام، يتم حساب التنبؤ في الفترةT من أجل T+1لنموذج VAR(1) :

$$\hat{y}_{t}(1) = \hat{A}_4 + \hat{A}_5 y_t$$

من أجل T+2 يكون التنبؤ محسوبا كما يلي:

$$\hat{y}_{t}(2) = \hat{A}_4 + \hat{A}_5 \hat{y}_t(1) = \hat{A}_4 + \hat{A}_5^2 y_t$$

من أجل T+3 لدينا:

$$\hat{y}_{t}(3) = \hat{A}_4 + \hat{A}_5 \hat{y}_t(2) = (I + \hat{A}_5 + \hat{A}_5^2)\hat{A}_4 + \hat{A}_5^3 y_t$$

من أجل T+h (h هو أفق التنبؤ)، يكون التنبؤ على الشكل التالي:

$$\hat{y}_{t}(h) = (I + \hat{A}_5 + \hat{A}_5^2 + \cdots + \hat{A}_5^{h-1})\hat{A}_4 + \hat{A}_5^h y_t$$

عندما يؤول h إلى ما لا نهاية فالتنبؤ يؤول إلى حالة مستقرة لأن 0 إذا كان

وخطأ التنبؤ $\hat{y}_t(h)$ متوسطه معدوم وتباينه معطى بالعلاقة: ε

$$\Sigma_{\varepsilon} = \Psi_4 \Sigma_{\varepsilon} + \Psi_5 \Sigma_{\varepsilon} + \cdots + \Psi_{h-1} \Sigma_{\varepsilon}$$

حيث محسوبة بصيغة التراجع:

ولدينا:

$$\hat{\sigma}_{\varepsilon} = \hat{\sigma}_{5}; \quad \Sigma_{5} = \hat{\sigma}_{5}\Sigma_{5} + \hat{\sigma}_{6}\Sigma_{4} = \hat{\sigma}_{5}^{6} + \hat{\sigma}_{6}$$

$$\Sigma_{\varepsilon} = \hat{\sigma}_{5}\Sigma_{5} + \hat{\sigma}_{6}\Sigma_{4} + \hat{\sigma}_{7}\Sigma_{4} = \hat{\sigma}_{5}^{6} + \hat{\sigma}_{5}\hat{\sigma}_{6} + \hat{\sigma}_{5}\hat{\sigma}_{6} + \hat{\sigma}_{7}$$

تباين خطأ التنبؤ لكل متغير يتم قراءته في قطر المصفوفة Σ_{ε} ومجال التنبؤ عند مستوى 1 ÙR ¤2 معطى بـ:

$$\text{[illegible]} \quad \text{[illegible]} \pm B_{\text{[illegible]}}(D)\,\text{[illegible]}V_{6}\,R{=}N@ \qquad ,;\grave{a}_{1}(D) + V_{6}\,R{=}N@$$

حيث هي القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي.

IV. 2. 3 التحليل الهيكلي Structural Analysis:

IV. 2. 4 السببية Causality :تعتبر مشكلة السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها.

1 اختيار السببية Granger:

اقترحGranger(1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت y_{1t} وy_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين عبر الزمنt، وكانت السلسلةy_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين

التوقعات بالنسبة للسلسلة y_{2t}، في هذه الحالة نقول أن y_{1t} تسبب y_{2t} ، و عليه فإنه يمكن أن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة ، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن وعليه لاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

ليكن النموذج VAR(p) المستقر حيث:

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_{10} \\ \alpha_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_{11}^{(1)} & \alpha_{12}^{(1)} \\ \alpha_{21}^{(1)} & \alpha_{22}^{(1)} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_{11}^{(2)} & \alpha_{12}^{(2)} \\ \alpha_{21}^{(2)} & \alpha_{22}^{(2)} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \cdots + \begin{bmatrix} \alpha_{11}^{(p)} & \alpha_{12}^{(p)} \\ \alpha_{21}^{(p)} & \alpha_{22}^{(p)} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

السلاسل $y_{1t-1}, \ldots, y_{1t-p}$ تعتبر كمتغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات $y_{2t-1}, \ldots, y_{2t-p}$ ، نرى ما إذا كانت مجموعة لا تحسن معنويا من

القدرة التفسيرية للمتغيرات للنموذج VAR. اختيار الفجوات الزمنية يتم بواسطة المعيارين AIC و Schawarz، ليكن:

- ;6ç لا يسبب إذا كانت الفرضية $\hat{I}^{6}_{5\tilde{a}} = 0 = ® = \hat{I}^{6}_{56} = \hat{I}^{6}_{55} :_4 *$ مقبولة.
- ;5ç لا يسبب إذا كانت الفرضية $= \hat{I}^{5}_{6\tilde{a}} = ® = \hat{I}^{5}_{66} = \hat{I}^{5}_{65} :_4 *$ 0 مقبولة.

إذا قبلنا الفرضيتين معا، نتحدث هنا عم ما يسمى بـ: "Feed Back effect" . يمكن استعمال إحصائية فيشر للقيام بالاختبار وهو اختبار انعدام المعاملات، معادلة بمعادلة أو مباشرة المقارنة بين نموذج VAR غير المقيد UVAR والنموذج VAR المقيد RVAR, نحسب نسبة المعقولية $(|\Sigma| \ F \ |\Sigma| = (6 \ F \ ?) \times (+J|\Sigma|)$ التي تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية P ×2 مع:

Σ: مصفوفة التباين- التباين المشتركك لبواقي النموذج المقيد،

Σ: مصفوفة التباين – التباين المشترك لبواقي النموذج غير المقيد،

T: عدد المشاهدات،

C: عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $T^6(2p) < ^2$ ففي هذه الحالة نرفض فرضية وجود القيود، أي هناك سببية وفق Granger.

2- اختبار السببية وفق Sims:

اقترح Sims(1980) اختبارا آخر مختلفا نوعا ما، حيث يعتبر أنه إذا كانت القيم المستقبلية لـ تسمح بشرح القيم الحالية لـ فإن يسبب ، لدينا:

$$\square_{5\square} = \hat{I}^4_5 + \acute{I}_{\ddot{U}@5} \hat{I}^5_{5\ddot{U}}\,;_{5ç?\,\ddot{U}} + \acute{I}_{\ddot{U}@5} \hat{I}^6_{5\ddot{U}}\,;_{6ç?\,\ddot{U}} + \acute{I}_{\ddot{U}@5} \acute{U}^6_{\ddot{U}}\,;_{6ç>\ddot{U}} + \acute{Y}_{5ç}$$

$$?_{6\square} = \hat{I}^4_6 + \acute{I}_{\ddot{U}@5} \hat{I}^5_{6\ddot{U}}\,;_{5ç?\,\ddot{U}} + \acute{I}_{\ddot{U}@5} \hat{I}^6_{6\ddot{U}}\,;_{6ç?\,\ddot{U}} + \acute{I}_{\ddot{U}@5} \acute{U}^5_{\ddot{U}}\,;_{5ç>\ddot{U}} + \acute{Y}_{6ç}$$

- ;6ç لا يسبب إذا كانت الفرضية $\acute{U}^5_5 = \acute{U}^5_6 = \text{®} = \acute{U}^5_{\text{ä}} = 0$: مقبولة
- ;5ç لا يسبب إذا كانت الفرضية $\acute{U}^6_5 = \acute{U}^6_6 = \text{®} = \acute{U}^6_{\text{ä}} =$ 0 : مقبولة

وهنا يتعلق الأمر باختبار فيشر الكلاسيكي (اختبار انعدام المعاملات).

IV. 2. 5 تحليل الصدمات ودوال الاستجابةImpulse Analysis :

كما نعلم نموذج VAR ينمذج العلاقات بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة، إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام، لنأخذ النموذج المقدر التالي:

$$\begin{bmatrix} \Delta y_{1t} \\ \Delta y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_{11}^{4} \\ \alpha_{21}^{4} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_{11}^{5} & \alpha_{12}^{5} \\ \alpha_{21}^{5} & \alpha_{22}^{5} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta y_{1t-1} \\ \Delta y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تغير في y_{1t} خلال فترة زمنية معينة له نتيجة على ε_{1t} و ε_{1t-1} ثم على y_{2t} فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على حد تساوي 1 فإن أثرها يكون كالتالي:

في الفترة t:
$$\begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$$

في الفترة $t+1$:
$$\begin{bmatrix} \varepsilon_{1t-1} \\ \varepsilon_{2t-1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_{11}^{5} & \alpha_{12}^{5} \\ \alpha_{21}^{5} & \alpha_{22}^{5} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$$

في الفترة $t+2$:
$$\begin{bmatrix} \Delta y_{1t-2} \\ \Delta y_{2t-2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_{11}^{5} & \alpha_{12}^{5} \\ \alpha_{21}^{5} & \alpha_{22}^{5} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t-1} \\ \varepsilon_{2t-1} \end{bmatrix}$$

تشكل هذه القيم المحسوبة دالة الاستجابة. حيث تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة ، باعتبار أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية عل أثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمس فإن دوال

الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات. في هذه الحالة نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة ، لأن في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية. إذا كان هناك ارتباط بين صدمتين ـح و ـح فإن صدمة ما على ـح حتما ستكون متبوعة بصدمة على ـح . في هذه الحالة معامل الارتباط سيؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي ـح و ـح ولكن لا تشير إلى اتجاه السببية.

إن مشكل الارتباط المشترك للأخطاء وأثر صدمة على متغير ما قد يعالج بالبحث عن تمثيل الأخطاء بصفة عمودية Orthogonal (مستقلة فيما بينها). لنعتبر تقسيم Σ:

$$\Sigma = \text{''}$$

يتعلق الأمر هنا بتقسيم Choleskiحيث p تعبر عن مصفوفة مثلثية في الأعلى مع عناصرها القطرية الموجبة. ويمكن كتابة الصيغة على الشكل التالي :

$$\text{?}_{\text{?}} = \text{ä} + \sum_{\text{Ü@4}}^{\text{¶}} \text{\%}_{\text{Ü}} 2^{\text{?}\,5} \text{Ý}_{\text{ç?\,Ü}} \qquad \text{?}_{\text{?}} = \text{ä} + \sum_{\text{Ü@4}}^{\text{¶}} \text{/}_{\text{Ü}} \text{R}_{\text{ç?\,Ü}}$$

مع $\text{\%}_{\text{Ü}} 2 = \text{\%}_{\text{Ü}} 2$;

$$\text{R}_{\text{?}} = 2^{\text{?}\,5} \text{Ý}_{\text{ç?\,Ü}}$$

من السهل التأكد من أن للأخطاء مصفوفة تباين- تباين مشترك تساوي المصفوفة الأحادية.

أعمدة MA تمثل استجابة النظام بالنسبة لصدمة مستقلة وطبيعية على خطأ متغير ما بعد الفترة الزمنية t [16].

وكمثال على ذلك نأخذ نموذج VAR لمتغيرين:

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_{11}^{1} & \alpha_{11}^{2} \\ \alpha_{21}^{1} & \alpha_{21}^{2} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

مع:

$$E(\varepsilon_{1t}) = 0$$

$$E(\varepsilon_{2t}) = 0$$

$$E(\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}) = 0$$

بحساب

$$y_{1t} = (\varepsilon_{1t} / 0);$$

نحصل على:

$$y_{2t} = [0 \times \varepsilon_{1t}] + [\alpha_{21}^{1} \times \varepsilon_{1t-1}] + [\alpha_{21}^{2} \times \varepsilon_{1t-2}] + \varepsilon_{2t} + [0 \times \varepsilon_{2t}]$$

[16] للاطلاع أكثر انظر Sims ,C.A « Macroeconomics and reality « . Econometrica Vol 48, 1980

نضع

$$R_{?} = Ý_{6ç} F\ kG¤ê^{6}_{-}oÝ_{5ç}$$

لدينا:

$$R\ (Ý_{5ç}, R_ç) = '\ (Ý_{5ç}, R_ç) = R\ (Ý_{5ç}, Ý_{6ç})_{?\ Ä¤\ \cdot\ -\ ¾k\ :\ ßo} = GF\ G$$

$$= 0$$

أصبحت الأخطاء غير مرتبطة و بالتالي يمكن تحليل الصدمات على المعادلة التالية:

$$?_{?} = kG¤ê^{6}_{-}o;_{5ç} + kÎ^{5}_{65}\ F\ Î^{5}_{55} \times G¤ê^{6}_{-}o;_{5ç?\ 5}$$

$$+ kÎ^{6}_{65}\ F\ Î^{6}_{55} \times G¤ê^{6}_{-}o;_{6ç?\ 5} + Ý_{6ç}\ F\ kG¤ê^{6}_{-}oÝ_{5ç}$$

IV. 2. 6 تحليل التباين Variance Decomposition :

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ رياضيا، نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا. ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.

بعدما تصبح الصدمات طبيعية وعمودية يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج:

$$?_{?} = ä + Í \quad / \ ÜR_{ç?\ Ü}$$

$$Ü@4$$

خطأ التنبؤ في الأفق h يعطى بالعلاقة التالية

$$\text{MSE}(\hat{y}_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} \Phi_i \Sigma \Phi_i'$$

نقوم بتقسيم خطأ التنبؤ من أجل كل مركبة لـ التي نرمز لها بـ لدينا :

$$\hat{y}_{1,t+h} \quad y_{1,t+h} = \sum_{i=0}^{h-1} (\Phi_{i,11} u_{1,t+h-i} + \Phi_{i,12} u_{2,t+h-i} + \cdots + \Phi_{i,1K} u_{K,t+h-i})$$

حيث $(\Phi_{i,11})$ يعبر عن العنصر $(1,1)$ الخاص بالمصفوفة يمكن التعبير عنه بطريقة مختلفة:

$$\hat{y}_{1,t+h} \quad y_{1,t+h} = \sum_{k=1}^{K} (\Phi_{i,1k} u_{k,t+h-1} + \cdots + \Phi_{i,1k} u_{k,t+h-i})$$

بما أن الأخطاء v لا تشكل أي ارتباط وذات تباين يساوي 1، يسهل علينا حساب تباين خطأ التنبؤ:

$$\hat{y}_{1,t+h} \quad y_{1,t+h} = \sum_{k=1}^{K} (\Phi_{i,1k}^2 + \cdots + \Phi_{i,1k}^2$$

مع

$$\Phi_{i,1k}^2 + \cdots + \Phi_{i,1k}^2 = \sum_{i=0}^{h-1} \Phi_{i,1k}^2$$

حيث e_t يمثل العمود رقم i للمصفوفة الأحادية والتي تعبر عن مساهمة خطأ المتغير k في تباين خطأ التنبؤ في الأفق h للمتغير j . وللحصول على التحليل The decomposition بالنسبة المئوية نجعل العبارة على الشكل:

á Û@5

Ü, 6 ?

Þ@5 Ü@4

لنأخذ ثانية النموذج VAR(1) لمتغيرين، تباين خطأ التنبؤ لـ يكتب كما يلي:

$$?_{?}^{6}(D) = \hat{e}_{Q}^{6}[I_{55}^{6}(0) + I_{55}^{6}(1) + \cdots + I_{55}^{6}(DF\ 1)] + \hat{e}_{Q}^{6}[I_{66}^{6}(0) + I_{66}^{6}(1) + \cdots + I_{66}^{6}(DF\ 1)]$$

حيث m_{ii} هي عناصر المصفوفة M

في الأفق h تحليل تباين الأخطاء (Y_{1t} على Y_{2t}) بالنسبة المئوية (على الترتيب Y_{2t} على Y_{1t}) يعطى بالصيغة:

$$\frac{?_{?}^{6}[I_{55}^{6}(0) + I_{55}^{6}(1) + \cdots + I_{55}^{6}(DF\ 1)]}{\hat{e}_{Q}^{6}(D)}$$

$$\frac{?_{?}^{6}[I_{66}^{6}(0) + I_{66}^{6}(1) + \cdots + I_{66}^{6}(DF\ 1)]}{\hat{e}_{Q}^{6}(D)}$$

إذا كانت صدمة معينة على لا تؤثر على تباين خطأ مهما تكن h ، فمن المحتمل أن متغير خارجي باعتبار أن $Y_{5ç}$ و مستقلان .وعكس ذلك إذا كانت لصدمة معينة على أثر كبير على تباين خطأ فإن هذا الأخير متغير داخلي.

IV. 3. الإطار القياسي التطبيقي للدراسة:

IV. 3. 1 .معطيات الدراسة:

المعطيات المستعملة في الدراسة (الاختبارات) هي معطيات مستقاة من كل من مرصد صندوق النقد الدولي للإحصائيات(International Finance statistique IFS) ، مؤشر التطور الدولي(World Development Indicator WDI) للبنك الدولي وقاعدة البيانات الاحصائية الموحدة للدول محل الدراسة(GCC countries) وهي على التوالي : البحرين ،الكويت، سلطنة عمام، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة . حيث تشتمل الدراسة على بيانات سنوية للفترة الممتدة ما بين (1979-2012) وذلك بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية التالية . حيث يعبر الاول عن النمو الحقيقي (Real GDP) بينما يعبر المتغير الثاني عن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك (CPI).

في حين تعبر كل من (World Real GDP) عن مستويات النمو الحقيقي للعالم و (oil price) عن التقلبات في أسعار النفط العالمية.

IV. 4 .الاختبارات الخاصة بمستويات الناتج المحلي الحقيقي:

IV.4.1اختبارات الجذور الأحادية:

كما اشرنا إليه سابقا لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة وقصد التأكد من استقراريتها أو عدمها (في حالة قبول الفرضية العدمية هذا يعني وجود جدور أحادية أي عدم استقرار السلسلة الزمنية والعكس صحيح) اختبرنا الجذر الأحادي لكل متغير على حدا باستعمال معيار

Dickey-Fuller حيث يعتبر هذا الاخير أساسيا لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه الأخيرة لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة. فهي تجنبنا من الوقوع في ظاهرة الانحراف الزائف الذي يعبر عن العلاقة الزائفة بين متغيرين أو مجموعة من هذا الأخير.

أظهرت نتائج الاختبارات بالنسبة للنمو الحقيقي Real GDP النتائج التالية:

كل السلاسل الزمنية الخاصة بالدول الستة للنمو الحقيقي لم تكن مستقرة عند مستوياتها و بالتالي أجريت عليها اختبارات الفروقات من الدرجة الأولى فلوحظ فقط استقرار لكل من سلسلة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (1st différence) حيث أصبحت السلسلتان مستقرتان عند I (1) بينما كل من تلك السلاسل المتبقية والخاصة بكل من الكويت وسلطنة عمان وقطر والبحرين لم تصبح مستقرة إلا بعد اجراء الاختبارات للفروقات من الدرجة الثانية حيث تبين أنها أصبحت مستقرة عند هذه المستويات (2nd différence) وبالتالي يصبح :

السلسلة BAHRAIN GDP مستقرة I (2)

السلسلة KUWAIT GDP مستقرة I (2)

السلسلة OMAN GDP مستقرة I (2)

السلسلة QATAR GDP مستقرة I (2)

السلسلة SAUDI GDP مستقرة I (1)

السلسلة UAE GDP مستقرة I (1)

والجدول التالي يلخص ذلك:

الجدول4-1: نتائج الاستقرارية للنمو الحقيقي:

الدول الاحتمال عند المستويات	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات
الاحتمال عند المستويات الاحتمال عند التفاضل 1 الاحتمال عند التفاضل 2	1.0000 0.9901 (0.0000)	1.0000 0.9385 (0.0000)	0.9881 0.1997 0.0009)	1.0000 0.9602 (0.0000)	0.9188 (0.0000)	0.9999 (0.0006)

*مستقرة عن مستويات التفاضلية الأولى.

**مستقر عند المستويات التفاضلية الثانية.

القيم الحرجة للإختبار عند مستوى معنوية 5%

IV .2.4اختبار إتجاه العلاقة السببية:

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وجعلها مناسبة للاختبارات الموالية قمنا بإجراء اختبار Granger لدراسة السببية فلوحظ ضعف النتائج المتحصل عليها .بمعنى آخر أن معدلات النمو الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي ليست المسؤولة عن التأثير على بعضها البعض بصفة واضحة في ظل المجموعة إلا نادرا و بصفة جد ضعيفة في بعض الإتجاهات .ربما هذا راجع لكون بعض هذه الدول تمثل فيما بينها عن بعض الشراكات المحدودة (معنى آخر ربما كونها أكبر متعامل أو شريك اقتصادي لها ضمن المجموعة) .هذه النتائج تعكس ما افترضاه مسبقا عن ضعف احتمالية تكامل القطاع الحقيقي وإنما هذا الإرتباط الكبير الحاصل يفترض في هذه الحالة أنه ناتج عن حدوث تأثير خارجي (أسعار النفط) .باعتبار أنها لا تفسر بعضها البعض (اختبارات مستويات النمو الحقيقي،

وكل النتائج المحصل عليها موجودة في الملاحق مع نهاية الفصل) قمنا بإجراء اختبارات أكثر تعمقا تمثلت في تلك المتعلقة بتقسيم التباين قصد معرفه درجة تأثير هذه المتغيرات فيما بينها بعدما تبين اتجاهها(لا تؤثر فيما بينها) وبالتالي التأكد من صحة فرضية ضعف درجة هذا التأثير البيني داخل الدول الأعضاء لمستويات النمو الحقيقي .

3.4.IV.اختبارات شعاع الانحدار الذاتي VAR:

لا يمكن الاكتفاء بتثبيت السلاسل المدروسة وعدم ازالة مركبة الاتجاه العام للسلاسل الذي من شأنه أن يدفع بنا إلى التنبؤ بانحدار زائف وحتى إذا كان معامل التحديد (R2) للعلاقة المقدرة عاليا نسبيا كما هو الحال في دراستنا وقيم (t) المحسوبة كبيرة . نحصل بذلك على اقتران أو ارتباطية وليس على العلاقة السببية المرغوب فيها لإظهار توجه التأثير بين المتغيرات أو عدمه.

ومن بين المؤشرات التي ستمح بتحديد درجة الشك حول الانحدار المقدر مع التنبيه إلى امكانية وجود انحدار زائف هو أن يكون معامل التحديد (R2) أكبر من احصائية (Durbin-Watson) :(R2>D-W) الاحصائية .

حيث أن تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR هي تقنية تسمح من خلال اختباراتها لتقسيم التبيان ودوال الاستجابة بامتحان كل من درجة الإرتباطات بين المتغيرات إضافة إلى درجة التماثل لكل بلد في شدة الاستجابة للصدمات الخارجية والتأثيرات الداخلية.

إن اختبارات العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية يعتمد على اختبار العلاقة السببية ،تقسيم التباين ودوال الاستجابة هذه الاختبارات ترتكز على نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR . المشكل الأساسي الذي يواجهنا عند تقدير نماذج VAR هو تحديد شكل المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج في هذا الاطار نشير إلى أن هناك توجهين:

التوجيه الاول: يقوده Sims 1980 حيث يشير إلى أن مفاضلة السلاسل الزمنية الغير مستقرة يفقدها بعض المعلومات المتعلقة بالظاهرة المدروسة لذلك يجب استخدام سلاسل زمنية في المستويات حتى ولو كانت غير مستقرة.

أما التوجيه الثاني: فيقوده Madala 1998وKim اللذان يركزان على كفاءة النموذج أكثر من المعلومات التي يحتويها هذا الاخير . لذلك وتفاديا للانحدار الزائف فهما يركزان على اختبارات الاستقرارية و اختبارات التكامل المتزامن . فالسلاسل الزمنية المستقرة تستعمل في مستوياتها أما السلاسل الزمنية الغير مستقرة والتي لا تربط بينهما علاقات تكامل متزامن فإنها تستعمل في تفاضلاتها المستقرة في حين السلاسل الزمنية الغير المستقرة والتي تربط بينها علاقة تكامل متزامن فإنها تستعمل في المستويات ويضاف إليها حدّ لتصحيح الاخطاء.

IV.4.4.اختبارات تقسيم التباين:

أظهرت نتائج اختيارات تقسيم التباين للنمو الحقيقي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي عن نسب قليلة التأثير لهذه الدول على بعضها البعض . بينما كانت تعتبر الدول نفسها المفسر الكبير لنسب وقيم النمو الحقيقي اتجاهها . واكتفت الدول الاخرى بتفسير نسب قليلة لا توحي بأهمية إقتصادية لتأثير هذا الأخيرة . وإنما تعكس عن علاقة شراكة اقتصادية مبرمة بين هاتين الدولتين أو أنها تفسر اتجاه أكبر متعامل اقتصادي ضمن المجموعة مع تلك الدولة أو أخرى . هذا ما يدفعنا إلى استنتاج أن التشابه الكبير في معاملات ارتباط معدّلات النمو الحقيقي يعكس عن شدة تشابه هذه الاقتصاديات باعتبارها دولا تعتمد على الريع البترولي و مدخلاته ، ولا تعكس ولا تفسر اطلاقا عن قوة وتكامل القطاع الحقيقي بل أظهرت نتائج الاختبارات عكس ذلك . حيث لوحظ ضعف واضح في شدة تفسير التكامل للقطاع الحقيقي باعتبار هذه الدول تمثل المفسر الكبير لمعدلات النمو الحقيقي وان نسب الدول الأخرى لا تمثيل إلا نسبا ضعيفة . إلا أنه يمكن القول أن هذه النسبة الضعيفة في التمثيل كانت تختلف من دولة إلى أخرى ضمن المجموعة فبينما سجلت دولة البحرين

والإمارات العربية المتحدة أقل نسبة في تفسير النمو الحقيقي بنفسها بمعنى آخر كانت الدولتين الاكثر تفسيرا للنمو الحقيقي للدول الأخرى ضمن المجموعة الخليجية وهذا معقول باعتبار أن هاتين الدولتين تعتبران الاكثر تنوعا من حيث اقتصادياتها و الأقل نسبة في اعتمادها على قطاع المحروقات . حيث عملت هاتين الأخيرتين على تنويع القطاع الاقتصادي الحقيقي لدولتيهما وهما تعتبران الدولتين الاكثر تنوعا داخل المجموعة والأكثر تصديرا ضمن التجارة البينية لدول GCC . في حين تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الاكثر تأثيرا على هاتين الاخيرتين بالتوالي (البحرين، الإمارات العربية المتحدة). بمعنى آخر إن هذه الاخيرة تشرح بنسب أكبر من مجموع الدول الاخرى لقيم النمو الحقيقي في هاتين الدولتين .بينما تتأثر هاتين الأخيرتين بنسب قليلة من طرف مجموع الدول الأخرى لمجلس التعاون الخليجي .

وعلى عكس ذلك تعتبر دولة المملكة العربية السعودية الدولة الاقل تأثرا بمجموع الدول الاخرى اضافة إلى كل من دولتي قطر والكويت و التي تمثل نسب تفسيرهم لأنفسهم من خلال نسب تقسيم التباين الاكبر ضمن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي . حيث يمكن إرجاع تفسير ذلك بأن هناك عوامل خارجية أخرى غير ذلك المدروس تؤثر بصفة كبيرة على هاته الدول اكثر من أخرياتها (أسعار النفط العالمي) . و ذلك باعتبارها الدول الأكثر اعتمادا على قطاع النفط مقارنة بنظيراتها ضمن المجموعة ، كما يمكن القول انها الدول الأقل تحقيقا للتكامل الاقتصادي للقطاع الحقيقي باعتبارها الدول الاقل تنوعا في انتاجها وتوجهها نحو اقتصاد النفط.

فيما يخص دولة سلطنة عمان يبقى المفسر الكبير دائما للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضمن المجموعة هو عمان نفسها. إلا انه هناك تأثير لكل من دولي الكويت و المملكة العربية السعودية بنسب ضعيفة مع وجود تأثير أيضا لباقي الدول لكن بنسب ضئيلة جداّ.

في الأخير يمكن القول أنه ضمن هذا التأثير الضعيف تعتبر كل من دول المملكة العربية السعودية ، الكويت، ودولة قطر الأكثر تأثير على باقي دول الاعضاء لمجموعة GCC من خلال

تحليل اختبارات تقسيم التباين المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي . وهي على ذلك تعتبر الدول الاقل تحقيقا للتكامل الاقتصادي للقطاع الحقيقي ضمن المجموعة الخليجية على خلاف كل من دولتي البحرين والإمارات العربية المتحدة اللتان تعتبران الرائدتان في هذا المجال وإن كان بنسب ضعيفة لكن مقارنة مع باقي الدول هما الأولتان في تحقيق تقدم فيما يخص هذا المعيار .

IV .5.3.اختبارات دوال الاستجابة:

من ناحية اخرى يتم استخدام دوال الاستجابة الفورية لقياس تأثير الصدمات خلال فترات زمنية محددة . هاته الأخيرة ستمكننا في دراستنا من معرفة مدى تأثير الصدمات البينية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول GCC فيما بينها . وبالتالي في حالة تشابه هذه الأخيرة بصفة كبيرة فهذا يعني أن السياسات الاقتصادية التي سيتم تطبيقها في المستقبل سوف لن تقوم بخلق توترات أو تناقضات فيما يخص صياغة أو تطبيق هذه الأخيرة.إضافة الى ذلك فهي ستسمح لنا بمعرفة وجهة و مدى استمرار هذه الإضطرابات المحتملة .

أظهرت نتائج الاختبارات لدوال الإستجابة لناتج النمو الحقيقي الواردة في الملاحق الخاصة بهذا الفصل التشابه إلى حدّ كبير في طريقة الاستجابة للصدمات . حيث لوحظ عليها الاستقرار الدائم وذلك على عموم المنحنيات المشاهدة . أما فيما يخص فترات الاستجابة والعودة إلى الإستقرار فكانت كلها على المدى القصير إذ لم يتم ذلك في مدة أقصاها الفترة الثالثة كأعلى تقدير.إن كان هذا يدل على شيء فهو يدل على ضعف التأثير الملاحظ لمستويات النمو الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء على بعضها البعض .

فيما يخص دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين باعتبارهما الدولتان الأكثر تنوعها لاقتصادياتها فلم يكن هذا التأثير إلا على المدى القصير جدّا الفترة الثانية والثالثة ويعود الاستقرار إلى محله (موضعه).

يمكن القول أن هناك تشابه كبير في شكل هياكل الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي إضافة إلى عدم تأثير الكبير لهذا الناتج المحلي الحقيقي بين الدول الأعضاء و بالتالي الجعل من احتمالية تشابه الصدمات المؤثرة على هذه الدول أمرا حتميا إلى حدّ ما وهذا ما أكدته معظم الدراسات السابقة المقامة كتلك Abu-Bader(2008) , Abu Qarnو (2008)Bacha Obiyathulla Ismath.

IV .4.الاختيارات الخاصة بمستويات التضخم:

IV .1.4.إختبارات الجذور الأحادية:

على غرار ما قمنا به مع مستويات النمو الحقيقي تم الشروع قبل الدراسة في التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية لمعطيات الدراسة الخاصة بمستويات التضخم باعتبار أن هذه الخطوة جد مهمة وأساسيه للتحقق من سلامة النتائج المتحصل عليها من خلال القضاء على مستويات الانحراف الزائف. الذي يمكنه أن يلم بالظاهرة وبالتالي فإن القضاء عليه يعتبر ضروريا أولا لمتابعة الدراسة و إجراء الاختبارات وثانيا حتى تكون النتائج المتحصل عليها تتمتع بالمصداقية وخالية من التشوهات . بحيث لا يتم إستبعاد إمكانية تقديمها للسلطات السياسية قصد اتباعها من أجل تعديل مساراتها لتلبية الرغبة في تحقيق الأهداف المسطرة و المنشودة .

وأظهرت نتائج الاختبارات الجذور الأحادية لمستويات التضخم النتائج التالية:

كل السلاسل الزمنية للدول الست الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي (GCC countries) لم تكن مستقرة عند مستوياتها و بالتالي أجريت عليها اختيارات الفروقات من الدرجة الأولى فلوحظ استقرار لكل من السلاسل المعبرة عن الدول التالية: البحرين، سلطنة عمان وقطر (1^{er} Différence) حيث أصبحت السلاسل الزمنية مستقرة عند I (1) . بينما تلك السلاسل الزمنية الخاصة بكل من الدول المتبقية وهي الكويت، الامارات العربية المتحدة: والمملكة العربية السعودية، لم تصبح مستقرة إلا بعد اجراء اختبارات الفروقات من الدرجة الثانية حيث

أصبحت مستقرة عند (2) I (2nd Différence) وبالتالي يصبح شكل استقرار السلاسل الزمنية كالتالي:

السلسلة BAHRAIN CPI مستقرة عند(1) I

السلسلة KUWAIT CPI مستقرة عند (2) I

السلسلة OMAN CPI مستقرة عند (1) I

السلسلة QATAR CPI مستقرة عند (1) I

السلسلة SAUDI CPI مستقرة عند (2) I

السلسلة UAE CPI مستقرة عند (2) I

والجدول الموالي يوضح تلخيص النتائج الاختبارات للاستقرارية:

الجدول4–2: نتائج إختبارات الاستقرارية للتضخم (CPI).

الدول الاحتمال عند المستويات	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات
الاحتمال عند المستويات الاحتمال عند التفاضل 1 الاحتمال عند التفاضل2	0.9355 (0.0178)	0.9974 0.05555 (0.0000)	0.9671 (0.0113)	0.9857 (0.0075)	0.9137 0.2466) (0.0000	0.9736 0.0879 (0.0000)

*مستقر عند المستويات التفاضلية من الدرجة الأولى

**مستقر عند المستويات التفاضلية من الدرجة الثانية

القيم الحرجة للإختبار عند مستوى معنوية 5%

إختبارات الاستقرارية لهاته السلاسل الزمنية توحي أو تدع الشك حول إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين كل من (الكويت، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة) من جهة والبحرين ،عمان وقطر من جهة أخرى. وللتأكد من صحة هاته الفرضية سوف نجري اختبارات التكامل المتزامن Johansen S (1990) وJuselius K.

IV .2.4.اختبارات التكامل المتزامن (Cointegration test):

أظهرت نتائج اختبارات التكامل المتزامن Johansen على وجود ثلاث علاقات للتكامل المتزامن للدول الثلاث محل الاختبارات وذلك ضمن المجموعتين الاثنين التاليتين:

1) فيما يخص كل من الكويت والسعودية والامارات

Hypothese	Eigen value	Trace statistic	0.05 Critical value	Prob* *
None *	0.672080	63.83573	29.79707	0.0000
Atmost 1*	0.447336	30.38618	15.49471	0.0002
Atmost *2*	0.342866	12.59600	3.841466	0.0004

*وجود ثلاث حالات للتكامل المتزامن عند مستويات معنوية 5% .

الجدول4-3: اختبارات التكامل المتزامن للمجموعة (الكويت، السعودية ،الإمارات)

2) فيما يخص البحرين، عمان، وقطر

Hypothese	Eigen value	Trace statistic	0.05 Critical value	Prob* *
None *	0.498663	41.89242	29.79707	0.0013
Atmost 1*	0.299381	20.48765	15.49471	0.0081
Atmost *2*	0.262951	9.458121	3.841466	0.0021

*وجود ثلاث حالات تكامل المتزامن عند مستويات معنوية 5%.

الجدول4-4: اختبارات التكامل المتزامن للمجموعة (البحرين، عمان، قطر) أظهرت اختبارات التكامل المتزامن عن وجود ارتباط بين مجموعتين من الدول :

فيما يخص المجموعة الأولى و المشتملة على كل من دول الكويت ،الامارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية فجاءت النتائج بوجود 3 علاقات تكامل متزامن بين الدول الثلاث حيث يمكن تفسير هذا كله بما يلي :

1- يمكن اعتبار أن الدول الثلاث هي الأقل تأثرا ضمن دول المجموعة بعضها البعض .بمعنى هي التي تسجل أقل نسب تأثر من قبل الدول الأخرى ضمن المجموعة.

2- كذلك يمكن توقع ان محددات التضخم داخل هذه المجموعة من الدول هي نفسها ومتشابهة بنسبة كبيرة . بمعنى أنها تتأثر بنفس العوامل والصدمات في التضخم بنسب أكبر من باقي الدول الممثلة للمجموعة الأخرى .أي أن هذه المحددات للتضخم بالنسبة لهذه المجموعة من الدول هي على درجة عالية من التشابه والتجانس.

3- كما يمكن ربط ذلك إلى طول فترة الاستجابة لهذه الصدمات داخل هذه المجموعة (بغض النظر عما إذا كانت بنسب عالية أو ضعيفة وإنما بالفترة اللازمة لرجوع الاستقرار مقارنة بالمجموعة الثانية)

4- ربما أيضا يمكن استنتاج أن تشابه هذه الهياكل ناتج عن شدة ترابطها مع الخارج وليس مع دول مجلس التعاون الخليجي .

أما فيما يخص المجموعة الثانية والمتكونة من كل من : البحرين ، قطر وعمان فهي أيضا جاءت الاختبارات فيها تدل على وجود 3 علاقات تكامل متزامن بين مجموع الدول حيث يمكن تفسير ذلك بما يلي :

1 اعتبار هذه الدول أكثر تأثرا نسبيا ضمن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي مع بعضها البعض، باعتبار أنها تمثل أكثر قيما نسبيا للتأثر من طرف باقي دول المجموعة الأعضاء.

2 كذلك يمكن توقع تشابه محددات التضخم ومسبباته بالنسبة لهاته الدول مقارنة بما هي عليه في المجموعة الأولى السابقة ، مما يمكن شرحه بطريقة النمودج الجاذبية (Gravity Model) Aljamah 2010.

3 يمكن إرجاع ذلك إلى قصر فترة الإستجابة للصدمات مقارنة بتلك ماهي عليه في المجموعة الأولى بغض النظر عما إذا كانت النسب عالية أو ضعيفة وإنما يقارن بالفترة اللازمة للرجوع إلى الاستقرار.

تجدر بنا الإشارة أن علاقة التكامل المتزامن التي تدل على وجود علاقة طويلة المدى بين هاتين المجموعتين من الدول تعكس جهة ومسار سير معدلات التضخم داخل المنطقة لاكنها لا تعني عن تسجيل أرقام أو معدلات متساوية للتضخم داخل أعضاء المجموعة . فعلى الرغم من علاقة التكامل المتزامن التي توجد بين كل من المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة والكويت التي تفسر بعدة عوامل كالسابق شرحها إلا أن المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول الأقل تسجيلا لمعدلات التضخم داخل الدول الأعضاء على عكس كل من الامارات العربية المتحدة والكويت . وهذا يدل أنه على الرغم من التشابه العالي لمؤثرات ومحددات التضخم بين الدول الأعضاء الست على العموم و الدول الثلاثة على الخصوص إلا أن المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول الأقل تسجيلا لنسبة معدلات التضخم والأكثر امتثالا عند شروط المجموعة والمتمثل تحديده بمتوسط مرجح محصور بين (1.5% و 2%) . هذا يعني أم المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول الأكثر محاربة وتحكما في ظاهرة التضخم داخل المجموعة بتسجيلها متوسط مرجع 0.8 % متبوعة بكل من سلطنة عمان والبحرين بقيمة (0.9 % و 1.53%) على التوالي ثم تأتي كل من دول الامارات العربية المتحدة ، قطر والكويت على التوالي بالنسب التالية (3.88% ،2.95%،2.83%).

في الأخير يمكن القول أن معدلات التضخم تتسم بالتشابه الكبير داخل عموم دول GCC كم هو موضح وكما تم توضيحه أيضا في الفصل السابق من خلال معاملات الارتباط الجغرافي إلا أنه

يوجد اختلاف طفيف بين هذه الدول في الشكل والعمق .فالأول من خلال تصنيفها في كيفية إمكانية الاستجابة والمحددات المؤثرة في هذا الأخير .أما الثانية فتتمثل في مدى قدرة هذه الدول على تسليط وتفعيل الإمكانيات اللازمة للحفاظ على مستويات هذا الأخير في أقل درجات ممكنة كما تم الاتفاق عليه من قبل دول مجلس التعاون الخليجي قصد بلوغ تحقيقي هدف العملة المثالية.

لذلك كله سوف يتم اجراء اختبارات أخرى تشتمل في كل من تقسيم التباين ودوال الاستجابة وذلك لفهم معمق للظاهرة بصفة أكثر قصد تحديد السياسات اللازم اتباعها والقرارات الواجب إتباعها و التي من شأنها توفير السير الحسن للمنطقة بأقل التكاليف.

IV .3.4.اختبارات تقسيم التباين:

كما تم توضيحه في قسم اختبارات النمو الحقيقي أظهرت نتائج اختبارات تقسيم التباين بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي لمستويات التضخم عن وجود نسب لتأثير هذه الدول على بعضها البعض لكن باختلاف درجاتها و معاملاتها .فبينما كانت كل من المملكة العربية السعودية ، الكويت والإمارات العربية المتحدة الدول الأقل تأثرا بنظيراتها من الدول، حيث لم تتأثر دولة الكويت من قبل أي دول من دول مجلس التعاون الخليجي حسب اختبارات تقسيم التباين بينما تأثرت المملكة العربية السعودية بدولة الكويت فقط في حين تأثرت دول الامارات العربية المتحدة بكل من دولتي المملكة العربية السعودية والكويت . أما دولة البحرين فتأثرت بكل من المملكة العربية السعودية على حدى ودولتي الكويت و الامارات العربية المتحدة بدرجة أقل. بينما تأثرت سلطنة عمان بكل من دولتي الكويت والمملكة العربية السعودية لكن هذه الأخيرة بدرجة أقل وفي الأخير تأثرت دولة قطر بكل من المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة والكويت.

يرجع تفسير ذلك أن دولة الكويت الدولة الأقل تأثرا ضمن المجموعة من طرف الدول الاعضاء باعتبار هذه الاخيرة الدولة الاكثر اعتمادا على العالم الخارجي (خارج دول GCC) في معاملتها الاقتصادية والدولة الأقل نسبة في قيمة التجارة البينية للدول الأعضاء .كذلك تسجيلها

أقل نسبة في تنويع قطاع صادراتها خارج المحروقات أما فيما يخص المملكة العربية السعودية فهي تعتبر أكبر شريك اقتصادي لكل دول التعاون الخليجي والمسجل لأكبر نسبة مستورد للتجارة البينية ضمن المجموعة بينما عكس ذلك فهي تعتبر من أضعف الدول نسبة في التصدير داخل المجموعة أما فيما يخص نتائج كل من البحرين والامارات العربية المتحدة ضمن التأثير داخل دول مجلس التعاون الخليجي فيمكن عكسها لتنويعها الاقتصادي والأقل اعتمادا على قطاع النفط مقارنة بباقي الاعضاء.

IV .4.4.اختبارات دول الاستجابة:

من جهة أخرى تسمح اختبارات دول الاستجابة في نموذجنا بمعرفة وتوقع كيفية تصرف المتغيرات الأخرى نتيجة عوامل وعوارض غير متوقعة انتقال تأثير صدمة غير متوقعة .بمعنى اخر ملاحظة كيفية انتقال تأثير صدمة غير متوقعة على متغير واحد إلى المتغيرات الاخرى في النموذج . بمعنى مدى تأثير الصدمات البينية لمستويات التضخم لدول GCC عن بعضها البعض . هذا من شأنه توضيح وفهم مسار هذه الظاهرة داخل الدول الاعضاء، إضافة إلى الدول الاكثر تأثيرا وتلك التي يمكنها الاستفادة من تجارب نظيراتها .أو تحديد مدى التشابه الذي من شأنه أن يقلل من مدى شدة الصدمات المحتملة الناتجة عن التخلي على السياسة النقدية جراء الانضمام إلى منطقة عملة موحدة. فتشابه التقارب النقدي من شأنه عدم خلق اضطرابات داخل المجموعة الخليجية وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات فيما يخص السياسات المعتمدة قصد محاربة الفوارق بين مجموع الدول الأعضاء A.Istaitieh (2007) .

أظهرت نتائج الإختبارات لمستويات التضخم بين دول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي GCC والواردة كلها بالملاحق الخاصة بهذا الفصل إلى تشابه كبير في طريقة الاستجابة . مع تسجيل بعض الفوارق الملاحظة كتلك المتعلقة بدرجة الزمن اللازم للرجوع إلى مستويات الاستقرارية . كانت كل من المملكة العربية السعودية ، الكويت الدولتان القريبتان إلى تحقيق الاستقرار في ظل فترة

اقل و كان ذلك بعد الفترة الأولى أو الثانية في حين سجلت معظم الدول الاخرى مستويات رجوع إلى استقرار بعد الفترة الرابعة عموما مع تسجيل مستويات صدمات أعلى مقارنة بتلك المسجلة في كل من دولتي البحرين وسلطنة عمان.

بعد معرفة كيفية الاستجابة للمتغيرات داخل النموذج لبعضها البعض (بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي) والنتيجة المتحصل عليها فيما يخص التقارب الشديد في الهياكل الاقتصادية ومن ثم التشابه الكبير في الاقتصاديات الذي من شأنه عدم خلق نزاع في انشاء السياسات القادمة ضمن الاتحاد النقدي إضافة إلى التشابه الملحوظ في مستويات التضخم والذي عكس إلى حد كبير درجة التكامل النقدي.

في ظل هذا السياق يجدر بنا بعد معرفة طريقة تفسير الصدمات البينية داخل المجموعة و الناجمة عن المتغيرات الإقتصادية للدول الأعضاء سواء كانت تلك متعلقة بالاقتصاد الحقيقي (والممثلة هنا بمستويات الناتج الإجمالي الحقيقي) أو تلك المتعلقة بالمتغيرات النقدية (والممثلة هنا بمستويات التضخم) وطريقة سيرها سنتوجه لمعرفة كيفية استجابة هذه الدول لصدمات خارجية لذي سنستخدم في تحليلنا هذا طريقة استجابة كل من معدلات التضخم ومستويات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لصدمات خارجية ممثلة في مستويات النمو الحقيقي العالمي وأسعار النفط (باعتبار أن كل هذه الدول المكونة لمجموعة GCC تعتمد في اقتصادياتها على تصدير النفط) .

IV .5.اختبارات الاستجابة للصدمات الخارجية :

IV .1.5.إختيارات الجدور الاحادية:

أظهرت نتائج الاختبارات للاستقرارية فيما يخص السلاسل الزمنية المتعلقة بكل من الناتج المحلي الاجمالي للعالم (World Real GDP) وأسعار النفط (Oil Price) النتائج التالية:

لم تكن السلسلة الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي للعالم مستقرة إلا بعد اجراء اختبارات الفروقات من الدرجة الثانية وبالتالي أصبحت مستقرة عند الدرجة الثانية (2 nd difference) .

أما فيما يخص تلك المتعلقة بأسعار النفط فكانت مستقرة عند الدرجة الأولى (1^{st} Difference) وبالتالي يصبح.

السلسلة World Real GDP مستقرة I (2)

السلسلة Oil Price مستقرة I (1)

و الجدول الموالي يوضح تلخيص ذلك :

الجدول 4–5: نتائج الاستقرارية لكل من World Real GDP و Oil price .

الاحتمالات عند المستويات	World Real GDP	Oil Price
الاحتمال عند المستويات	1.0000	0.9461
الاحتمال التفاضل 1	0.5716	*(0.0000)
الاحتمال عند التفاضل 2	**(0.0000)	

*مستقرة عند المستويات التفاضلية من الدرجة الاولى.

**مستقرة عند المستويات التفاضلية من الدرجة الثانية .

القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5 %.

IV .2.5.اختبارات دوال الاستجابة:

بعد ذلك سوف يتم اجراء اختبارات دوال الاستجابة فيما يخص عموم دول (GCC) الاعضاء وذلك لمعرفة طريقة استجابتها للصدمات الخارجية المحتملة و التي كانت ممثلة في بحثنا

بكل من (World Real GDP) والذي يعتبر عن صدمة خارجية ممثلة في صدمات العرض بينما الاخرى الممثلة في صدمات الطلب تعبر عن أسعار النفط (Oil Price) .

الطريقة في الاستجابة لهذه الصدمات لعموم دول GCC تعبر عن مدى استيفاء شرط الاستجابة المماثلة لصدمات خارجية و الذي يعتبر أساسا لإقامة عملة موحدة حتى لا تكون هناك مفارقات و نتائج مكلفة لإقامة هذه الأخيرة بعد الاستغناء عن سياساتهم الوطنية وإتباع السياسة الموحدة التي ستكون جد فعالة في حالة تماثل طريقة الاستجابة للصدمات خصوصا بعد استفاء شرطي تشابه الهياكل ودرجة التقارب الاقتصادي (Sufficiently Similar) كما تم توضيح ذلك مسبقا . فبوجود تماثل وتشابه كبير في طريقة الاستجابة للصدمات الخارجية سوف يكون ذلك إيجابيا و عامل قوي يبرر لدول مجلس التعاون الخليجي الانضمام والمضي قدما في تحقيق ما تم العمل له مطولا وإقامة عملة موحدة ضمن عموم دول GCC .

فيما يخص طريقة الاستجابة لصدمات العرض والممثلة في نموذجنا من خلال (world GDP) فكانت النتائج المتحصل عليها من اختبارات دوال الاستجابة كما يلي:

فيما يخص النمو الحقيقي أظهرت النتائج أنه على العموم سجلت استجابة مبدئية متماثلة وموجبة لعموم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة التي سجلت استجابة مبدئية سالبة طفيفة لكنها سرعان ما عادت إلى الاستقرار عند الفترة الثالثة ثم تواصل بعد ذلك في الزيادة لتصل إلى دروتها عند الفترة السابعة ثم تعود بعد ذلك إلى التراجع لتصل عند الاستقرار مع نهاية الاختبار عند الفترة العاشرة.

بالاختلاف الطفيف لدولة الامارات العربية المتحدة سجلت كل الدول المتبقية و المشكلة لمجلس التعاون الخليجي استجابة مماثلة نوعية عبر عموم فترات الاختبار لكن بفترات وقيم متقاربة . في حين سجلت كل من دول البحرين ، الكويت ، سلطنة عمان وقطر لاستجابة مبدئية موجبة

متماثلة لكن تختلف في قيم الاستجابة بصفة نسبية طبعا .بينما لجأت الصدمات للاستقرار في عموم هذه الدول مع الفترة الخامسة و الكويت مع الفترة السادسة .

في حين سجلت المملكة العربية السعودية صدمة مبدئية موجبة عادت إلى الاستقرار مع بداية المرحلة الثالثة لتواصل بعد ذلك في الزيادة لتصل الذروة مع الفترة الخامسة ثم تعود إلى الاستقرار مع المرحلة السادسة ثم بعد ذلك تأخذ قيما سالبة (الصدمة) مع تسجيلها لفترة استقرار مع الفترة التاسعة .

فيما يخص طريقة الاستجابة لصدمات الطلب والممثلة في نموذجنا من خلال (Oil Price) فكانت النتائج المحصل عليها من اختبار دوال الاستجابة كما يلي:

أظهرت النتائج أنه على العموم سجلت كذلك استجابة مبدئية موجبة ومتماثلة لكل من البحرين ، الكويت ، سلطنة عمان وقطر هذه الصدمات ذهبت للاستقرار مرة أولى عند الفترة الثالثة ثم عادت للاستقرار ثانية عند الفترة الخامسة بالنسبة لكل من دولتي البحرين ، الكويت بينما سلطنة عمان فلوحظ الاستقرار عند الفترة السادسة في حين دولة قطر استقرت مرة عند الفترة الخامسة ثم في المرحلة السادسة.

أما فيما يخص دولتي الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فسجلت صدمة مبدئية سلبية جد طفيفة مالت مرتين للاستقرار عند دولة الامارات وكان ذلك مع الفترة الثالثة والخامسة ثم لجأت هذه الصدمة إلى الارتفاع لتستقر فيما بعد عند الفترة العاشرة أما فيما يخص المملكة العربية السعودية فيمكن القول أنها كانت الدولة الاكثر تعرضا لصدمات الطلب فكانت تارة تميل إلى الصعود وتارة إلى النزول في حين لوحظ أنها كانت تستقر بعد كل فترتين أو ثلاث فترات. أما من جهة باقي الدول الأخرى (البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر) فسجلت كلها صدمات سالبة على نفس النحو بعد استقرارها وكان ذلك بعد الفترة الخامسة أو السادسة حسب الدول.

في الأخير يمكن القول أنه يوجد تناظر كبير لتأثير الصدمات على النمو الحقيقي للدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي وربما الاختلاف الطفيف الملاحظ هو لدولة الامارات فيرد ذلك بكونها الدولة الأكثر تعددا لإنتاجها وتنويعه خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى أنها الدولة الاكثر انفتاحا ضمن الدول الأعضاء لذلك لوحظ هذا النوع الطفيف من الاختلاف في الاستجابة مع الدول الاعضاء لكن هذا ليس من شأنه التأثير على تحقيق معيار تماثل الصدمات الحقيقة داخل الدول الأعضاء قصد تكوين منطقة عملة موحدة.

كما سبق توضيحه من نتائج الاختبارات لمستويات النمو الحقيقي للدول الأعضاء جاءت نتائج الاستجابة فيما يخص التضخم للصدمات الخارجية كما يلي:

فيما يخص تلك المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي العالمي كانت الاستجابة لكل من دول الكويت ، المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة على درجة كبيرة من التماثل ويمكن اضافة دولة قطر إلى هاته المجموعة لكن النتائج كانت بنسبة أقل عند هذه الأخيرة مما هي عليه في سابقاتها على الرغم من انها كانت تأخذ نفس المسار وتسجيلها صدمات بقيمة سلبية بصفة ضعيفة مما هي عليه في الدول الأخرى .

اما فيما يخص كل من دولتي سلطنة عمان والبحرين فالمسار كان مماثلا لما هي عليه الدول السابقة لكنها لم تسجل قيما سالبة للصدمات على خلاف ما كان في الدول الأخرى إضافة إلى فترة الرجوع إلى الاستقرار التي كانت متأخره على ما هي عليه أيضا مقارنة بما سجل بباقي الدول . بينما كانت هذه الاخيرة في الفترة الثانية والثالثة لمعظم الدول السابقة كانت عند الفترة السادسة والسابعة فيما يخص دولتي البحرين وسلطنة عمان على التوالي.

اما تلك المتعلقة بتغيرات أسعار النفط فجاءت الاستجابة لكل من دول الكويت ، البحرين وسلطنة عمان على نفس المسار تمثلت في استجابة ضعيفة تميل إلى الاستقرار طيلة الفترات . أما فيما يخص دولتي الامارات العربية المتحدة وقطر فلوحظ هناك استجابة مبدئية ضعيفة موجبة لتعود

بعد ذلك إلى الاستقرار بحوالي الفترة الرابعة ثم تأتي بعدها فترة صدمة سالبة ضعيفة في كلتا الدولتين لتعود لاستقرار بعد فترتين.

نفس الشيء بالنسبة للمملكة العربية السعودية إلا أنه قبل فترة الاستقرار وفترة الصدمة الأولية المبدئية الموجبة التي سجلت لكل من دولتي الامارات العربية المتحدة وقطر سجلت المملكة في هذه الفترة مرحلة استجابة للصدمة مبدئية ضعيفة سالبة تنتهي عند الفترة الثانية لتتشابه فيما بعد بكل من الإمارات و قطر بمعنى آخر أنها تتشابه مع هاتين الدولتين لكن مسبوقة قبل الفترة الثانية بصدمة أولية ضعيفة سالبة.

يمكن تلخيص كل الاستنتاجات المقدمة مسبقا فيما يلي:

– فيما يخص الاستجابة لمخرجات النمو الحقيقي لم يكن هناك فارق كبير في شدة الاختلاف للاستجابة للصدمات سواء كانت تلك المتعلقة بالعرض أو الطلب (صدمات عرض أو صدمات الطلب) إلا ان هناك ملاحظة صغيرة فيما يخص دولة المملكة العربية السعودية أين كانت الاستجابة لصدمات الطلب على المدى الطويل (أي بعد فترة الاستقرار في فترة السادسة) أكبر نسبيا مما هي عليه في صدمات العرض.

– أيضا بالنسبة للاستجابة المتعلقة بمخرجات النمو الحقيقي سجلت كل من دول البحرين ،الكويت ، سلطنة عمان و قطر استجابة أسرع من تلك المسجلة لكل من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فيما يخص صدمات العرض وذلك على المدى القصير. بينما سجلت المملكة العربية السعودية استجابة أسرع من باقي الدول على مدى القصير فيما يخص الاستجابة لصدمات الطلب.

– فيما يخص الصدمات المتعلقة بمستويات التضخم (الأسعار) سجلت دول مجلس التعاون الخليجي استجابة أسرع وأكبر بالنسبة لصدمات العرض مما هي عليه عن تلك المشاهدة فيما يخص صدمات الطلب. حيث لوحظ ذلك خصوصا على المستوى قصير الأجل إلا أنه لوحظت بعض

الاستثناءات الطفيفة نوعاما والتي بقيت مسجلة على المدى الطويل لكل من المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة ودولة قطر نسبة أقل.

-فيما يخص صدمات الاسعار دائما (التضخم) سجلت كل الدول استجابة موجبة على المدى القصير إلا أنها سرعان ماعادت إلى الاستقرار بعد عموم الفترة الثانية لكل من الكويت، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة وقطر لتأخذ بعد ذلك قيما سالبة تتراجع للاستقرار مع الفترة الرابعة باستثناء قطر التي بقيت الصدمات مستقرة خلال تلك الفترة . أما فيما يخص كل من دولتي البحرين وسلطنة عمان فواصلت الصدمات قيمتها الموجبة (صدمات العرض) لتستقر عموما مع الفترة السادسة اما فيما يخص تلك المتعلقة بالطلب فباستثناء كل من دولتي الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي سجلت صدمات بعيدة عن الاستقرار نوعا ما على المدى القصير (نسب مختلفة) ودولة قطر بنسب أقل مما هو عليه بالنسبة لهاتين الدولتين سجلت باقي الدول الصدمات تتمحور حول مستوى الاستقرار وذلك سواء كان على المدى البعيد أو القصير.

من هذا كله يمكن القول أن كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تظهر نتائجهما على قابليتها الكبيرة لإنشاء منطقة عملة مثالية من جهة وكل من دول الكويت ،قطر ،البحرين وسلطنة عمان من جهة أخرى مع توافق وتلائم آخرين طفيفين للدولتين الأخيرتين مع بعضهما البعض.

الخاتمة:

من خلال فصلنا هذا تم التطرق إلى دراسة ما إذا كانت إمكانية تشكيل منطقة عملة مثالية موحدة بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي أمرا مستحبا (مرغوبا فيه) أم عكس ذلك . بمعنى آخر التحقيق عن درجة إستحباب (Degree of suitability) تشكيل المنطقة الموحدة و ذلك انطلاقا من نتائج الفصل السابق و المتمثلة في درجة الإرتباط العالية بين الدول الأعضاء لكل من مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و مستويات التضخم حيث تم التطرق في هذا الفصل من خلال إستعمال إختبارات التكامل المتزامن و طريقة شعاع الإنحدار الذاتي (VAR) لتحديد مدى تأثير المتغيرات فيمابينها و طريقة إتجاه هذه التأثيرات و ذلك باستعمال تقنيات تقسيم التباين (Variance de composition) و دوال الإستجابة(Reponse Impulse) باعتبار أن التشابه الكبير من شأنه التقليل من أثر الصدمات المحتملة لذى تم بعد ذلك إجراء إختبارات الإستجابة لتبيان شكل هذه الأخيرة وطريقة رد فعلها (دول GCC للإستجابة) من خلال التعرض لصدمات خارجية سواء كانت تلك المتعلقة بصدمات العرض أو الطلب و الممثلة بمستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و أسعار النفط على التوالي . ومن خلال تحليل النتائج المتعلقة بالمخرجات الحقيقية (Real GDP)أو تلك المتعلقة بالنقدية(الأسعار) من خلال(CPI) حيث أظهرت نتائج الاختبارات القياسية ان التشابه الكبير للهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي إنما هو راجع لوجود ارتباط كبير بين المتغيرات النقدية وأن هذا الارتباط على العكس إنما يعكس عن ضعف تكامل القطاع الاقتصادي الحقيقي باعتبار أن عموم هذه الدول تعتمد في إقتصادياتها على استراتجية تطوير قطاع النفط ومشتقاته . بالاضافة إلى ذلك فإنه لوحظ درجة عالية من التشابه في الاستجابة إلى الصدمات الداخلية بين الدول . في حين أظهرت اختبارات تقسيم التباين على خلو وضعف أي قيم مفسرة لدرجة من تأثير البيني للدول داخل المجموعة . إلا أنه تجدر بنا الاشارة في ظل هذا التأثير الضعيف يمكن القول أن المملكة العربية السعودية والكويت كانتا الدولتين الأكثر تأثيرا مقارنة بأخرياتها بينما كانت دولتي الإمارات العربية المتحدة و البحرين الدولتين

الأكثر تأثرا ضمن المجموعة باعتبار أن درجة تنوع إنتاج هاتين الدولتين لاقتصادياتها تعتبر الأعلى ضمن دول مجلس التعاون الخليجي .

الأمر الذي خلصت إليه دراستنا في هذا الجانب هو أن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل في الحاضر كتلة شبه نقدية مع القليل من التكامل في قطاع الحقيقي.

أما فيما يخص تلك الاختبارات المتعلقة بطريقة الاستجابة للصدمات الخارجية فأظهرت النتائج على العموم أن المخرجات الحقيقية (النمو الحقيقي) تستجيب بنفس الشكل فيما يخص صدمات العرض والطلب مع تميز لكل من دولتي الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لنوع من الاختلاف الطفيف على باقي دول المجموعة.

بالنسبة لطريقة استجابة مستويات تضخم (الأسعار) فكانت متشابهة إلى حد ما مع بعضها البعض . حيث سجلت تلك المتعلقة بالعرض بعض الاختلاف النسبي لمجموعة من جهة تضمنت كل من المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة وقطر بنسبة أقل وباقي الدول الاعضاء ضمن مجموعة أخرى في حين لوحظ نفس الشيء تقريبا فيما يخص الإستجابة لصدمات الطلب بالنسبة لهاته الدول.

يمكن القول في الاخير أن كل من دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بدرجة عالية من التشابه الهيكلي لاقتصادياتها إضافة إلى تحقيق شبه كتلة نقدية متكاملة ودرجة تماثل عالية في الاستجابة للصدمات . هذا كله من شأنه أن يقوي من فرضية إستيفاء بعض الشروط الضرورية لإقامة منطقة عملة مثالية .إلا انه يجدر بنا التلميح على أن هذه الدرجة العالية من التماثل والتشابه الهيكلي لا تعكس قوة في تكامل القطاع الحقيقي وهذا من شأنه أن يمثل عائقا في وجه إقامة منطقة عملة مثالية لدول مجلس التعاون الخليجي.

إضافة إلى أنه هناك تقارب أكبر بالنسبة لكل من دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في إستحباب (Suitability) إقامة منطقة عملة مثالية من جهة وبين باقي الدول الاعضاء من جهة أخرى والممثلين في كل من البحرين ، سلطنة عمان ، الكويت وقطر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

شهدت العشريات الأخيرة تطورا كبيرا في توجه الدول نحو إقامة اتحادات اقتصادية و نقدية خصوصا بتأثير العولمة . وقصد اكتساب صفة قوية للمواجهة من خلال التكتل ضمن مجموعات في عالم بدأت تسوده شدة التقلبات و الاختلالات حيث أن خير دليل على ذلك هو نشأة الاتحاد الأوروبي وقد زاد نجاح هذا الأخير واستمر نشاطه رغم ما تعرض له من صدمات و اضطرابات. من رغبة و طموح عدة مجموعات من الدول للشروع وخوضه مغامرة إقامة منطقة موحدة بغية الاستفادة من المزايا العديدة لهاته الأخيرة و التي تتمثل أهمها في التقليل من التكاليف.في هذه الاتجاه حدت العديد من الدول هذا الاتجاه كدول شرق آسيا،المجموعة الكاريبية ودول مجلس التعاون الخليجي هاته الأخيرة و التي مثلت محور دراستنا في هذه الاطروحة.

بدأت الفكرة كلها مع تشكيل مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 لتدخل العملية في السير قصد تحقيق الشروط والظروف الملائمة لتكوين و تطبيق منطقة عملة موحدة مع حلول سنة 2010، و في هذا السياق تم إنشاء منطقة حرة للتجارة سنة 1983 كبادئة نحو التقدم في مسارات الإصلاح داخل المنطقة لبلوغ الهدف المنشود ، بعد ذلك تخللت الفترة عدة اتفاقيات ، معاهدات و مبادرات جد فعالة كانت أهمها تلك المتعلقة بكل من اعتبار الدولار الأمريكي وسيلة ربط لكل العملات الستة ،الاتفاق على الاتحاد الجمركي و الذي تولد عنه إقامة تعريفية جمركية موحدة 5%،

الاتفاق من حيث المبدىء فيما يخص معايير التقارب الرئيسية التي ستمثل حجم العجز في الميزانية ،معدلات التضخم،معدلات الفائدة، الاحتياطات من العملة الأجنبية و حصة الدين العام من الناتج المحلي.

كنتيجة لذلك كله وقصد الإجابة في بحثنا هذا لكل هذه المعايير تم تقسيم عملنا إلى أربعة أجزاء:

تناولنا في الجزء الأول منها الجانب و الإطار النظري لمنطقة العملة المثالية من خلال دراسة التطور الحاصل و أهم المستجدات فيما يخص هذه الأخيرة موضحين أهم الرواد والمعايير الأساسية التي

قدمت من طرفهم كشرط لنجاح فعالية هذه الأخيرة من خلال التطرق لكل من تلك التقليدية التي أطرت الجانب النظري و التطور الهائل الحاصل إضافة إلي تلك المعايير الحديثة و التي استخلصت و عولجت باعتبارها جاءت كناتج للتطورات الاقتصادية الكبيرة و السريعة التي تعرضت لها عموم اقتصاديات العالم.

في الجزء الثاني تم تطبيق كل المعايير التقليدية على دول مجلس التعاون الخليجي و مدى استجابتها لها حيث تم إجراء تقسيم لمختلف معايير المنطقة المثالية على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال دراسة تحليلية مبنية على آخر المعطيات الحديثة لمختلف المؤسسات الدولية المعتبرة المهتمة بالميدان إضافة إلى آخر وأحدث الإحصائيات لخبراء صندوق مجلس التعاون الخليجي.

أما الجزء الثالث فقمنا من خلاله باختبارات أكثر تعمقا و دقة حيث قمنا بدراسة و تحليل مدى درجة التشابه الهيكلي للقطاعات الاقتصادية لمختلف الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي،إضافة إلى دراسة مدى درجة التقارب الاقتصادي بين الدول سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الحقيقي من خلال مخرجات النمو الناتج المحلي الحقيقي للدول الأعضاء أو بما يخص الجانب النقدي بالتركيز على المستويات العامة للأسعار. ذلك كله مع افتراض أن الدرجة العالية من التقارب ستسمح لدول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق سياسة موحدة ناجحة و بأقل التكاليف باعتبار التشابه الكبير إضافة إلى احتمالية التشابه في الصدمات.

الجزء الرابع و الأخير من دراستنا تم التحقق من هذه المعايير لكن بطريقة أكثر دقة و مصداقية وذلك باستعمال تقنيات الإحصاء القياسي من خلال طريقة شعاع الانحدار الذاتي مع إجراء اختبارات تقسيم التباين و دوال الاستجابة . حيث تم التطرق إلى مدى تأثير الدول الأعضاء على بعضها البعض و معرفة هل هذا التقارب هو ناتج عن تأثير خارجي أم داخلي للدول الأعضاء. إضافة إلى التحديد الدقيق لوجهة و شكل الاستجابة للصدمات الخارجية لكل من الاقتصاد الحقيقي و النقدي سواءا كانت تلك المتعلقة بالعرض أو الطلب.

من خلال هذا كله اتضح أن:

- على الرغم من التقدم المحرز في العديد من الجبهات لتحقيق الشروط المسبقة لإنشاء منطقة عملة مثالية إلا أن الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لا يزال يهيمن عليها القطاع النفطي بشكل واضح و ذلك بالرغم من الجهود المبذولة مع الإشارة الى اختلاف هذه النسبة بين عموم الدول الأعضاء على حد سواء . في حين تعتبر كل من دولتي الإمارات العربية المتحدة والبحرين الأكثر تنوعا ضمن المجموعة تأتي على عكس ذلك كل من دولتي المملكة العربية السعودية و الكويت باعتبارهما الأكثر إعتمادا على قطاع النفط مع كون الأخيرة أي دولة الكويت بنسب أكبر .
- نتائج انتقال العلاقة القائمة على استيراد دول مجلس التعاون الخليجي للسياسة النقدية من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق ربط عملاتها بالدولار الأمريكي لضمان الاستقرار الداخلي قد أدت فعلا نتائجها بصفة عملية وفعالة .كما تم تبيين ذلك في الفصل الثالث و الرابع على حد سواء من خلال الدرجة العالية لإرتباطات معدلات التضخم و تطورها نحو القوة في الفترات الأخيرة هذا الأمر من شأنه أن يوحي بالحرية الكبيرة التي يمكن للسلطات النقدية المحلية لاقتصاديات للدول الأعضاء أن تتحلى بها ومن تم التقليل من التكاليف و المضي نحو المواصلة الجدية لتحقيق الأهداف المسطرة للاقتصاد الكلي.
- إضافة إلى ذلك إستنتج على أن التجارية البينية داخل المنطقة الخليجية محدودة للغاية و على عكس ما يعتقده الكثيرون لا يبدوا أن هناك أدلة على تقارب ولا تزامن كبيرين فيما يخص السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية.حيث تمثلت العوامل الرئيسية التي هي مواتية لإنشاء اتحاد الجمركي في الالتزامات الضمنية من جانب جميع الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي والترتيبات الخاصة بأسعار الصرف الثابتة إضافة إلى رغبة سياسية قوية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي.

- الملاحظة والاستنتاج المرفوقين بدرجة مرضية فيما يخص الاستجابة للصدمات الخارجية سواء كانت تلك المتعلقة بالعرض أو الطلب .مع التلميح في الملاحظة أن تلك الاضطرابات المتعلقة بالطلب كانت أكثر من تلك المتعلقة بالعرض .زيادة على ذلك كله كانت كل من استجابة دولتي الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية تشيران إلى أن هاتين الدولتين قريبتان إلى تشكيل اتحاد نقدي مع بعضها مما هو عليه مع باقي الدول من جهة أخرى تعتبر أيضا باقي الدول الأعضاء و المتمثلة في كل من قطر، سلطنة عمان،الكويت و البحرين أقرب إلى تشكيل اتحادي نقدي مع بعضها البعض مما هو عليه مع الدولتين الأولتين.

في الأخير يمكن القول انه انطلاقا من الفكرة الأولية للشروط الأساسية للوحدة النقدية حاولنا تقديم التحليل المحتمل لتأثير تشكيل دول مجلس التعاون الخليجي للمنطقة الموحدة حيث أننا نعتبر انه على الرغم من عدم وجود درجة عالية من التنويع في الإنتاج و ضعف التوجه الداخلي بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص كل من الصناعة و التجارة فانه لا يجزم بعدم قدرة الدول الأعضاء لتحقيق ما تصبوا إليه فعلى العكس من ذلك يمكن تنويع و توسيع حجم التجارة البينية للمجموعة إذا ما اتخذت الخطوات المناسبة نحو مزيد من التخصص و التطور في الصناعات الخاصة بكل منها.من ناحية أخرى قد يؤدي الاتحاد النقدي إلى مزيد من الدورات التجارية المتزامنة شريطة تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي مزيدا من التقارب في بنيتها و سياساتها الاقتصادية. و الطريقة الوحيدة للقيام بذلك تكمن في تسريع التكامل الاقتصادي و تحقيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة من خلال رفع جميع القيود المفروضة على حرية حركة السلع و العمالة . إضافة إلى ذلك كله هناك وسيلة إضافية أخرى من شأنها تحقيق التقارب السياسي من خلال التكامل أو إنشاء مؤسسات فوق وطنية من شأنها إخضاع المصلحة الوطنية لأغراض إقليمية و لكن لا يمكن أن يكون هذا ممكنا إلا إذا أبدت البلدان استعداد واضحا و مبيتا للاستسلام ببعض الامتيازات السياسية ،فالتجربة الأوروبية من خلال ما قطعته من أشواط و مواجهتها لمختلف الأزمات خصوصا الأخيرة أزمة اليونان

،البرتغال ،إيطاليا وإسبانيا خير دليل على ذلك بحيث توضح إلى ضرورة الوحدة السياسية باعتبارها الشرط الأساسي لإقامة وحدة نقدية و القدرة على مواجهة مختلف الأزمات الواقع حدوثها و غير المتوقعة .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع

- Abu-Qarn, A., and S. Abu-Bader, (2006), "*On the optimality of a GCC Monetary Union: Structural VAR, Common Trends and Common Cycles Evidence"*, The World Economy , 31 (5) (2008),: 612-630.
- Ahmed Al Kholifey and ali Alreshan , « GCC monetary union » *international finance corporation*, bulletin n 32, pp 29.
- Aissaoui, A., (2013), "Saudi Arabia's Economic Diversification: Progress in the context of the GCC and challenges", *Economic Commentary-special edition*, 8 (6), APICORP, Bahrain, June.
- Ali Alreshan and A.Alkholifey, « GCC monetary union » ,*International Fiancial corporation, Bulletin* N°32.
- Alyahyawi, Qais Issa, « the relevancy of the us dollar peg to the economies of the gulf cooperation council (GCC) », *phd theisis university of Glasgow* 2011.
- Anderson, J., (1979), "*Theoretical foundation for the gravity equation*", American Economic Review, 69 (1):106-116.
- Anna Ralman, « Expatirate workforce in the gulf cooperative council GCC countries : a short perspective » *International journal of human*

resources management (IJHRM), ISSN 2319- 4936 - may 2013.

- Arouri, M., and J. Fouquau, (2009), “On the Short-Term Influence of Oil Price Changes on Stock Markets in GCC Countries: Linear and Nonlinear Analyses”, *Economics Bulletin*, 29 (2), 795-804.
- Barro , Robert , Gordon and David, « A positive theory of monetay policy in natural rate model », *journal of political economy*,1983,91(4),pp597 .
- Bayoumi, T., and B. Eichengreen, (1995), “Is regionalism simply a diversion? Evidence from the evolution of the EC and EFTA”, National Bureau of Economic Research Working paper, No 2978.
- Bayoumi, T., and B. Eichengreen, (1997), “Ever closer to heaven? An optimum-currency-area index for European countries”, *European Economic Review*, 41: pp.761–770.
- Belaid Rettab, Abdulaziz Istaitieh, «GCC Economic Integration In Focus With Special Reference to the UAE”, *Data Management and business Research Department*, 2007.
- Bernard Hoekiman, Khalid Sekkat, « Arab Economic Integration : the missing links », *Group Economic Mondial ,working paper*, april 2010.
- Cohen.B « Beyond EMU : the problem of sustainability » , *Economic and politics* ,volume 5.1993.
- Corden.w, « Monetary integration, Essays in International Finance », *International*

Finance Section N°93, *Princeton University* ,p 141 (1972).

- Duha al- kuwari, « Mission Impossible ?genuine economic development in the gulf cooperation council countries » *Kuwait programme and development, governance and globalization in the gulf states*, September 2014 , n° 33.
- Elena Ianchovichina, JulienCourdon and Hiaonhaoikee, « Anatomy of non-oil export growth in the middle east and north Africa region » *world bank rapport*, 2010.
- Elinda fishman kiss, « Optimum currency area :Euro as a practical paradigm ? », *Rutgers, The State University of New Jersey*.
- Francesco Paolo Mongnelli, « New views on The Optimum Currency Area Theory : What is EMU telling us ? » , *Working paper series European Central Bank*. N 138, April 2002.
- Frankel ,Jeffrey A and Rose,Andrew k, « The Endogeneity of optimum cunency area " , the economic journal, 2006.
- Frankel, J., (1999), "No Single Currency Regime Is Right For All Countries Or At All Times", *Essays In International Finance*, 215, August, Princeton University, New Jersey.
- George S.Talvas, « The New Theory of Optimum Currency Areas », *the world Economy Review* , Vol 16 (1993).

- Horvath, R and L. Komarek, « Optimum Currency Area theory : An Approach for thinking about Monetary Integration « ,*Warwick Economic Research papers*, N°47 , *the university of Warwick* . Seignorage revenues. (2002).
- Houcine, Boughanmi, « the trade potential of the Arab gulf corporation countries GCC : a gravity model approach », *journal of economic Integration*, march 2008.
- John Maloney, Malcolm Macmillen , « do currency unions growth too large for their own good ? “ ,*Economic Journal, vol 109 ,N 458 (oct 1999).*
- Kenen, P, « The theory of optimum currency Areas : An Electric view ». in Mundell and Swobada, Monetary in the international Economy, *University of Chicago Press*. 1969.
- Kenen, Peter B. (1995), “*Economic and Monetary Union in Europe: Moving Beyond Maastricht*” Cambridge University Press.
- Kenen, Peter B. (1996), “*Making EMU Happen Problems and Proposals: A Symposium*” Princeton University, August 1996 Princeton, New Jersey.
- Khalfan Mohamed Al-Barwani , « An inquiry into the gulf cooperation council feasibility and readiness to form a monetay union : oca analysis and the petroleum effects » *Clarement California* 2006.
- Khalfan Mohamed El- Barwani, «An Inquiry Into The Gulf Cooperation Council Feasibility and

readiness to Form A Union ». *university clarement California* 2006 .

- Kwangsuk, han, « Is Asia an optimum currency area ? Evidence from the application of various criteria *» a dissertation Clarement University, California* 2009.
- Kwaugsuk Han ? « Is East asia optimum currency Area ?Evidence From The Application of Various OCA Criteria", *University of Claremont*, California 2009. *Proquest LLC* .
- Laabas, B. and I. Limam (2002), "Are GCC Countries Ready for Currency Union?" *API-Working Paper Series*, 0203, Arab Planning Institute-Kuwait, Information Center.
- Lacramioara Dominté, « Determinant effects of economic openness »,*Faculty of Economic and Business Administration, Alexandru Ioan Cuza University*, IASI .
- Lieven Baele, Annalisa Ferrando, Peter Hordahl, Elizaveta Krylova and Cyril Mornet : « Measuring Financial integration in Euro Area », *Ocasional Paper Series* , N°14 / April 2004.

- Maria Sierpinska, Pawet Mtodkowski, «Similarity in Economy-Wide Reaction for Monetary, Impulses as another OCA Criterion. Monetary Policy and Trade Credit ", *Banks and bank systems*, volume 3, issue 2,2008.

- Marjan Petreski, « Is the Euro Zone an Optimal Currency Areas ? », *Lecturer In International Finance, Monetary Policy And Banking*, March 2007, Electronic Copy avaible at: RHP: // SSRN. Com/abstnack= 986483.
- Michael sturn ,Jan Starsky, Petra Adolf and Dominik Peshel, « The Gulf Cooperation council countries Economic Structures, recent Development and role in the global economy " *European Central Bank ,Occasional paper series* n° 92 /july2008 .
- Mundell, Robert, 1961, "A Theory of Optimum Currency Areas", *American economic Review*, November, 509-517.
- Mundell, Robert, 1961, "A Theory of Optimum Currency Areas", *American Economic Review*, November, 509-517.
- Neaime, S., (2005), "Financial market integration and macroeconomic volatility in the MENA region: an empirical investigation", *Review of Middle East Economics and Finance*, Vol. 3, pp.231-253.
- Neaime, S., (2006), "Monetary policy coordination and the prospects of a monetary union between GCC countries", *Economie Applique* , Archives de L'institut de Sciences Mathematiques et Economiques Appliques, Paris, France, Vol. LIX, No. 4, pp. 5-32, December.
- Odusami, B.O., (2009), "Crude oil shocks and stock market returns", *Applied Financial Economics*, 19, 291–303.

- Oisten Roislaud, Ranger Tovirk : « Optimum currency areas under inflation targeting “, *Norwegian university of science and technology and central Bank of Norway*, 1999.
- Orawan Permpoon : « Essays in OCA Analysis au OCA in East Asia », *University of Claremont*, California 2009, proqouest LLC.
- Paul Hallwood and Ronald Mac Donald, « International Money and Finance », *Economic working papers, University of Connecticut*. (January 2008).
- Quynh-Van Tran, « La Théorie Des Zones Monétaires Optimales et Les Composantes Dans La Stabilisation Du Taux de Change : Une Application a l’union Européenne. », *Département de Science Economiques, Université De Montréal* Mars 2001.
- Raphael Espinoza, Anatha krishmam, paskal and Oral Williams , « Regional financial integration in the GCC » *IMF working paper wp* /10/90 ;april 2010.
- Roman Howath, Lubos Komarek, « Optimum Currency Area Theory: an Approach for Thinking about Monetary integration.” , *Warwick Economic Research papers, The University of Warwick* August 2002.
- Ronald, Mc Kinnon, « Optimum Currency Areas »,*the American Economic Review*, vol 53, N° 4(1963) .

- Shotar, M., and K. Shams, (2005) “Economic Policies and the Possibilities of Unified GCC Currency” (in Arabic) (University of Qatar).
- Tanja Broz, « The Theory of Optimum Currency Areas : A Literature Review », *The Institute of Economics, Zagreb*, *Ekonomiska Revue*, (104/2005).
- Tobias Rasmussen, David Robinson and all, « Enhancing economic outcomes in an uncertain global economy » , *Gulf cooperation council countries IMF* 2011.
- Willet Tomas, « OCA and Political Economy Approach to XR Regimes :Toward and Analytical Synthesis. » *Clarermont Graduate University*, Aug 2004.
- Wyplosz,c « Deep Economic Integration : Is Europe a Blueprint ? “ . *Asian economic policy review* , vol 1.2006.(pp259-279).

ملخص :الهدف من دراستنا هو اختبار إمكانية بناء منطقة عملة مثالية بين دول مجلس التعاون الخليجي .المعايير الواجب توفرها لبناء هذه المنطقة تتمثل في الإستجابة المتماثلة للصدمات ،الانفتاح والتنوع الإقتصادي إضافة إلى مستوى مقبول من تنقل عوامل الإنتاج .لذلك قمنا بتحليل كل ما توصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي من تطور في تحقيق هذه العوامل باتباع منهج تحليلي ثم إحصائي وذلك من خلال تحليل معاملات الارتباطات الحقيقية بهدف محاولة تحليل درجة التماثل بين أعضاء منطقة العملة الموحدة المحتملة وفي الأخير قمنا باستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي لتحليل وشرح هذه الدرجة الكبيرة للإرتباط بين المعاملات.خلصت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تستوف بعد كل الشروط الضرورية لنجاح منطقة النقد المثالية.

الكلمات المفتاحية :دول مجلس التعاون الخليجي،معاملات الإرتباط الجزئي ،المنطقة المثالية ،شعاع الإنحدار الذاتي.

Resume : Le but de cette étude est de tester la faisabilité de construire une zone monétaire optimal entre les pays du Conseil de coopération du Golfe. Les normes qui doivent être fournis sont la similitude a la réponse des chocs asymétriques , l'ouverture et la diversification économique en plus à un certain niveau acceptable de mouvement des facteurs de production. Par conséquent , nous avons analysé toutes les conclusions des pays du Golfe (CCG) dans l'enquête sur l'évolution de ces facteurs à travers une approche analytique ensuite à travers une véritable analyse statistique des coefficients de corrélations nous avons tenté d'analyser le degré de similitude entre les pays membres enfin, nous avons utilisé un formulaire de recherche autorégressif du faisceau pour analyser et expliquer ces grands degré de corrélation entre ces pays . L'étude a conclu que les etats membre n'ont pas remplies toutes les conditions nécessaires à la réussite de la région optimale .
Mots clés :pays du gcc, coefficients de corrélations,zone optimale,VAR

Abstract : The aim of this study is testing the feasibility of OCA between GCC countries .Criteria To provide for the construction of this region is in response to asymmetric shocks , economic openness , and economic diversity in addition to an acceptable level of movement of factors of production. Therefore, we analyzed the evolution of all findings in GCC countries and continue with real statistical approach of correlations coefficients analysis in order to attempt the degree of similarity between the members, At last we have used autoregressive model for analyzing and explaining these large degree of correlation between countries members. Conclusion study indicated that the GCC countries did not after met all the necessary conditions for the success of the ideal Monetary region.
Key words :GCC countries , correlations coefficients , OCA , VAR